المجتمع السعودي والتغيير!

(تعليم البنات حالة دراسية)

د. محمد بن عبدالله السلومي

نـــشـــر

مجلة الأسرة - الرياض

بالتعاون مع مركز آسية للاستشارات والتدريب

١٤٣٧هـ / ٢٠١٦م

جميع الحقوق محفوظة

نـــشـــر
مجلة الأسرة - الرياض
بالتعاون مع مركز آسية للاستشارات والتدريب
١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م

ح/ محمد عبدالله السلومي ، ١٤٣٧هـ.
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
السلومي، محمد عبدالله
المجتمع السعودي والتغيير./ محمد عبدالله السلومي .-
الرياض، ١٤٣٧هـ
١٦٠ص؛ ١٤,٨×٢١ سم
ردمك: ٦-٩٩١٣-٠١-٦٠٣-٩٧٨
١-التغير الاجتماعي ٢- المجتمع السعودي أ-العنوان
ديوي ٣٠١,٢٤١ ١١١٤/ ١٤٣٧
رقم الإيداع: ١١١٤/ ١٤٣٧
ردمك: ٦-٩٩١٣-٠١-٦٠٣-٩٧٨

التصميم والإخراج

دار وجوه للنشر والتوزيع
Wojooh Publishing & Distribution House
www.wojoooh.com
المملكة العربية السعودية - الرياض
الهاتف:4562410 الفاكس:4561675

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	٥
تقديم الناشر	٧
المقدمة	١٣
القسم الأول: المنهج السلفي والتغيير	٢١
المنهج السلفي والتغيير	٢٢
السلفية والمنهج (جدلية المصطلح)	٢٨
السلفية بين الخلاص والتجديد!	٣٣
المنهج السلفي والإصلاح	٣٦
السلفية ومقاومة التغريب	٤١
السلفية والانفتاح	٤٥
السلفية من المحلية إلى العالمية	٥٠
المنهج السلفي والحوار	٥٣
المنهج السلفي وحقوق المرأة	٦٠
السلفية منهجٌ؟ أم (بيان حرب)؟!	٦٩

المنهج السلفي وحقوق الأقليات	٧٥
الانشقاق الشيعي عن الأمة الإسلامية	٧٨
مفاهيم تستوجب النظر!	٨٥
التسييس القذر!	٨٧
المنهج السلفي بين الهوية والوطنية	٩١
مرحلتان بين الدراسات والتساؤلات!	٩٥
المشروع والحماية	٩٩
القسم الثاني: تعليم البنات (حالة دراسية)	**١٠٣**
تعليم البنات: أنموذج في التغيير	١٠٤
هل التجربة مُنجَز حضاري؟	١٠٩
القرار التاريخي	١١٣
حجم الممانعة والرفض	١١٥
حجم القبول	١٢٠
إدارة العلماء والتطبيقات	١٢٣
أسباب الرفض والقبول	١٢٦
الآثار الإيجابية للرفض والممانعة	١٣١
الخاتمة (نتائج وتوصيات)	١٣٥
الملاحق	١٤٩
المصادر والمراجع العامة للكتاب	١٥١
المصادر والمراجع الداخلية لكتاب: (مقاومة التغيير في المجتمع السعودي). الواردة في النصوص المقتبسة	١٥٦

الإهداء

إلى كلٍ من أنصار المنهج الصحيح في فهم الإسلام وخصومه، لمعرفةٍ أشمل عن مدى استيعاب هذا المنهج للتجديد والتحديث والإصلاح من عدمه، وتجاوز التحديات المعاصرة به.

وإلى كل من يخلط بين المنهج والممارسات الخاطئة بحقه، حتى أصبحت الممارسات هي ما يشكِّل الصورة الذهنية عن هذا المنهج بقصدٍ أو بغير قصد.

وإلى من ينشدون التغيير والإصلاح، ومعرفة حقيقة المنهج ودوره حول بعض القضايا مثار الجدل، ومن ذلك (العملية التعليمية المتعلقة بتعليم البنات)!

وإلى جميع من يبحث عن الحقيقة حول عملية تعليم البنات كأنموذج غير مألوف عالمياً في معظم مدخلاته ومخرجاته، وكثير من مقدماته ونتائجه -بالرغم من عدم اكتمال التجربة وكمالها-.

وإلى الباحثين والدارسين ممن يهمهم البحث والدراسة في التغيير المجتمعي، للاستفادة من هذه التجربة في دراسات الانثروبولوجي، وأثرها الإداري والاجتماعي والثقافي على الإنسان والكيان.

وإلى الجهات المعنية بالمرأة حيث المدارس والمدرِّسات، والكليات والجامعات والأكاديميات، والجمعيات والمؤسسات المعنية ممن تهمهم القضية التاريخية عن تعليم المرأة وأثره.

نهدي هذا الإصدار الذي يكشف عن جانب من المنهج السائد في بلاد الحرمين وإحدى تطبيقاته، حيث المسيرة التعليمية الخاصة بالمرأة وحقوقها وكرامتها، وتلبية حقوق المجتمع.

مع تحيات : الناشرين

تقديم الناشر

الحمد لله وحده.. والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.. وبعد.

تتشرف مجلة الأسرة التي دأبت على اختيار المفيد من الكتب والبحوث بطباعة ونشر ما يتعلق بالمرأة وحقوقها وكرامتها، لا سيما في ظل معارك لا تخلو بعضها من الافتعال عن المرأة وحقوقها! وقد لا تسلم من مغالطات حول بعض القضايا الشرعية والحقائق التاريخية.

وتسعد مجلة الأسرة بنشر هذا الكتاب بالتعاون والشراكة مع مركز آسية المعني بالاستشارات والتدريب النسائي بالرياض للتعريف بهذا الموضوع المهم والمفيد، بكتاب مختصر يكون بمتناول القرَّاء من الجنسين، للفت النظر إلى أبرز (عملية تغيير) ثقافية كبيرة في مسيرة المجتمع السعودي، ودور المنهج السائد في المملكة العربية السعودية في إنجاح هذا التعليم.

وعملية (التغيير) هذه لا تعدو أن تكون أنموذجاً وحالة دراسية عن تجربة رائدة في مجال تعليم (المرأة)، وما فيها من نقلة معرفية وثقافية للمجتمع والدولة، وتصحيحٍ لبعض المعلومات الخاطئة عن

نشأة هذا التعليم وتطوره بلغة علمية وثائقية، ومدى ارتباط نجاحه بأيديولوجيا المجتمع السعودي وقيَمه المنبثقة من عقيدته.

فتعليم البنات في بعض جوانبه الكبرى مثار جدل واسع بين بعض الأطياف الفكرية، وقد وجدنا في ظل هذا الجدل المعرفي والصراع الثقافي كتاباً يكشف عن بعض الحقائق التي قد تكون غائبة عن كثير ممن تعنيهم الحقيقة التاريخية عن هذا التعليم، وهو دراسة عن جانب من تاريخ تأسيس تعليم البنات كصرح تعليمي مستقل عن تعليم البنين، بعنوان: (مقاومة التغيير في المجتمع السعودي) والكتاب معني بالكتابة عن هذه التجربة من تأليف الدكتور عبدالله بن ناصر السدحان، وطُبع في طبعتين كانت الطبعة الأخيرة ضمن سلسلة مطبوعات مركز باحثات لدراسات المرأة بالرياض، بحث رقم (١٠) [انظر الملحق رقم (١)]، وفي هذا المقام نسجل شكرنا لمؤلف الكتاب الذي بذل جهداً كبيراً في تأليفه، كما وُفِّقَ في جمع وثائقه العلمية.

لكننا وجدنا ملخصاً عن الكتاب -سابق الذكر- يختصر على القارئ قراءة الكثير عن هذه التجربة، وهي دراسة مختصرة له بعنوان: (إيديولوجيا المجتمع السعودي والتغيير) في الموقع الإلكتروني لمركز القطاع الثالث للاستشارات والدراسات الاجتماعية (قطاع)[1].

وحيث أن ملخص الكتاب يحقق الهدف في كشف جوانب مهمة

١ - انظر الرابط التالي: http://bb1.co/l41PM.

حول نشأة هذا التعليم، وما صاحبه من ممانعة وقبول، وعن كونه إنجازاً علمياً وإدارياً كبيراً للوطن السعودي يستحق التعريف به، كما أنه يجيب عن كثير من التساؤلات موضع الجدل والنقاش، وفيه ما يُثري القارئ والباحث عن الحقيقة إلى حدٍّ كبير، مما جعله يستحق النشر ليفتح آفاقاً دراسية أوسع وأشمل عن هذا الموضوع الكبير.

وضخامة التجربة التي انفردت بها المملكة العربية السعودية تصنع تساؤلاً كبيراً عن سر النجاح في هذه المغامرة بغير المألوف عالمياً، بل ومحلياً في ظل مجتمع محافظ أو منغلق بعضه آنذاك، وهذا ما حفَّزنا كناشرين إلى أهمية العرض عن طبيعة التجربة في هذا المجتمع، وما يحكمه من قيم التدين والمحافظة القائمة على المنهج السائد في السعودية، وهو ما يُوجِّه الدولة والمجتمع إلى حد كبير، مما اقتضى إضافة (القسم الأول) من هذا الكتاب لتساعد عناوينه على فهم حقيقة نجاح هذا التعليم وتطوره، ولعل فيها بعض الإجابات عن المنهج السائد، وعن ما فيه من جوانب التحديث والتطوير، وقِيَم التجديد والإصلاح والانفتاح المشروع، حيث تعليم البنات يُعدُّ من أبرز مخرجات هذا المنهج وتطبيقاته. وبهذا يكون الكتاب اشتمل بقِسْميه على (الأدلة العلمية النظرية) عن المنهج، وعلى (النموذج العملي التطبيقي في تعليم المرأة).

وإضافة لما سبق عن التلازم بين القسمين أو المبحثين، فإن أهمية النشر عن الموضوعين تتأكد أكثر في ظل المغالطات الإعلامية

والحملات الدعائية المنظَّمة من الداخل حيناً والخارج أحياناً أخرى عن مزاعم جمود هذا المنهج، واتهامه بالقصور تارة، والتقليدية والتشدد والتطرف تارات أخرى، أو من خلال تحميله صوراً معينة من الممارسات الخاطئة من الأتباع أو المنتسبين له، وتتأكد الأهمية مرة أخرى في ظل بعض التجاهل عن حقيقة هذا المُنجَز التعليمي، الذي أدَّى إلى أكبر عملية تحوُّلٍ ثقافيٍّ واجتماعيٍّ لبنية المجتمع السعودي، بفضل تشريعات المنهج وضوابطه، وبإنجازات بعض أتباعه المشهودة إدارياً وعلمياً وتاريخياً من خلال إدارة هذا التعليم وإنجاحه على مدى خمسة عقود من الزمن تقريباً.

والمؤلف حينما يكرر كلمات المنهج السلفي في هذا الكتاب فإنه ينطلق من قناعة علمية وتاريخية بأن الإسلام وَفق منهج السلف في الفهم والاستدلال هو الإسلام الموصوف بالوسطية، كما سيرد تفصيل ذلك في القسم الأول من هذا الكتاب من خلال نقولاته المتنوعة عن بعض الدراسات التحليلية الأجنبية عن هذا المنهج.

ولا يفوتنا في هذا التقديم أن نعبِّر عن الشكر والتقدير للمؤلف الذي قام بإعداد هذا الكتاب بقسميه، واختيار عنوانه (المجتمع السعودي والتغيير!)، ومراجعته وتصحيحه حتى طباعته.

والشكر موصول للجهات غير الربحية التي تبنَّت الشراكة في طباعته ونشره لتعميم نفعه وتعزيز النقاش حوله، مع الدعاء لهم بالأجر والثواب.

علماً أن هذا الكتاب متاح لكل من يريد نشره إلكترونياً أو طباعته ورقياً، فهو حقٌّ مشاع لتعميم العلم والمعرفة، مع أهمية التنسيق في شأن الطباعة.

سائلين المولى القبول لهذا العمل، والتوفيق والسداد، والحمد لله رب العالمين.

مع تحيات
مجلة الأسرة - الرياض
١/ ١/ ١٤٣٧هـ

المقدمة

الإيديولوجيا[1] التي تُحرِّك عموم المجتمع السعودي وتُسكِّنهُ هي عقيدته القائمة على المنهج الصحيح في الاستدلال من الكتاب والسنة، وهو ما يُسمى المنهج السلفي[2]، الذي اكتسبه المجتمع من خلال مناهج التعليم العامة الموحَّدة والموحِّدة، ومن خلال برامج الدعوة العامة من العلماء والدعاة، وبالوسائل الدعوية القديمة والمعاصرة، والمنهج السلفي يُعدُّ أكبر من الأشخاص والجماعات السلفية والمؤسسات الدينية وغيرها، والتزام عموم المجتمع السعودي بهذا المنهج جعله يُصنَّف -عالمياً- مجتمعاً محافظاً يصعب توجيهه أو

١ - الأيديولوجيا من المصطلحات الحديثة الجدلية في تعريفها بين علماء الاجتماع والسياسة والدين، وحسب ما كتبه عبدالله العروي بعنوان: مفهوم الأيديولوجيا، وهو صاحب فكر يساري يُستفاد منه في تعريف بعض المصطلحات، فيقول: الأيديولوجيا في أصلها الفرنسي تعني علم الأفكار، وهو مجموعة القيم والأخلاق والأهداف، والأيديولوجيا بهذا تعني الفرق بين الإنسان والحيوان، فكل إنسان بحكم العقل فهو مؤدلَج أيَّاً كانت هذه الأيديولوجيا، وبالنسبة للمسلم فإن أيديولوجيته مستمدة من عقيدته التي فطره الله عليها، وتعرفها الموسوعة العلمية wikipedia بأنها علم الأفكار، ومفهوم الأيديولوجيا مفهوم متعدد الاستخدامات والتعريفات، ففي قاموس علم الاجتماع تعد الأيديولوجيا نسق من المعتقدات والمفاهيم يسعى إلى تفسير الظواهر الاجتماعية، والسؤال الذي تثيره الأيديولوجيا هو مدى فعاليتها في رسم صورة للواقع الاجتماعي وتقديم خريطة له، وأن تكون محوراً لخلق الوعي الجمعي، انظر: http: //4i.ae /EGod.

٢ - يتعرَّض الإسلام بمفاهيمه العقدية والجهادية إلى هجوم فكري وإعلامي غير مسبوق تحت مسمَّى (التعصب، والتشدد، والجمود، والعنف، والإرهاب، ونسبة ذلك إلى المنهج السلفي)، هروباً من المواجهة المباشرة مع الإسلام، ونزولاً عند مصطلح الخصم الذي يتهرَّب من هذه المواجهة المباشرة، فقد وُجِدَ التكرار عن هذا المصطلح (المنهج السلفي) من خلال النقولات الكثيرة أو التعليق عليها.

تغيير قناعاته الثقافية إلا من خلال الدين والعلماء وفتاواهم، فالتغيير من خلال العلماء وبتشريعات الإسلام موضع قبول وثقة واطمئنان، وهذا ما حدث في موضوع (الهجر والتوطين[1]) والذي أنجحه العلماء وتلامذتهم المطوعين بدعم كبير من الملك عبدالعزيز -رحمه الله- كأبرز مشروع في عملية التغيير الاجتماعي والثقافي، وكمشروعات (الإذاعة والتلفزيون) التي واجهت بعض الممانعة من بعض العلماء أو عامة الناس خوفاً من أن تكون نسخةً مكررة من الإعلام العالمي والعربي، وكان لهذه الممانعة دور بارز في بناء السياسة الإعلامية بكثير من الضوابط الشرعية، وسأكتفي هنا بالمثال بـ(تعليم البنات) كأنموذج لرفض التغيير وقبوله في آن واحد، مما يعكس قوة المرجعية العقدية والفقهية للمجتمع السعودي.

وعن هذا التعليم كأنموذج للتغيير فإن معظم الممانعة والرفض لم يكن لأصل فكرة تعليم البنات -كما سنرى في استعراض الصفحات المعنية بهذا-، وإنما كان حول وسائل هذا التعليم التي يجب أن تُوفِّر حماية الأعراض والفضيلة، والمحافظة على القيم للمجتمع.

فالمجتمع السعودي بعمومه وبطبيعته مجتمع محافظ يدفعه الدين ويحجِّمه الدين ذاته، وتحركه فتاواه وتسكِّنه، وتضبطه أحكامه

١ - انظر: كتاب الأميرة/ موضي بنت منصور بن عبد العزيز (الهجر ونتائجها في عصر الملك عبد العزيز) ١٤١٩هـ وهي رسالة دكتوراه - من جامعة أم القرى، وانظر عن دور الهِجَر والتوطين الفكري، محمد بن عبدالله السلومي كتاب: (سليمان بن ناصر بن سليمان السلومي - الشخصية والرسالة، دور المطوعين في الوحدة الفكرية).

وقِيَمه، بل تُطْلِقه تشريعات دينه وتُقيِّده، والتغيير والإصلاح المتلازم مع الدين بمنهج السلف عنصر من أهم عناصر نجاح التطوير والتحديث في بُنيته، وهذا ما أثبتته كثير من الأحداث التاريخية.

ومن المسلَّم به لكل مسلم متجرد منصف أن التشريعات الإسلامية تستوعب معظم المصطلحات الجديدة والوسائل الحديثة وتوظِّفها وَفق خصوصيات وقيم المجتمعات الإسلامية، وأن العجز إذا وجد فهو من معتنقي الفكرة وليس من الفكرة ذاتها، لأن الإسلام منهج حياة ورحمة للعالمين إلى يوم الدين.

وعن (التغيير) بعيداً عن جدلية المصطلح، وهل هو من الأسوأ إلى الأحسن أو العكس؟ فإن المقصود به هنا في هذا الكتاب لا يعدو أن يكون عن إحداث شيء لم يكن قبله، وانتقال الشيء من حالة إلى حالة أخرى من التحول والتبدل، فالتباين في المعنى عن التغيير ينطلق من المقصود به، فالتغيير -إلى حدٍّ كبير- وسيلة وليس هدفاً بحد ذاته.

والتغيير المعني به هنا -كأنموذج- هو التغيير بالإسلام وليس في الإسلام! فهو تغيير بالإسلام بمنهجه السلفي وبضوابطه الشرعية، حيث هو المنهج السائد، وهو تغيير تمَّ من خلال (تجربة عملية) أثبتت أن التغيير في هوية المجتمع السعودي وثقافته بهذا المنهج هو الممكن في المجتمع، حيث تَلازَمَ النجاح مع هذا التغيير، لا سيما أن القوة الشرعية والإرادة السياسية صَحِبت ذلك.

وبالمقابل فإن نجاح هذا التغيير يُثبت أن التغيير في الإسلام غير ممكن، بل إن محاولات التغيير لبنية المجتمع السعودي بإيديولوجيات وأفكار أخرى تتعارض مع قِيَم المجتمع وثقافته السائدة صَحِبَها الفشل إلى حدٍّ كبير، بغض النظر عن نجاحات جزئية محدودة غير مؤهلة لتطبيع عموم المجتمع بأي ثقافة أخرى مستوردة، فالتغيير في الإسلام بدعوى الإصلاح عَبَث، والتغيير به هو الإصلاح، وهو الممكن.

وتعليم البنات بمقدماته ونتائجه تغيير انثروبولوجي Anthropology كبير في بنية المجتمع السعودي، حيث نَقَلَ -بحق- حوالي نصف المجتمع من الأمية إلى العلم والمعرفة إلى حدٍّ لافت لنظر أي مراقب، مما يُغني عن تفاصيل الإحصائيات وأرقامها الكبيرة والمتنوعة، فهو تغيير نَقَلَ المرأة من التعلُّم إلى التعليم، ومن التلقي إلى العطاء، ومن عمل البيت إلى العمل التعليمي خارجه أو معه، بل وإلى الشراكة في كثير من مسؤوليات المجتمع والدولة، مما انعكس على جوانب كثيرة في التطوير والإصلاح الأسري والاجتماعي والثقافي إلى حدٍّ كبير، وهو الأمر الذي يتطلب دراسات متخصصة في علوم الإنسان، وكيف أسهم هذا التعليم في التغيير الثقافي والتحديث والتجديد؟!

إن مبدأ التغيير عن طريق إيديولوجيا المجتمع نفسه قفزَ بهذا التعليم إلى مستوى لم يكن يتوقعه الراصدون في الداخل والخارج

حينما سَجَّلَت الإحصائيات بعمومها التطور المشهود لهذا التعليم المستقل المحافظ، حتى أصبح تجربة فريدة على مستوى العالم من حيث قوته ونتائجه ومخرجاته، وقد تُوِّج هذا التعليم الخاص بالمرأة بكليات أشبه ما تكون (جامعات ذات تخصصات مختلفة بلغت حوالي (١٢٠) كلية تقريباً) في جميع مدن المملكة، وهو ما سهَّل التعليم الجامعي للمرأة ووفَّر على المجتمع عناء إيفاد بناتهم خارج نطاق الأسرة إلى مدن بعيدة أو ما شابهها، وما يترتب على ذلك من سلبيات على الحياة الأسرية والاجتماعية، إضافةً إلى ما وفَّرته معاهد إعداد المعلمات -سابقاً- والكليات فيما بعد ذلك من وظائف للمرأة تجاوزت مئات الآلاف من الوظائف النسائية، بل إن مخرجات هذا التعليم تُعدُّ المصدر الوحيد -تقريباً- في توظيف المرأة عبر أكثر من أربعة عقود من الزمن خاصة التعليمية منها، حيث إن هذا التوظيف للخريجات فاق ما يماثله من قطاعات أخرى -كما هو معلوم-، إضافة إلى مخرجات هذا التعليم من الفقيهات والأديبات والطبيبات والداعيات وبحصول شريحة كبرى منهن على الشهادات العليا، كما أن تطور هذا التعليم ونتائجه المذهلة كإحصائيات ربما فاقت في بعض جوانبه تعليم البنين في بعض السنوات، وأصبح بضوابطه الشرعية وبتميزه عن غيره من تجارب العالم مقبولاً لدى جميع فئات المجتمع ومرحَّباً به إلى حدٍّ كبير، بل إنه بما سبق يُعدُّ من عوامل الإسهام في تقوية السيادة التعليمية للدولة.

ولذلك فعندما اجتهدَت الجهة المعنية مشكورة في العزم على طباعة هذا الملخص عن موضوع تعليم البنات ونشره، وطلبوا مني إضافة بعض العناوين حول المنهج السلفي ومدى قدرته على الإسهام في التغيير والتحديث، وهل هو قادر عملياً على استيعاب التنمية بجوانبها المتعددة؟ وهل هذا المنهج لديه القدرة على إحداث الإصلاح في ميادين العلم والمعرفة ونهضة الأمة الإسلامية وإصلاح أوضاعها الاجتماعية والسياسية في عصر العولمة؟؟

كان هذا الطلب وهذه التساؤلات باعثاً للاستجابة بإضافة موضوع المنهج السلفي وهو (القسم الأول) من هذا الكتاب إتماماً للفائدة، والكتابة فيه لا تعدو أن تكون من زوايا معرفية وتاريخية فقط -وليس لها علاقة في جوانب التأصيل أو الردود- وأن تكون كذلك معظم هذه الإضافات نقولات من بعض الكتابات الغربية المنصفة بحق المنهج السلفي وعقيدته[1]، وليس من أقوال أتباع هذا المنهج وأنصاره، بالرغم من الأحقية في ذلك، لا سيما أنني اطلعت على بعض كتابات كثير من المنصفين عن ما قدَّمه هذا المنهج للأمة الإسلامية من نهضة وسيادة في سابق عهدها ولاحقه، والاستدلال

١ - الكتابات الغربية المنصفة كثيرة عن ما يُسمى السلفية والوهابية والحنبلية، وعن مدرسة ابن تيمية، وما شابه ذلك من تسميات يُراد بكثير منها الانتقاص، ومن أحدث الكتابات المُنصفة وأبرزها كتاب المفكر الفرنسي شارل سان برو بعنوان: (الإسلام- مستقبل السلفية بين الثورة والتغريب)، وكتاب الباحثة الأمريكية ناتانا دي لونج باس بعنوان: (دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب- من الإحياء والإصلاح إلى الجهاد العالمي)، ففيهما حقائق علمية وتاريخية ننصح بقراءتها والاستفادة منهما، كما أن نشر نتائج هذه الدراسات الأجنبية بلغات متعددة على نطاق واسع فيه خدمة للحقيقة عن المنهج السلفي، ويُعد هذا النشر من الأهمية بمكان لا سيما في ظل تشويه الحقيقة!!

بالأقوال من غير المسلمين عن هذا المنهج للابتعاد عن ما هو مظنة الانتصار من أتباعه، لا سيما مع حالات الهجوم الشرس عليه من بعض أبنائه -مع الأسف-، ولا سيما أن الباحثين الغربيين -خاصةً المنصفين منهم- ببحوثهم العلمية الحيادية، فَهِموا أكثر من بعض المسلمين عن مفاهيم ومصطلحات تُعدُّ من صلب الدين الإسلامي، بل وأسهموا بالدراسات التاريخية التحليلية عن المنهج الصحيح الذي هو موطن المعركة المُفتَعلة من الخصوم الإيديولوجيين لهذا الدين، ومما يجدر التنبيه إليه أن بعض كلمات الغربيين المنقولة بنصها في هذا الكتاب تحتاج أحياناً إلى توضيح أو تصحيح بإضافة عبارة، وقد وُضِعت بين قوسين [معقوفين].

ومن المهم التنبيه على أن الاستدلال هنا بالمنهج السلفي كعنصر نجاح لهذا التعليم لا يعني عدم قدرة الآخرين من غير المسلمين مثلاً في تطبيق ما يماثل هذه التجربة الفريدة! كما أن هذا الاستدلال لا يعني مثلاً أن الفشل سيكون من نصيب المخالفين في العقيدة أو المنهج من المسلمين، وكذلك فإن هذا لا يعني أن هؤلاء المخالفين لا يتفقون مع هذه التجربة أو أنهم يعارضونها أو أنها لا تعنيهم، بل قد يتفوق المسلمون المخالفون أو غير المسلمين في تطبيقات هذه التجربة وما يماثلها على غيرهم، لا سيما حينما تكون الاستفادة من قيم الشريعة وضوابطها مأخوذة بعين الاعتبار حتى مع عدم الإيمان بها من قبل هؤلاء، ولهذا فإن التجربة ليست حكراً على المنهج، وإن كانت قد نجحت به.

ومن المهم التأكيد على أن هذه الدراسة التلازمية فيما بين المنهج والنموذج معنية بشكل أكبر بإيضاح الحقيقة عن المنهج، وبالتالي إسقاط الاتهامات غير المبررة عن الإسلام ومنهجه الصحيح، وتأكيد قدرته على التعاطي مع مستجدات العصر ومعطياته، كما أن الحديث عن المنهج في هذا الكتاب لا يعني إخراج الآخرين من الإسلام ممن لا ينتهجون هذا المنهج في الاستدلال، بقدر ما يعني أنه قادر على استيعاب قدر كبير من المسلمين والنهضة بهم، باختلافٍ فيما بينهم في القرب والبعد من المنهج الصحيح حسب قوة وضعف الاستدلال.

وفي عناوين القسم المعني بالمنهج ما يساعد القارئ في الحكم على دَور الدين ذاته في التغيير والتحديث من خلال الثقة بهذا المنهج وعلمائه وفتاويهم، وليس من جرَّاء فرض برامج ومشاريع التغيير التي تتصادم مع قِيَم المجتمع وتشريعات الدين وفتاوى العلماء، ومن يطالع مفردات القرار الملكي الصادر بخصوص تأسيس تعليم البنات يُدرك أهمية التغيير بالدين، كما يُدرك حجم الرفض أو الممانعة لهذا المشروع التغييري، ولكن في الوقت ذاته يعي معنى قبول ذلك التغيير والتحديث، مما يلفت انتباه كل باحث وراصد عن أثر المنهج وفتاوى العلماء وقوَّتها، وتفاعل المجتمع مع المواقف العملية الصائبة للعلماء، لا سيما في عصر ازدهار مكانتهم وقوتهم التي استمدوها من المرجعية الرئيسية (الكتاب والسنة).

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد:١١]

(القسم الأول)

المنهج السلفي والتغيير

تنتمي الوهابية [وهي جزء من السلفية] إلى جملة الإصلاحات الإسلامية التي شهدها القرن الثالث عشر الميلادي، أي أن هذه الإصلاحات التي كانت إذا صح القول بالنسبة إلى الإسلام هي ما تشبه عصر النهضة بالنسبة إلى أوربا العودة إلى الأصول.

الدكتور شارل سان برو

الإسلام – مستقبل السلفية بين الثورة والتغريب

المنهج السلفي والتغيير

حينما نتحدث عن السلفية والمنهج السلفي فإنما نقصد بذلك تفسير النصوص وفهمها وَفق منهج الاستدلال القائم على الكتاب والسنة، ومن ذلك تقديم النقل على العقل وَفق فهم سلف الأمة، فالمنهج السلفي هو منهج أهل السنة والجماعة في العقيدة والعبادة، وهو ليس حِكْراً على بلد دون آخر، أو ملازماً لزمن دون زمن، كما أنه ليس محصوراً بالحنبلية والتيمية والوهابية كما قد يُفهم، والمنهج بهذا يُعدُّ أكبر من المجتمع السعودي ودولته وعلمائه، كما أنه أكبر من كل الجماعات المنتسبة للسلفية، أو الأحزاب المتسمية بذلك، والسلفية بهذا ليست عقيدة أو أيديولوجية أو جماعة معيَّنة أو مذهباً محدداً، أو تحزباً مُصنفاً على أساس المنهج، ولهذا فليس المقصود بالسلفية: تلك الصورة النمطية التقليدية المشوهة من خصومها وأعدائها، أو من بعض أتباعها وأدعيائها من بعض المحسوبين على العلم والعلماء، أو جماعات شرك الطاعة للولاة ومن في حكمهم، وبهذا المفهوم فقد يكون من لا ينتسب للسلفية هو سلفي حقيقي ما دام على منهج أهل السنة والجماعة في الاستدلال وغيره، وقد يكون من يزعم الانتساب للسلفية هو أبعد ما يكون عنها.

إن القصور الموجود لدى بعض أتباع هذا المنهج في الاجتهاد والتجديد، أو في الجوانب التطبيقية الخاطئة ليس ناتجاً عن قصور المنهج بقدر ما هو ناتج عن ممارسات بعض أتباعه من الشرعيين

والسياسيين، فالخصومة يجب أن تكون مع الممارسات الخاطئة بحق المنهج، وليس للمنهج ذاته، بل ولا يجب أن تكون بسبب الانتساب للسلفية أو للمنهج كما هو واقع الحملات المغرضة والتشويهات المُحدَثة.

ومن المهم التنبيه إلى أن المستجدات العالمية والتحولات الثقافية لا تبرر طبعةً جديدة للإسلام بتفسير قاصرٍ أو مشوَّهٍ يتنكَّر لمنهج السلف من خصومه أو المنتسبين إليه على حدٍّ سواء، وتحت أي مُسمَّىً كان.

ووَفْقَ الدراسات التحليلية التي قام بها كثير من الباحثين المنصفين، ومنهم الباحث الفرنسي الدكتور شارل سان برو[1] أن السلفية لا تعدو

١ - المفكر الفرنسي شارل سان برو: دكتور في العلوم السياسية، وفي إدارة أبحاث القانون، ومدير معهد الدراسات الجيوسياسية الفرنسي بباريس، وهو محام متخصص بالعلوم السياسية، ومحلل سياسي، حيث تركز أبحاثه على الجغرافيا السياسية، وهو أستاذ في الدراسات الإسلامية والعربية في جامعة القانون باريس ديكارت، وجامعة القانون في ستراسبورغ، وفي جامعة كتلونيا في بارشلونا، قدَّم العديد من المحاضرات في مختلف المعاهد والجامعات، وهو أيضاً المستشار الدبلوماسي لكثير من السياسيين والمؤسسات الفرنسية، وقد أجاد وأفاد في كتابه القيِّم: (الإسلام - مستقبل السلفية بين الثورة والتغريب) بعدد صفحات (٤٨٤ صفحة)، والكتاب يتناول الإسلام وتلازم المنهج السلفي منهج أهل السنة والجماعة معه، ويناقش الكتاب مستقبل السلفية وأنها رائدة في الإصلاح والتجديد والتطوير، ويكشف اللثام عن بعض الاتهامات الموجهة إليه حول الجمود والتقليدية، كما يؤكد على أن المنهج السلفي مقاوم قوي لمشاريع التغريب، وذلك من خلال التحليل الموضوعي للوقائع والمقارنة بين الأحداث، وهو تحليل علمي تاريخي بمعزل عن الهوى أو الأفكار المسبقة، وتُشكر مكتبة الملك عبدالعزيز بالرياض على ترجمتها لهذا الكتاب من الفرنسية إلى العربية والانجليزية، وهو كتاب تتأكد الحاجة إليه والقراءة فيه، لا سيما في ظل الهجمات الدعائية العدائية على السلفية، ومحاولات تكريس الصور النمطية الخاطئة عن المنهج السلفي (منهج أهل السنة والجماعة)، والتي تحدث نتيجة بعض الممارسات السياسية باسم الدين، وبسبب بعض الاجتهادات الخاطئة بحق هذا المنهج من بعض أتباعه، ويُعدُّ هذا الكتاب بلغته العلمية الوثائقية وبحيادية مؤلفه من الكتب التي تعزز الثقة بالمنهج الصحيح ورموزه من سلف الأمة، كما أن الكتاب بعرضه التاريخي عن المنهج السلفي وتطبيقاته عبر التاريخ يُعدُّ من أقوى الردود العلمية على المشككين في إمكانية تطبيقه وتجديد حياة الأمة به، والإصلاح به كذلك، بل ونهضة الأمة به إلى ذرى المجد، خلافاً لرأي المنهزمين والمنافقين وكُتَّاب الشهرة والإثارة الذين يكتبون عن السلفية بمزاعم الدراسات النقدية، أو بمزاعم الإصلاح للمنهج السلفي، لكنه إفساد فيه، وليس إصلاح به!!.

أن تكون الإسلام ذاته، فالإسلام بصفاء عقيدته وكمال تشريعاته لا يتحقق إلا بالمنهج السلفي، والإسلام بالمنهج السلفي هو بذاته الوسطية حسب نتائج هذا الباحث في بحثه العلمي ودراسته التحليلية عن السلفية، كما يشاركه غيره من الباحثين في النتيجة نفسها.

ويؤكد برو هذه الحقيقة حينما قال: «والواقع أن الجمهور الأكبر من المسلمين بقي متمسكاً بالسلفية، التي استمرت إصلاحية، إنها الوسطية المرتكزة على تحاشي التجاوزات، والجمع بين إسهامات العالم المعاصر وأصول الدين، وهي أخيراً تهدف إلى تعزيز خاصية البقاء عبر التوفيق بين الشأنين الروحي والزمني [المادي] بطريقة تتيح إحباط تحايلات الماضي والاستجابة لمقتضيات الحاضر، إن السلفية هي جوهر الإسلام أكثر من كونها عنصراً مهماً في الموروث التاريخي والثقافي للأمة الإسلامية برمتها، إنها ليست الإسلام النابض بالحياة فقط، بل أيضاً معركة دائمة التجدد، لرفع تحديات العالم المعاصر»[1].

كما أن من المهم التنبيه إلى أن الحديث عن المنهج السلفي هنا هو عن مدرسته وخطابه، وليس عن أفرادٍ أو جماعاتٍ أو علماءٍ منتسبين لهذا المنهج ممن تُحمَّل أخطاؤهم أو مفاهيمهم القاصرة على هذا المنهج، وكذلك ليس عن الإيجابيات أو السلبيات أو عن الممارسات الخاطئة بحق المنهج السلفي، والحق لا يُعرف بالرجال، بل الرجال يُعرفون بالحق، لأن الحق أكبر.

١ - انظر: شارل سان برو (الإسلام - مستقبل السلفية بين الثورة والتغريب) ص٤٦٣ - ٤٦٤، نشر مكتبة الملك عبدالعزيز - الرياض ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م (سلسلة الأعمال المحكَّمة ١١٣) ترجمة: وجيه جميل البُعيني.

والإشكالية المزمنة والمتلازمة حول هذا المصطلح (السلفية) أن ضخامة الممارسات الخاطئة بحقها من بعض الدول والجماعات والأفراد صرف الانتباه عن حقيقة المنهج السلفي -بقصدٍ وبغير قصد-، فأصبحت الأحكام الجائرة، والحملات المغرضة على المنهج ذاته، وليست على الممارسات.

من يقرأ في تاريخ الأمة الإسلامية وهزائمها في كثيرٍ من العصور التاريخية الماضية يُدرك بالحقائق والوثائق أن الإصلاح -غالباً- كان بهذا المنهج بقيادة رموزٍ إصلاحية دعوية مثل إمام أهل السنة أحمد بن حنبل، وشيخ الإسلام ابن تيمية في عصور استحكمت فيها العقائد الفاسدة على الأمة الإسلامية والضياع السياسي لها، ومثل شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب ودعوته التي نهضت بالأمة ونقلتها من الجهل والخرافة إلى العلم والحداثة، كما أنها وحَّدت الجزيرة العربية -سياسياً- فوُلدت من رحمها الدولة السعودية، والحقيقة العلمية والعقدية تقول: أن المنهج السلفي لايزال قادراً على إصلاح أحوال الأمة الإسلامية، ومن ذلك جوانب التحديث والتجديد والتطوير في كل زمان ومكان.

ومن يتأمل المنهج السلفي بتجردٍ يجد التلازم بين المنهج والإصلاح، بل إن هذا التأمل يكشف إلى حدٍّ كبير عن مدى الارتباط الوثيق بين المنهج ودوره في التطوير والتحديث، وهذا ما ورد في الكتابات الغربية المنصفة مما يستحق التدوين عن حقيقة المنهج وتعاطيه الإيجابي مع الحداثة والتحديث المتفقة مع عقيدة الأمة وقيمها، ومع معطيات

العصر الحديث ومستجداته وضغوطاته الدولية.

ولهذا فإن إيراد تعليم البنات كأنموذج للتغيير والتحديث بالمنهج السلفي مما يكشف الكثير من الحقائق عن المنهج وعن هذا التعليم على حدٍّ سواء، لا سيما أن المنهج يتعرض إلى حملات مسعورة من التشويه والانتقاص بعدم أهميته في عصر العولمة والعالمية، واتهامه بالعجز عن المواكبة في عصر الحضارة المادية الغربية -كما سبق-، وما يصحب تلك الدعاوى والمزاعم من الهزيمة النفسية والفكرية، وهذا أو بعضه يؤكد -ما سبق إيضاحه في المقدمة- عن طبيعة المنهج ومدى قدرته على التغيير والتطوير، والإسهام في الإصلاح الاجتماعي والثقافي، بل والنهوض بالأمة إلى ذُرَى المجد في شؤونها التنموية والسياسية.

كتب المفكر الفرنسي شارل سان برو عن المنهج السلفي والإصلاح به، وعن النهضة الفكرية والثقافية لدعوة الـمُجدد الشيخ محمد بن عبدالوهاب وما فيها من الحداثة والتحديث، وأُسس الإصلاح والنهضة للمصلحين، فقال: «يمكن عَدّ محمد بن عبدالوهاب رائداً لحركة الإصلاح في الإسلام؛ لأنه طرح مسبقاً تساؤلات طوَّرَها لاحقاً أولئك الذين أُطلقت عليهم تسمية إصلاحيين وأحياناً حداثيين، وبعيداً عن كونه مذهباً جديداً، تُحدَّد فكرة محمد بن عبدالوهاب بأنها حركة إصلاحية: تنتمي الوهابية إلى جملة الإصلاحات الإسلامية التي شهدها القرن الثالث عشر الميلادي، أي أن هذه الإصلاحات التي كانت إذا صح القول بالنسبة إلى الإسلام هي ما تشبه عصر

النهضة بالنسبة إلى أوربا العودة إلى الأصول»[١].

ويؤكد الباحث نفسه عكس ما يُثار عن الحنبلية والسلفية ومزاعم الجمود الفقهي لدى المنهج السلفي بقوله: «إن السلفية الحنبلية تظهر وقت الأزمات في إصلاح الأوضاع»، فيقول ناقلًا عن المستشرق (لاوست): «الإسلام السلفي يُعدُّ مذهبه مكوناً جوهرياً في الثقافة الإسلامية، ومع الرغبة في الحسبان أن المذهب الحنبلي بشخص مُؤسِّسِه وأهم أتباعه أصبح أحد العناصر المكونة للثقافة الإسلامية، وأصبح من الضروري التعرف بشكل أفضل إلى فكر ابن حنبل [-رحمه الله-] الذي كان له تأثيره على العديد من المثقفين والمفكرين المسلمين، وبخاصة الطليعيين كالشيخ محمد بن عبدالوهاب، وأهم روَّاد التيار الإصلاحي الذي اشتهر في نهاية القرن التاسع عشر»[٢].

وحقاً إن المنهج السلفي خير تعبير عن وسطية الإسلام وقدرته على التوفيق بين الإيمان والانفتاح المشروع.

ولذلك يَرِد التساؤل عن هدف الهجوم -قديمه وحديثه- على هذا المنهج ورموزه التجديدية والإصلاحية عبر التاريخ! فهل هذا التشويه المنظَّم للمنهج يكشف حجم التخندق لمواجهة الإسلام بصورة مباشرة؟؟

إن إلصاق تهم التشدد والتكفير والظلامية ومنبع الإرهاب

١ - انظر: المرجع السابق، ص ٢٦٧.

٢ - انظر: المرجع السابق، ص ١٤٧. نقلاً عن: لاوست هنري، LAOUST، Henri

والجمود والتقليدية بالسلفية أو المنهج السلفي تُعدُّ من الجناية بحق الإسلام وبحق أتباعه، فالقدح في المنهج -تحت أي مُسمَّىً كان- مما يصبُّ في محاولات إجهاض نهضة الأمة الإسلامية، كما أن هذا القدح والانتقاص لهذا المنهج مما يُضعف أساس وحدة الوطن السعودي وشرعيته، وهو ما يُعدُّ خدمةً لأعداء رسالة الوطن، حيث أن هذه الوحدة السياسية تمَّت على أساس ما قدمه الإسلام بمنهجه الصحيح للوطن من وحدةٍ فكرية وحصانةٍ دينية وقِيَمٍ اجتماعية.

السلفية والمنهج (جدلية المصطلح):

عن مصطلح السلفية أو مفهومها كتب المفكر الفرنسي شارل سان برو، في كتابه (مستقبل السلفية بين الثورة والتغريب)، فقال: «حظيت كلمة (سلفية) salafisme بشهرة ما لبثت أن فقدتها نظراً للتحريف المذهل في معناها الذي وقعت ضحية له، فالمعلوم أن العودة إلى السلف الصالح أي صحابة النبيﷺ ومن أتوا بعدهم مباشرة (القرون الثلاثة المفضلة) هي إحدى ثوابت السنة التي تستند إلى حديث النبي محمدﷺ (خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم)[1]، هذا المستند موجود عند سائر مفكري أهل السنة والجماعة، أي الغالبية من السنة، إنها أحد مرتكزات الإصلاح الذي كان محمد بن عبدالوهاب أحد أهم رواده، لكن محمد بن عبد

١ - أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرِّقاق، حديث رقم: (٦٤٢٨).

الوهاب هو الذي أطلق عبارة (سلفية) في القرن التاسع عشر، وبدأ الحديث عن مذهب سلفي شكَّل أحد مرتكزات الإصلاح والتقدم، والجدير ذكره أن المذهب السلفي ليس أيديولوجيا، بل منهجية، أي وسيلة لفهم الدين بالعودة إلى الأصول واستبعاد التفسيرات غير اليقينية والإضافات والخرافات، وأيضاً عوامل الجمود التي تراكمت عبر الزمن، فالسلفية التي لا تنفصل عن الإصلاح وعن ممارسة الاجتهاد ونبذ التقليد الأعمى، هي ضمان للأصالة وصفاء المنشأ والتقيد بأصول الإسلام، ولا علاقة للسلفية بأي تطرف، ولا حتى بالنزعة المحافظة»[1].

كما قال في موضع آخر عن هذا المصطلح: «وإذا كانت عبارة سَلَفِي تُعبِّر أكثر عن ميل نحو السلفية وبعض الانكفاء نحو الماضي، فإن السلفي هو الذي يعرف السلفية والنصوص والأخبار والعقيدة والمعارف المتوارثة عن الأسلاف الأقدمين، إنه عارف مُطَّلع يرنو لأن يعيش السلفية، وأن يعمل على نشرها، ناسجاً علاقة بين الماضي والحاضر والمستقبل»[2].

وعن السلفية وأنها منهج في الاستدلال يؤكد الباحث خوان جوسي اسكوبار ستيمان ما ذكره غيره من الباحثين، ففي بحثه المتشنج في عمومه ضد السلفية ناقش ما سمَّاه (الإيديولوجية السلفية)، ولكنه ختم بحثه بنتيجة علمية مفادها قوله: «إن السلفية أولاً وأخيراً منهج

١ – انظر: شارل سان برو. مستقبل السلفية بين الثورة والتغريب، ص ٤٢٤.
٢ – انظر: المصدر السابق، ص ١٤٧.

للبحث عن الحقيقة الدينية، والرغبة في ممارسة الإسلام كما كان عليه النبي ﷺ، وأنها منهج ديني انتشر تأثيرها في العالم العربي وكذلك في أوروبا، بفضل الدعم الذي تلقته من المملكة العربية السعودية ودول الخليج، والتي ساعدت على نشر هذه الرؤية المتفردة عن الإسلام، وهي رؤية قريبة من الوهابية»[1].

ووفق هذه المفاهيم عن المصطلح، فالمنهج السلفي أو السلفية أو الحنبلية أو التيمية أو الوهابية كما يُقال أو يُكتب من بعض الخصوم ليست عقيدة بقدر ما هي منهج أو طريقة علمية لتفسير نصوص القرآن والسنة وفهمها وفق منهج السلف في التفسير والفهم.

وبهذا المفهوم فإن المنهج لا يمكن حصره في المؤسسات الدينية الرسمية وعلمائها في السعودية مثلاً -حسب ما قد يرد إلى الأذهان-، بل إنه ليس محصوراً بالدولة السعودية وتاريخها، كما أنه ليس مقتصراً على جماعات أو توجهات تنظيمية سلفية محددة، فالمنهج السلفي أكبر من ذلك كله، ومن الخطأ الفادح أن تكون الهزيمة النفسية أو الفكرية أمام خصوم السلفية بعدم القبول لهذه الصفة أو بهذا التوصيف حتى وإن قُصد به الذم، ما دامت السلفية منهجاً في الاستدلال لفهم النصوص وتفسيرها.

---

١ - انظر: الأستاذ الدكتور محمد بن سعود البشر، كتاب: (السعودية السلفية في الكتابات الغربية - رؤية تصحيحية) ص ٤٨، نقلا عن بحث بعنوان: (الشرق الأوسط وتأثير السلفية وتحويل المجتمعات المسلمة في أوروبا إلى مجتمعات متطرفة Middle East Salafism's Influence and the Rradicalization of Muslim Communities in Europe)، للباحث خوان جوسي اسكوبار ستيان.

لم يكن يعيب العلماء أو الدولة السعودية أن توُصف أو تُسمى بالحنبلية أو الوهابية أو السلفية مادامت هذه التسمية لا تُغيِّر من الحقيقة شيئا، بل كان بعض العلماء أو المؤرخين يعتز بها ويُسمي كتبه بها، ومن ذلك: «ألَّف سليمان بن سحمان وهو أحد أكثر العلماء نشاطاً في خدمة الدعوة النجدية كتابين يُعتبران من أهم كتبه، أحدهما بعنوان: (الهدية السنيَّة والتحفة الوهابية النجدية)، والثاني بعنوان: (الصَّواعق المرسلة الوهابية على الشُّبَه الداحضة الشاميّة). أما في أعماله الأخرى فقد تعدَّد استخدامه لهذا الاسم، ويمكننا أن نقرأ في إحدى قصائده أحد الأبيات الشعرية التي توضح هذا الأمر:

نَعَـم نَحـنُ وهَّابِيَّـةٌ حَنَفيَّـةٌ حَنِيفيَّةٌ نَسْقِي لِمَن غَاظَنَا الـمُرَّا

والمقام هنا هو عن خطأ الهزيمة أمام أعداء المنهج السلفي، وعن أهمية الاعتزاز بالمنهج بغض النظر عن أي اعتبار آخر مما قد يرد إلى الذهن عن هذين الكتابين أو مؤلفهما.

وعلى كل حال فإن الثابت أن علماء آخرين استخدموا هذه التسمية بطريقة إيجابية، ومنهم على سبيل المثال محمد بن عبداللطيف، وهو أحد أحفاد محمد بن عبدالوهاب، وقد كان يردد مراراً عبارته: (يُسمع بنا معاشر الوهابية، ولا يُعرف حقيقة ما نحن عليه، ويُنسب إلينا، ويُضاف إلى ديننا ما لا ندعو إليه). كما أن الجريدة الرسمية السعودية أم القرى كانت تستخدم هذا المصطلح أيضاً حتى أواخر

العشرينيات (من القرن العشرين الميلادي).

وبنفس المنطق استعمل المدافعون عن المملكة العربية السعودية الوليدة في أوائل القرن العشرين الميلادي مصطلح الوهابية في كتاباتهم التمجيدية، فقد خصص محمد رشيد رضا الإصلاحي الأكثر تأثيراً في زمنه بفضل الانتشار الواسع لمجلة المنار منذ سنة ١٩٠٤م عدداً من المقالات للدعوة النجدية قبل أن يتم جمع بعضها في كتاب بعنوان: (الوهابيون والحجاز)، كما نَشر الإصلاحي محمد حامد الفقي كتابه: (آثار الدعوة الوهابية في الإصلاح الديني والعمراني في جزيرة العرب)».[1].

ومع ما سبق، فمما لا شك فيه أن بعض مخرجات أتباع المنهج السلفي -سواءً في بعض ما كَتب علماؤه، أو من خلال بعض المواقف الدعوية أو السياسية أو العسكرية الجهادية- وُجد فيها ما يَجْرَح المنهج أو يُحرجُه، أو ما قد يُصنِّفه في دوائر التشدد أو التطرف، وهو ما لا ينكره إلا متعصب، فالتشدد الموصوف في بعض كتب التراث أو المواقف المتشددة عبر التاريخ قد يكون لها ما يُبررها في عصر دون عصر، وفي مكان دون مكان، وقد تكون مما يسع الاجتهاد فيه، وكذلك ما ورد عن ما يُسمَّى الوهابية كإحدى الحركات الدعوية الإصلاحية الفاعلة في المنهج السلفي مما هو

١ - انظر: د/ محمد نبيل مُلين. (علماء الإسلام- تاريخ وبنية المؤسسة الدينية في السعودية بين القرنين الثامن عشر والحادي والعشرين)، ترجمة: محمد الحاج سالم، وعادل بن عبدالله، الطبعة الأولى٢٠١١م. نشر الشبكة العربية للأبحاث والنشر- بيروت، ص٢٤- ٢٥، نقلاً عن: مجموعة من المصادر والمراجع.

موجود في تراث بعض علمائها، فذلك لا يَخْرج عن دائرة الممارسات الخاطئة أو الفهم الخاطئ بحق المنهج، أو قصور الفهم عند المؤلف أو القارئ للنَّص.

ومع تلك الأخطاء الواردة وهي حقيقة معروفة عند كل مُنصِف، فإن هذا لا يُبرر رفض المنهج، أو الخصومة العدائية معه، أو التشكيك فيه، فهو أكبر من ذلك كله.

السلفية بين الخلاص والتجديد!:

كتب الغربيون من غير المسلمين عن المنهج الصحيح للإسلام، وعبَّروا في كتابات وكتب كثيرة بعلمية عن هذا المنهج، بل وربطوا بين الإسلام وحركاته الإصلاحية بمسمياتها التي عُرفت بها، وقالوا عنها بحيادية علمية: إنها مُعبِّر حقيقي عن حقيقة الإسلام وتطبيقاته، بل إن بعضهم بالغ في الوصف والتعبير بأنها حركات تتسم بالخلاص والتطهير متأثرين بالتعبيرات النصرانية، وممن كتب عن ذلك المستشرق الفرنسي برنادلوس في كتابه: (العرب في التاريخ) ما يلي: «وباسم الإسلام الخالي من الشوائب الذي ساد في القرن الأول نادى محمد بن عبد الوهاب بالابتعاد عن جميع ما أضيف للعقيدة والعبادات من زيادات باعتبارها بدعاً خرافية غريبة عن الإسلام الصحيح»[1].

١ – انظر: العلامة الشيخ: أحمد بن حجر بن محمد آل أبو طامي آل بن علي (قاضي المحكمة الشرعية بقطر) في كتابه (الشيخ محمد بن عبدالوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية وثناء العلماء عليه) ص ٨٤، على الرابط: http: / /cutt.us /XH2v

كما كتب المستشرق النمساوي -الذي يعده البعض شيخ المستشرقين- جولد تسيهر في كتابه (العقيدة والشريعة) ومما قال: «وإذا أردنا البحث في علاقة الإسلام السني بالحركة الوهابية نجد أنه مما يسترعي وجهة النظر الخاصة بالتاريخ الديني الحقيقة التالية: يجب على من ينصب نفسه للحكم عن الحوادث الإسلامية أن يعتبر الوهابيين أنصاراً للديانة الإسلامية على الصورة التي وضعها النبي والصحابة، فغاية الوهابية هي إعادة الإسلام كما كان»[1].

كما كتب المستشرق البريطاني جِبْ في كتابه (المحمدية): «في جزيرة العرب حوالي عام ١٧٤٤م ١١٥٧هـ قام محمد بن عبد الوهاب مع أمراء الدرعية آل سعود بتحقيق الدعوة إلى المدرسة (المذهب) الحنبلية التي دعا إليها ابن تيمية في القرن الرابع عشر»، وقال أيضاً في كتابه (الاتجاهات المدنية في الإسلام): «أما مجال الفكر فإن الوهابية بما قامت به من الفتن [المواجهة] ضد التدخلات العدوانية، وضد الأصول القائلة بوحدة الوجود، التي تريد تدنيس التوحيد في الإسلام، فقد كانت عاملاً مفيداً للخلاص الأبدي، وحركة تجديد أخذت تنجح في العالم الإسلامي شيئاً فشيئاً»[2].

كما أن المستشرق ويلفرد لم يُغفل الكتابة عن ما سُمي بالوهابية فقال في كتاب (الإسلام في نظر الغرب) والذي ألَّفه جماعة من

١ - انظر: مقال (ما قيل في الشيخ الإمام محمد بن عبدالوهاب رحمه الله) على الرابط التالي: .http: //www.saaid.net /monawein /th /12.htm

٢ - انظر: المرجع السابق.

المستشرقين: «كان محمد بن عبد الوهاب يقول قبل كل شيء: يجب أن تعيشوا حسب الشرع الإسلامي، وهذا هو معنى أن تكونوا مسلمين، لا ذاك الرغاء العاطفي، والتقى والحرارة التي يقدمها لكم الصوفيون، فأساس الإسلام هو الشرع، وإذا كنتم تريدون أن تكونوا مسلمين فيجب أن تعيشوا حسب أوامر الشرع»[1].

وتؤكد دائرة المعارف البريطانية الحقائق السابقة الواردة في هذا الكتاب، وذلك من خلال تعريفها للوهابية بأنها: «اسم لحركة التطهير في الإسلام، والوهابية يتَّبِعون تعاليم الرسول وحده، ويهملون كل ما سواها، وأعداء الوهابية هم أعداء الإسلام الصحيح»[2].

ولذلك حينما يُعبَّر في هذا الكتاب بالمنهج السلفي فإن الحديث هنا عن المنهج، وليس عن بلد محدد، لكن موضوع تعليم البنات وارتباطه بضوابط هذا المنهج مما أوجب الكتابة عن هذا الموضوع كحالة دراسية تخص المملكة العربية السعودية وشعبها، والمنهج القائم في عقيدة وقِيَم الشعب السعودي بشكل عام نتيجة طبيعية لرسالة محمدﷺ على أرض جزيرة العرب، ثم توالي الحكم الإسلامي عليها معظم فترات التاريخ، ومؤخراً كانت دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب الإصلاحية التجديدية في الجزيرة العربية التي جددت العمل بالمنهج السلفي، وَتَبع ذلك ما قدمته مناهج التعليم الشرعية الموحِّدة في جميع مناطق المملكة بعد قيام الدولة السعودية الثالثة،

١ - انظر: المرجع السابق.
٢ - انظر: المرجع السابق.

إضافةً إلى أن هذا المنهج السائد في عموم البلاد السعودية يُعدُّ من ثمرات الدعوة العامة السلفية المُوحِّدة.

المنهج السلفي والإصلاح:

المفكر الفرنسي الدكتور شارل برو دوَّن في كتابه (مستقبل السلفية بين الثورة والتغريب) عن الإصلاح، وأنه جزء لا يتجزأ من المنهج بعد سبره لأصوله والأطوار التي مرَّت به، محاولاً تحديد مبادئ الإصلاح السلفي كما يراها في المنهج والمسيرة، فقال: «من المهم التذكير بأن الإصلاح ليس فكرة جديدة في الإسلام، لقد كان النبي محمدﷺ نفسه مصلحاً، وعدا عن استثناءات نادرة، لم يظهر الإسلام بوصفه فكراً مغلقاً وجامداً، بل هو (يحمل في ذاته عوامل تقدمه)، وفي حديث شريف: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدد لها دينها»[1]، فالإصلاح والتجديد هما مفهومان إسلاميان (يتضمنان العودة والتجديد في آن معاً) انطلاقاً من هذه الفكرة، ثمة ستة مبادئ أساسية يتميز بها الفكر الإصلاحي (السلفي): العودة إلى الأصول، والرد على تحدي الغرب، ودور التربية، وفريضة الاجتهاد، ووحدة المسلمين، وتكافلهم»[2].

---

١ – انظر: سنن أبي داوود، برقم (٤٢٩١) طبعة الراجحي.

٢ – انظر: الدكتور شارل سان برو. كتاب (الإسلام- مستقبل السلفية بين الثورة والتغريب)، ص ٣٤٧. وانظر صحيفة المدينة، العدد ١٨٥٦٤، بتاريخ ١٩/ ٤/ ١٤٣٥ه، على الرابط التالي:
.http: //www.al-madina.com /node /349688

والحقيقة أن هذه المبادئ أو الخصائص تُنبئ عن تحليل دقيق لحركات الإصلاح السلفية للأمة الإسلامية عبر التاريخ، وفهم موضوعي لحقيقة الإصلاح بالإسلام بصفائه ونقائه.

وعن حقيقة المنهج السلفي للإصلاح والتطوير ومواجهة الانحرافات كتب برو: «منذ أكثر من قرنين راجت التحليلات والروايات غير الموضوعية التي تناولت المنهج السلفي، ولا بد من الاقتناع بأن شيخ نجد [محمد بن عبدالوهاب] قد أقضَّ مضجع كثير من الناس الذين وصل بهم الأمر إلى هذا الحد من العداء له، لكنه هو الذي جَدَّد السلفية في مواجهة الانحرافات الأكثر خطورة، والذي أطلق الإصلاح الذي يحتاج إليه الإسلام، وكي نفهم بصورة أفضل هذا الرجل الذي ما انفك مجهولاً من جانب كبار العاملين في التاريخ، يجب بادئ ذي بدء الاهتمام بالعديد من أحداث حياته، ومن ثَمَّ يجب الاستناد إلى أعماله التي تُعد بكل بساطة أعمال مفكر سلفي وإصلاحي»[1].

وبما أن عقدة الليبرالية الموشومة أو مَنْ ينتسب إليها مع العقيدة الصحيحة بمنهجها السلفي هي الزعم بعدم قدرتها على مواكبة التطوير والتحديث والإصلاح -كما يَدَّعون- فإن الدكتور شارل برو وصفها بعكس ذلك تماماً من خلال الشرح والتحليل عن تجربة الشيخ المجدد محمد بن عبدالوهاب، وأكد أنها تتضمن قِيَم الإصلاح وعوامل النهضة، وعنها كتب تحت عنوان: أصول الإصلاح فقال:

١ - انظر: المرجع السابق، ص ٢٣٩.

«وكان شيخ نجد محمد بن عبدالوهاب رائد المذهب الإصلاحي، فقد استعاد بأسلوبه الخاص وفي سياق تاريخي واضح جداً الأصول الأساسية للسلفية، وأعطى زَخَماً جديداً للإسلام الذي كان غارقاً في سبات عميق، ورغم الخصوم الأقوياء الذين حاربوا هذه الحركة الإصلاحية، فمن الثابت أن تأثيره كان هائلاً نظراً لكونه في أساس يقظة الإسلام وتجدُّده»[1].

كما كتب غير هؤلاء عن حقيقة هذه الدعوة الإصلاحية، فقال عنها المستشرق (بركارت): «لم تكن المبادئ التي جاء بها ابن عبدالوهاب مبادئ دين جديد، وإنما كانت جهوده منصرفة إلى إصلاح ما فسد من معتقدات المسلمين»[2].

تتوافق كثير من كلمات الشيخ عائض القرني مع طرح المفكر الفرنسي برو –السابق ذكره–، ومع ما كتبه المؤرخ جلال كشك واستدلاله بتوحيد الجزيرة العربية في القرون المتأخرة بالمنهج السلفي، على أن العقيدة الإسلامية الصحيحة (ثورة) بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، وبالتالي فإن الإسلام ذاته بمنهجه الصحيح –وليس الأفراد أو الجماعات السلفية– يُعدُّ من أبرز وسائل التغيير والتجديد والإصلاح عبر التاريخ، يقول القرني

١ – انظر: المرجع السابق، ص ٢١٤.

٢ – انظر: محمد بن عبدالله بن حمد السكاكر. الإمام محمد بن عبدالوهاب – حياته – آثاره – دعوته السلفية، مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، الرياض – السعودية، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م. ص ٢٨٩. نقلاً عن: تاريخ البلاد السعودية، للدكتور منير العجلاني، ج١: ص٢١١.

مستدلاً بفعل رسول اللهﷺ: «إنها ثورة غيَّرت الأفكار وطهَّرت الضمائر وغسلت النفوس وحررت الشعوب وأنقذت المستضعفين وأشرقت بشمسها الأرض وحيّاها الأخيار ورحب بها الأحرار وناصرها كل أبيٍّ كريم، إنها الثورة التي نقلت رعاة الغنم إلى قادة أمم، وسدنة الأصنام إلى حملة أعلام وأبطال إقدام وأصحاب أقلام، إنها الثورة التي دكَّت معاقل الظلم ونسفت ثكنات الإلحاد ودمرت جبروت كسرى وألغت أكذوبة قيصر، أذَّن بإعلان الثورة بلال على الكعبة، وارتجَّت المعمورة وانخنست الشياطين وطهرت الجزيرة وما حولها من الرجس والدنس والخيانة»[1].

وهكذا يسرد القرني العبارات مستدلاً ببعض الآيات على أن المنهج الإسلامي بعقيدته الصحيحة ثورة وتصحيحٌ وإصلاح، ومن هذا نفهم أن هذا المنهج يمتلك معايير التغيير ومقومات الإصلاح والتجديد.

وفي هذا الصدد عدَّ أحد الباحثين بعض منجزات الصحوة الإسلامية والقائمة في معظمها على المنهج السلفي، وعدَّد بعض النماذج من الإبداعات في مجال التجديد والإصلاح، فقال: «ومن منجزات الصحوة الإسلامية المشاركة في المعرفة، وفي التصحيح الإسلامي للمعرفة، وظهور ما يُسمى أسلمة العلوم، انظر على سبيل المثال: في علم النفس: تمهيد في التأصيل الإسلامي لعلم النفس للدكتور عبد

١ – انظر: عائض القرني. ثورة التجديد، ص١٣، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ، نشر العبيكان للنشر – الرياض.

الله الصبيح، وفي الفلسفة: نظرية المعرفة للشيخ عبد الله القرني، وفي السياسة: أحكام الانتخابات في الفقه الإسلامي للشيخ فهد العجلان، وفي علم الإعلام: كيف تؤثر وسائل الإعلام في الناس؟ للدكتور محمد الحضيف، وفي العلاقات الدولية: فقه المتغيّرات في علائق الدولة الإسلامية بغير المسلمين للشيخ سعد مطر العتيبي.

وهذه نماذج فقط، ومن أراد المزيد من دراسات طلاب العلوم الشرعية في كافة الحقول في الاقتصاد والقانون والإدارة والاجتماع والعلاقات الدولية والقضايا الطبية والتكنولوجية والأفكار الحديثة فليراجع رسالة مختصرة سبق أن نشرت بعنوان: (احتجاجات المناوئين للخطاب الشرعي....)»[1].

ويستطرد الباحث نفسه بتساؤلات قائلاً: «وأما قولهم: أين الصحوة عن الإصلاح السياسي؟ فالجواب بل أينكم أنتم؟ فالإصلاح السياسي رأسه وأسُّ جوهره (تحكيم الشريعة) فالمطلوب من ولي الأمر تحكيم الشريعة التي تشمل حفظ العقيدة وحفظ الأعراض وحفظ الأموال وتطبيق أحكام الله، وحديث الصحوة عن تحكيم الشريعة لا يماثله كل الطوائف الفكرية المعاصرة.

وأما قضية (الفساد المالي) فالحديث عن قضية الفساد المالي لم يعد مشكلة الآن، فلا يوجد صحيفة سيارة إلا ويكتب فيها يومياً عن

١ – انظر: إبراهيم السكران. من مقال بعنوان:(ما هي منجزات الصحوة؟) عام ١٤٣١هـ، على الرابط التالي: http: //4i.ae /EZAG

الفساد المالي، ولكن المشكلة أعمق بكثير من قضية الحديث عنها»[1].

ولهذا الاعتبار وغيره فإن ما سُمي بالصحوة الإسلامية هم أسبق الناس في الحداثة والتحديث والدعوة للإصلاح السياسي.

ومن المهم تكرار التذكير بأن ضعف بعض علماء المنهج السلفي أو تقصيرهم في المواقف الإصلاحية أو السياسية أو ضعف أفقهم في الاجتهاد والفتاوى لا يُعبِّر عن حقيقية المنهج السلفي وإمكاناته الكبيرة في التجديد والإصلاح، كما أن أخطاء بعض المنتسبين إلى هذا المنهج لا تُجيز لخصومه الحكم عليه بالجمود، أو الجناية بحقه.

السلفية ومقاومة التغريب:

جميع الأمم باختلاف أديانها وثقافاتها تعتز بثقافتها الأم، وتحميها من أي ثقافة وافدة، وقد سنَّت فرنسا وألمانيا منع ارتداء الحجاب كما ورد في موضوع (المنهج السلفي وحقوق الأقليات) من هذا الكتاب، بل إن كثيراً من الدول توالي وتعادي من أجل ثقافتها وأيديولوجيتها في أحيان معينة، للحماية مما تراه يؤثر على السيادة الثقافية للدولة والوطن، والأمة الإسلامية بمنهجها الصحيح ليست بِدعاً من هذا!.

وفي المجتمعات الغربية تنمو مؤسسات المجتمع المدني والأهلي المتخصصة في حماية الثقافات والقيم والأخلاق، باختلاف في المفاهيم

١ - انظر: المرجع السابق.

فيما بين الدول، وبرامج ومقالات أسلمة الغرب وإسلام فوبيا (Islam phobia) تؤكد ذلك، بل يتعدى الإنكار بهذه المؤسسات من الدور الإرشادي والتحذيري إلى الإنكار العملي أحياناً، خاصة تجاه بعض الشركات وما شابهها ممن تنتهك في إعلاناتها الدعائية القيم الأخلاقية المتفق عليها، ففي بعض الدول الأوروبية تقوم بعض المنظمات بمعارضة اللافتات الإعلانية غير الأخلاقية، وتشويهها أو كسرها في بعض الأحيان، وهذه المنظمات الأهلية تنتمي إلى أصناف متعددة منها: منظمات حماية الأسرة، التي تدافع عن القيم العائلية، والمنظمات المنضوية تحت الكنيسة أو القريبة منها، ومنظمات الدفاع عن المرأة، التي تعتبر بعض اللافتات إهانة للنساء، وانتهاكاً لكرامة المرأة بجعلها سلعة.

وعلى سبيل المثال قامت -مؤخّرًا- بعض المنظمات السويسرية بالاحتجاج على حملة لافتاتٍ أصدرتها وزارة الصحة السويسرية للوقاية من مرض الإيدز، تُصوِّر رجالاً ونساءً في أوضاع مخلّة للأخلاق، ومن هذه المنظمات مثلاً: منظمة فيوتشر السويسرية (Futur CH Foundation - Switzerland)، ومنظمة حياة الإنسان الدولية السويسرية (Human Life International HLI (Suisse[1].

كما قامت منذ سنوات منظمات أخرى في فرنسا بالتصدي

١ - انظر الرابط: http: / /www.zukunft-ch.ch /fr/ والرابط: http: / /www.human-life.ch/

لحملات دعائية تجارية تستعمل اللافتات غير الأخلاقية، مثل منظمة رابطة الوطنية من أجل المساواة:(Association nationale pour l›égalité devant le droit (ANED)، وكذا الأمر في ألمانيا وبريطانيا وبولندا وغيرها، وفي بعض الأحيان يقوم المواطنون بالتجمع والاحتجاج، خاصة العوائل المتضررة والتي لها تربية أخلاقية مسيحية.

وفي هذا السياق فإن الإسلام بمنهجه الصحيح وبوسائله المتعددة يَعدُّ الحماية والحصانة من الثقافات المؤثرة سلباً على القيم والأخلاق بشعائر دينية تعبدية، ومن ذلك العمل بشعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي تُعدُّ إحدى وسائل إضفاء صفة الخيرية على المجتمعات المسلمة، وهذه الشعيرة حق ديني وإنساني للمحتسب والمستفيد، كما قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، والاحتساب في الوقت ذاته مما يعمل على حماية الفضيلة وقِيَم المجتمع وأخلاقه، وهذا المنهج بهذه الشعيرة وغيرها مما يحصِّن المجتمعات، ويُكسبها المقاومة من التغريب والمناعة من الذوبان.

وعن هذا المنهج بعقيدته وشعائره المقاومة للتغريب، وحول سر الهجوم المُمَنهج والمنظَّم على هذا المنهج واتهامه، كتب هنري كوبان في تقديمه لكتاب المفكر الفرنسي شارل سان برو (مستقبل السلفية بين الثورة والتغريب)، وكان مما قال: «يوضح المؤلف أن السلفية الإسلامية تشكل أفضل رد على الانحرافات المتعصبة والمتطرفة،

وعلى التغريب الذي أدى إلى إنكار الحضارة الإسلامية، وبين الثورة والارتهان تُشكِّل السلفية التي تنبض بالحياة تعبيراً عن إسلام يجب أن يسعى إلى التوفيق بين الإيمان بالعقيدة الثابتة ومظاهر التطور، وذلك عبر ممارسة الاجتهاد الذي يشكل مبدأ الحركة في بنية الإسلام»[1].

وكتب جلال كشك عن قوة العقيدة القائمة على المنهج السلفي في إحداث التغيير الإيجابي، ومقاومة موجات الاستعمار والتغريب على دول العالم الإسلامي، فقال: «ولا شك أن أولى المحاولات هي المحاولة السعودية التي بدأت في القرن الثامن عشر، واستطاعت أن تتجدد في مطلع القرن العشرين، فقد كانت الوهابية هي أقوى وأبرز طرح للحل الإسلامي في ظروف الهزيمة الشاملة للمسلمين أمام الغزوة الأوروبية، التي لم يكن احتلالها العسكري هو أخطر أسلحتها، بل محاولة إقناع المسلمين بأن الإسلام قد انتهى عصره، وأن التغريب هو حتمية التاريخ، فاستطاع السعوديون بدعوة محمد بن عبدالوهاب تأخير التغريب مائة عام، رغم هزيمتهم، كما استطاعوا أن يطرحوا أول وأكمل ثورة عربية، وذلك بطرحها في صيغتها الشرعية، أعني: العروبة الملتحمة بالإسلام، لا المتمردة، ولا المتآمرة على الإسلام»[2].

ويُعدُّ عموم واقع المجتمع السعودي بحصانته العقدية، وبعلمائه ودعاته، إضافة إلى مناهجه التعليمية ومؤسساته الدعوية والاحتسابية

١ - انظر: الدكتور شارل سان برو. كتاب (الإسلام- مستقبل السلفية بين الثورة والتغريب)، ص ١٣.
٢ - انظر: محمد جلال كشك. (السعوديون والحل الاسلامي)، ص٦، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

من أبرز الأمثلة على مقاومة المجتمع لكثير من جوانب التغريب والعبث بالهوية، أو تغييرها لما يتعارض مع قيم المجتمع، والاستثناء في حالات المقاومة لا يلغي الحجم الكبير للمقاومة.

السلفية والانفتاح:

تميز كثيرٌ من أتباع هذا المنهج بالتسامح مع المخالِف، أو بما يُسمى (الانفتاح على الآخر) سعياً لإيصال حقيقة التوحيد، وتعزيزاً لوحدة الأمة الإسلامية على منهج أهل السنة والجماعة، وهو ما يُعدُّ انفتاحاً في المنهج للوحدة، خلافاً لمناهج فِرَق الشيعة والخوارج والمعتزلة حيث التعصب وتمزيق وحدة الأمة، وفي هذا الصدد كتب شارل سان برو: «وامتثالاً للمذهب السني السلفي، رأت الحنبلية أن ما ينبغي إعطاؤه الأفضلية هو وحدة الأمة والخير العام، لذلك كانت الحنبلية الموجودة في قلب مذهب أهل السنة والجماعة، مذهب الوسط بين التفريط والإفراط المتناقضين، لقد حاربت العقائد التي أساءت فهم معنى تكافل الأمة والتسامح اللذين تجعل الشريعة منهما واجباً مفروضاً على كل مؤمن، وخلافاً للخوارج والمعتزلة وبعض الفرق الشيعية، لم تؤسِّس الحنبلية إيديولوجيا شمولية، فهي لم تُؤدِّ إلى العنف»[1].

كما سجَّل الباحث الفرنسي محمد مُلين شهادته للمنهج السلفي

١ – انظر: الدكتور شارل سان برو، (الإسلام – مستقبل السلفية بين الثورة والتغريب)، ص ١٦٣.

-الذي قامت عليه الوحدة السياسية للوطن السعودي- بأنه قادر على الانفتاح والإصلاح والتجديد دون التنازل عن ثوابته، وكتب بعبارات أوضح عن انفتاح هذا المنهج الموصوف بالحنبلية والسلفية تارة، والوهابية تارة أخرى، فقال: «أقدم العلماء على بذل جهود إيديولوجية كبيرة من أجل إنقاذ الأساسي في المذهب وفقاً للقاعدة الفقهية، التي تنص على مراعاة أخف الضررين، وكان أن قرّروا بدعم وتشجيع من السلطة السياسيّة، الانفتاح على المذاهب السنيّة الأخرى»[1].

وكتب الباحث نفسه مُلين في الشأن السعودي عن المدرسة السلفية ووريثها من علماء الدعوة الحنبلية الوهابية[2]، وكذلك عن تَميُّز العلماء الحنابلة الوهابيين في الانفتاح على الآخر، والقدرة على التجديد، فقال: «أُسّست رابطة العالم الإسلامي سنة ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م، ويعكس المجلس التأسيسي للرابطة الرّغبة في إضفاء الطابع المؤسّسي على الانفتاح على المذاهب السنيّة الأخرى، إذ كان أعضاؤه السبعة والعشرون يمثّلون معظم الحساسيّات الاعتقادية والصوفية في العالم الإسلامي[3]، وقد احتكّ الحنابلة الوهّابيّون في ذلك المجلس -وكانوا فيه أقليّة- بالأشاعرة والماتريديّة والصوفيّة، بل وصل الأمر إلى حدّ

١ - انظر: د/ محمد نبيل مُلين. (علماء الإسلام- تاريخ وبنية المؤسسة الدينية في السعودية بين القرنين الثامن عشر والحادي والعشرين)، ص ٢٠٧.

٢ - انظر: ما كُتب عن هذه التسميات أو المصطلحات ما سبقت الكتابة عنه حول جدلية المصطلح.

٣ - من يطلع على قائمة أعضاء المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي سنة ١٩٦٢م يدرك قيمة المنهج السلفي في استيعاب جميع المنتسبين من أنحاء العالم إلى أهل السنة والجماعة، وانظر: عن هذه القائمة محمد مُلين كتاب: (علماء الإسلام) هامش رقم ٣٨ ص (٢٠٦).

تفويض المفتي الأكبر للمملكة العربيّة السعوديّة رئاسة الجلسة الافتتاحيَّة للاجتماع الأوّل لرابطة العالم الإسلامي إلى الشيخ الهندي أبي الحسن الندوي الذي كان ماتريديًّا وصوفيًّا، وهكذا سمحت الحرب الباردة التي كانت تدور بين مصر والسعوديّة للمؤسّسة الدينيّة بالمضيّ قدماً في عمليّة التحوّل من مذهب منغلق إلى مذهب منفتح، وقد أدرك العلماء أنّ هذا العدوّ الجديد [القومية العربية] يمكنه من خلال العلمنة التشكيك نهائيًّا في مسائل تطبيق العقيدة الصّحيحة والسلوك القويم»[1].

وبغض النظر عن ما يمكن اعتباره في كلام مُلين السابق من أن السياسة هي الدافع إلى هذا الانفتاح، فإن الاستدلال هو بالواقع التاريخي على معطيات المنهج، أو ما سمَّاه كشك الحنابلة الوهابيون، حيث لا تعارض بين السياسة والمنهج.

ومن أبرز نتائج بحث مُلين في خاتمة بحثه العلمي ما يؤكد انفتاح المنهج السلفي، واستجابته للمقتضيات التاريخية، وتفاعله مع الوقائع الاجتماعية، وفيه قال: «وقد سمحت لنا هذه الدراسة في إطار تحقيبٍ تاريخي طويل أن تُظهر المتغيرات التاريخية والاجتماعية والسياسية التي تساهم في إنشاء أخلاق المسؤولية الهادفة إلى الحفاظ على العقيدة الصحيحة والسلوك القويم والنظام السياسي، كما سمحت لنا كذلك بالبرهنة على أن الحنبلية

١ – انظر: محمد نبيل مُلين. (علماء الإسلام)، ص ٢٠٦ – ٢٠٧.

الوهابية ليست هي ذاك المذهب المتحجر الذي يصفه البعض، وإنما هي مذهب حي يتفاعل مع الوقائع الاجتماعية، ويستجيب للمقتضيات التاريخية»[1].

ومما يُعدُّ من آثار الدعوة السلفية والانفتاح والتحديث ما كتبه طه حسين! في توضيح الأثر الرائع والكبير لدعوة محمد بن عبد الوهاب على صعيد فنون الشعر والأدب العربي، وكيف أحدثت نهضة كبرى فيه فكتب يقول: «وظهر حول الأمراء المجاهدين من أهل نجد جماعة من الشعراء عادوا بالشعر إلى الأسلوب القديم، وأسمعونا في القرن الثاني عشر والثالث عشر في لغة عربية فصيحة هذه النغمة العربية الحلوة التي لم تكن تُسمع من قبل، النغمة التي لا تُقلد أهل الحضر ولا تَتكلف البديع، وإنما تنبعث حُرة، تحمل كل ما تجيش به نفس صاحبها من عزة وطموح إلى المُثل العليا، ورغبة قوية في إحياء المجد القديم»[2].

ولعل الاستدلال على الانفتاح والتجديد في المنهج السلفي بكلام واحدٍ من رموزه يوضح بجلاء حقيقة الانفتاح والتجديد، كما يدحض ما يُثار عليه من قبل خصوم المنهج ورموزه، فشيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله–، المُتَّهم عند خصومه بالتشدد والجمود، وبالتطرف في التعامل مع غير المسلمين وعلومهم، يقول عن هذا: «انتفاع [المسلمين] بآثار الكفار والمنافقين من أمور الدنيا جائز، كما يجوز

١ – انظر: المرجع السابق، ص ٣٨٩.

٢ – انظر: الدكتور/ محمد عمارة كتاب: (طه حسين من الانبهار بالغرب إلى الانتصار للإسلام)، نقلاً عن: مجلة الهلال عدد مارس ١٩٣٣م، وانظر عن هذا الرابط التالي:
http: //www.islamdaily.org /ar /alwahabia /11792.article.htm

السُكنى في ديارهم، ولبس ثيابهم وسلاحهم، وكما تجوز معاملتهم على الأرض، كما عامل النبيﷺ يهود خيبر.. وفيهم المؤتمن وغيره.. ولهذا جاز ائتمان أحدهم على المال، وجاز أن يستطب المسلم الكافر إذا كان ثقة.. فأخذ علم الطب من كتبهم مثل الاستدلال بالكافر على الطريق واستطبابه، بل هذا أحسن، لأن كتبهم لم يكتبوها لمُعَيَّن من المسلمين حتى تدخل فيها الخيانة، بل هي مجرد انتفاع بآثارهم كالملابس والمساكن والمزارع والسلاح ونحو ذلك»[1].

والحقيقة أن المتأمل لتاريخ تلك الفترة الزمنية التي قامت بها دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ثم الدولة السعودية الأولى كثمرة لتلك الدعوة يدرك مدى ما صاحب تلك الفترة من الهزيمة النفسية تجاه أي حل إسلامي مستقل، وذلك كان حال معظم أقاليم العالم العربي تحت وطأة الاستعمار الفكري أو السياسي أو العسكري، لكن في مقابل ذلك أعادت حركة محمد بن عبدالوهاب ودعوته عند معتنقيها وفي العالم الإسلامي روح الانتصار نتيجة تفوقها الفكري والثقافي والروحي، ومقاومة التغريب بكل أشكاله وصوره، بالرغم من التقدم المادي للمُستعمِر، ودراساته الاستشراقية الموجهة، كما نفضت الحركة الشك المسيطر آنذاك لدى الطبقات المثقفة المسلمة في أنحاء أقاليم العالم العربي والإسلامي عن إمكانية الحل السياسي الإسلامي وقدرته على السيادة والقيادة والريادة، وقد يكون هذا من أسرار دوافع الحملات الدعائية المضادة لهذا المنهج!!

١ - انظر: ابن تيمية، (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية)، ج٤ ص ١١٤، ١١٥.

السلفية من المحلية إلى العالمية:

السلفية أو المنهج السلفي -كما سبق- هي مدرسة أو منهج لفهم النصوص وتفسيرها، بمعنى أنها ليست أيديولوجية أو عقيدة فحسب، بقدر ما هي وسيلة للوصول إلى الحقيقة في فهم نصوص الكتاب والسنة، وبهذا تتشارك معظم الدعوات والحركات الإسلامية العالمية الصادقة من أهل السنة والجماعة، حيث تلتقي على هذا المنهج، وإن لم تَتَسمَّ بذلك.

وبهذا الاعتبار السابق عدَّ أحد الباحثين في الشأن السعودي المنهج السلفي من قُوى التجديد والإصلاح ليس في الجزيرة العربية فحسب، بل في إسهامه في تجديد نهضة العالم الإسلامي وخروجه من كابوس الجهل، وتحرره من أَسْرِ الرِّق الثقافي الغربي، وهذه العالمية لهذا المنهج عبر التاريخ تعكس مرونة المنهج السلفي وعدم جموده، يقول الفرنسي مُلين: «تحوّلت الحنبلية الوهّابيّة من ظاهرة محليّة إلى ظاهرة عالميّة، فقد سمح التفاعل مع حركة الإصلاح والجماعات الهنديّة والباكستانيّة منذ أواخر القرن التاسع عشر لعلماء نجد باقتباس بعض من أفكارها، بما في ذلك التعاون الديني بين المسلمين ونشر الإيمان من خلال الدعوة. وهكذا مكّنت الموارد الماديّة والرمزيّة المتاحة للملكة العربيّة السعوديّة - الحرمان الشريفان وزيادة العائدات النفطية إلى جانب سياسة التضامن الإسلامي- العلماء من النّجاح فيما فشل فيه الإصلاحيّون، ألا وهو إنشاء جامعة إسلاميّة لتكوين العلماء المسلمين من مختلف

أنحاء العالم، وإنشاء هيئة إسلاميّة دوليّة تتولّى إفتاء الأمّة بأسرها في شؤون دينها ودنياها»[1].

وعن هذه العالمية للمنهج السلفي كتب كثيرٌ من الباحثين، بل تحديداً عن حركة من حركات هذا المنهج، معتبراً أن الحركات السلفية هي المعبِّر الأساس عن الإسلام، ومنها ما يُسمى الوهابية ودورها الإصلاحي العالمي، ومن ذلك ما كتبه الباحث الأمريكي لوثروب ستودارد: «محمد بن عبدالوهاب الذي أشعل نار الوهابية فاشتعلت، واتَّقدت، واندلعت ألسنتُها إلى كل زاوية من زوايا العالم الإسلامي.. أخذ هذا الداعي يحضُّ المسلمين على إصلاح النفوس، واستعادة المجد الإسلامي القديم والعز التليد.. بدأت اليقظة الكبرى في عالم الإسلام، فالدعوة الوهابية إنما هي دعوة إصلاحية خالصة بحتة غرضها إصلاح الخرق، وفسخ الشبهات، وإبطال الأوهام، ونقض التفاسير المختلفة، والتعاليم المتضاربة التي وضعها أربابها في عصور الإسلام، والأخذ به على أوله وأصله ولبابه وجوهره..»[2].

وفي معرض الحديث عن مزاعم جمود العلماء السلفيين على الفقه الحنبلي وتعصبهم له -خاصةً المتأخرين منهم-، فإن الواقع التاريخي ينفي هذه المزاعم، حيث أصبح المنهج السلفي في الاستدلال ظاهرةً

١ - انظر: محمد نبيل مُلين. (علماء الإسلام)، ص٢٠٧- ٢٠٨.

٢ - انظر: محمد بن عبدالله بن حمد السكاكر. الإمام محمد بن عبدالوهاب - حياته - آثاره - دعوته السلفية، ص ٢٨٧ - ٢٨٨، نقلاً عن: حاضر العالم الإسلامي، تعريب الأستاذ عجاج نويهض، ج١: ص٢٦٠، طبعة دار الفكر.

عالميةً، حينما دوَّن التاريخ نماذج من أعمال واجتهادات واستدلالات علماء المنهج السلفي كالشيخ عبد العزيز بن باز الرائد في التيسير، والشيخ محمد بن عثيمين الرائد في التأصيل وغيرهم من العلماء، مثل الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في علوم الحديث، ممن يمكن وصفهم بالمجددين، فهم بعلمهم وعملهم روادٌ في التجديد والإصلاح للمنهج السلفي في ميادين الفقه والحديث والفتاوى والاستدلال محلياً وعالمياً، حينما أسهموا في إعادة منهج الاستدلال للأمة بالرجوع للكتاب والسنة، حيث أسهم منهجهم بنقلة كبيرة من التقليد والمذهبية إلى منهج الاستدلال، وكانت تلك النقلة أشبه بثورة علمية -إن صح التعبير- في الفقه والحديث على التقليد والتعصب الفقهي، مما أكسب الدعوة الإسلامية القائمة على شباب الصحوة الإسلامية داخل الجزيرة وخارجها قوةً فكريةً أصبحت ذات صبغة عالمية، وأصبحت الدعوة السلفية، أو ما يُسمى بالأصولية -حسب التسميات الغربية- بعد هذا التجديد العلمي والفكري وأثرهما الإيجابي على الأمة الإسلامية في أنحاء الأرض فزَّاعَة غربية لدى كثير من المؤسسات البحثية والإعلامية والسياسية والدينية المتعصبة تحت مسميات متعددة.

بل إن طه حسين في مقاله عن الجدلية المتعمدة -أحياناً كثيرة- بالتشويه للدعوة الإصلاحية للشيخ محمد بن عبدالوهاب ودعوته، والتي كانت تُسمَّى بالوهابية والسلفية!! يتأسف فيه بلغة واضحة من صناعة العوائق عن انتشار السلفية بشكل أكبر، مما منع الدعوة الوهابية

من الوصول إلى مصر وباقي البلاد العربية حينها -حسب رأيه- مما جعله يكتب منتقداً الدور التركي «العثماني» والمصري حينها، ومما قال: «ولولا أن الترك والمصريين اجتمعوا على حرب هذا المذهب، وحاربوه في داره بقوة وأسلحة لا عهد لأهل البادية بها، لكان من المرجو جداً أن يُوحِّد هذا المذهب كلمة العرب في القرن الثاني عشر للهجرة كما وَحَّد ظهور الإسلام كلمتهم في القرن الأول، ولقد ترك هذا المذهب أثره في الحياة العقلية والأدبية عند العرب، وكان هذا الأثر عظيماً وخطيراً في نواحٍ مختلفة، فهو قد أيقظ النفس العربية ووضع أمامها مثلاً أعلى أحبته وجاهدت في سبيله بالسيف والقلم واللسان، وهو قد لفت المسلمين جميعاً، وأهل العراق والشام ومصر بنوع خاص إلى جزيرة العرب، ولقد استدعى الصراع الفكري بين الوهابيين وخصومهم الرجوع إلى كتب التراث ونشر الرسائل والكتب التي يؤيد بها كل فريق مذهبه، فنُشِرَت كتب ابن تيمية وابن القيم واستفاد العالم العربي كله من هذه الحركة العقلية الجديدة»[1].

المنهج السلفي والحوار:

كتب المفكر الفرنسي شارل سان برو في كتابه المعني بالسلفية عن الحوار، وأنه حوار ليس فيه تخَلٍّ عن الثوابت العقدية للأمة المسلمة،

١ - انظر: الدكتور/ محمد عمارة كتاب: (طه حسين من الانبهار بالغرب إلى الانتصار للإسلام) نقلاً عن مجلة الهلال عدد مارس ١٩٣٣م، وانظر عن هذا الرابط التالي:
http: //www.islamdaily.org /ar /alwahabia /11792.article.htm

ومما قال: «تمحور الصراع بين المعتزلة والسلفيين حول صحة السلفية وتنامي قوة جماعة من الإيديولوجيين المنعزلين والمنقطعين عن الشعب الذين ابتدعوا نوعاً من إسلام ذي وجهتين: فمن جهة، هناك إسلام الفلاسفة المهتمين بالحروب الكلامية العقيمة والمتوهمين تجديدات في علم الكلام، ومن جهة أخرى إسلام الأمة، وفي هذا الجدل، عبَّر أحمد بن حنبل عن وجهة نظر جماهير المسلمين في مواجهة الحكم الذي ابتدعه الإيديولوجيون»[1].

كما كتب برو أن الحوار المتكافئ الذي قاده ابن تيمية -رحمه الله- من ضمانات الحفاظ على المنهج السلفي: «لقد كانت السلفية إذاً مهددة من كل النواحي نتيجة ذلك وجَدَ أعداءُ الإسلام حلفاءهم من الصليبيين ومن بعض العرب المسيحيين واليهود، كانت الأزمة سياسية ودينية، ولم يكن المقصود إعادة ترسيخ النظام في الدولة فقط، بل أيضاً في العقول، وكان لابد كذلك من إعطاء الإسلام دفعاً جديداً وإحيائه. وهكذا شرع ابن تيمية يُناضل على كل الجبهات، كان رجل عمل وفكر، والتزم بكل نضالات عصره، وشارك في عدة حملات قادها سلاطين المماليك ضد الشيعة الانفصاليين في كسروان (لبنان)، وضد المغول»[2].

وأضاف برو عن الحوار مع الإسلام وأن حاجة الغرب إليه أكثر من المسلمين: «إن الإسلام رسالة نحن بحاجة إليها، نحن الغربيين الذين

١ - انظر: شارل سان برو، (الإسلام - مستقبل السلفية بين الثورة والتغريب)، ص ١٥٥.
٢ - انظر: المرجع السابق، ص ١٨٧ - ١٨٨.

طالما ضُلِّلنا عن معرفة الله، وتتيح لنا هذه الثابتة المعبرة [العبارة السابقة] لراهب كاثوليكي هو ميشال لولون، التأكيد بأن الإسلام الذي عَرَف كيف يحافظ على الموقع المركزي للقيم الأخلاقية بوصفه سمة جوهرية في المجتمع الإنساني، استطاع الإسهام في تجديد هذه القيم في عالم تهدده العولمة المادية، هذا هو أساس حوار الحضارات الذي تدعو إليه العقول المستنيرة في الديانتين المسيحية والإسلام»[1].

ولكن برو في كتابه عن مستقبل السلفية -سابق الذكر- في الوقت الذي يطرح فيه الحوار وأنه من منهج السلف، يطرح في الوقت ذاته المنهج السلفي في الحرب (الجهاد) وأنه حق من حقوق المسلمين، فيقول: «من جهة أخرى، قد يؤدي الجهاد إلى أعمال عسكرية عندما يكون الإسلام مُهدَّدًا، إنه المقاومة المسلَّحة في حال حصول عدوان، وهو مبدأ مُدْرَج في القانون الدولي، وفي حديث شريف إن الإسلام لا يلتمس الحرب، لكنها إذا ما فُرِضَت عليه فسيؤدي المسلمون واجبهم كما في الحديث: «لا تتمنوا لقاء العدو واسألوا الله العافية، فإذا لقيتموهم فاصبروا، واعلموا أن الجنة تحت ظِلال السيوف» [صحيح مسلم]، فالجهاد هو ميزة دينية تستند إلى عدة آيات قرآنية، مثال ذلك: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ [الحج: ٣٩]، و: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٩٠]»[2].

١ - انظر: المرجع السابق، ص ٤٨٢.

٢ - انظر: المرجع السابق، ص ١٤٢.

لكن قد يكون من الحقيقة ضعف تطبيقات المنهج السلفي في أمور جهاد القتال، وشيطنة كل حركة أو فصيل جهادي سني يختلف أحياناً بشكل جزئي مع بعض حكومات الدول الإسلامية، في عصر اجتمعت فيه عداوة الأمريكان والروس والصفويين الرافضة ومن شايعهم على حرب الإسلام وغزو بلاده ومواطنه بسابقة تاريخية لا مثيل لها! لا سيما مع الواقع المكشوف في انتهاك حقوق المسلمين وتجاهل كرامتهم، إضافة إلى غياب دولة إسلامية واحدة تتبنى الجهاد القتالي الحقيقي لرفع الظلم وتحقيق العدالة الإنسانية للشعوب الإسلامية المستضعفة، كل ذلك أو بعضه يُعدُّ من أبرز معززات ظواهر الانحراف الفكري والتطرف والإرهاب، والقفز على المنهج السليم بمزاعم فهم الإسلام ومقاصده الشرعية!

ومما يشهد لهذه الحقيقة -كمثال- خلوُّ دول العالم العربي والإسلامي إلى حدٍّ كبير من جماعات التطرف والتكفير والتفجير طيلة سنوات قوة العلم الشرعي وحضوره لدى الشباب، وكذلك أثناء فترة الجهاد ضد الاتحاد السوفييتي في أفغانستان، وذلك حينما كانت بعض الدول الإسلامية تتبنى دعم الجهاد والمجاهدين!

وعن الحوار مع المخالف كتبت الباحثة الأمريكية ناتانا دي لونج باس، وكان مما قالت: «ولم يُصرِّح محمد بن الوهاب بأي شكل من أشكال العنف ضد الرافضة لمعارضتهم لبحثه، أكثر من ذلك، فقد استخدم المنطق والبلاغة ومعاينة النصوص الأساسية والمناظرات

بين القادة والعلماء بصفتها وسائل لمقاومة الرافضة والشيعة»[1].

كما أن الدكتور محمد وقيع الله كتب عن الحوار وأنه جزء لا يتجزأ من المنهج السلفي في مقال بعنوان: (الشيخ محمد بن عبدالوهاب محاوراً)، وكان مما كتب فيه: «مع تكاثر الشبهات التي نشرها خصوم دعوة شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب الإصلاحية، فقد أصبح الحوار حتماً واجباً، بل أصبح وسيلة أثيرة عند دعاتها والمدافعين عنها، لأن الحوار برهن على أنه الوسيلة المثلى الكفيلة بمعرفة ما ترسب في الأذهان عن المبادئ السلفية، فتلك هي المرحلة الأولى لتحييد الناس، وكسب استعدادهم للاستماع، والنظر في الأصول الحقيقية الصحيحة لتلك الدعوة، وهكذا فما سجَّل تاريخ الفكر العربي صورة عالم إصلاحي من أتباع الشيخ محمد بن عبدالوهاب، إلا وهو يُحاور ويُناهِض تلك الشبهات والاتهامات التي حاصرت الدعوة، وطالتها من كل ملتقى وطريق، وقد كان أتباع الدعوة السلفية يصرِّون على مبدأ الحوار في أحرج الظروف، وفي أقسى ساعات القتال، وحتى بعد الانتصار، وحتى عندما وقع بعضهم في أسر الأعداء، حين حاقت بالحركة الإصلاحية السلفية الهزائم في بعض معارك الجهاد الفاصل»[2].

---

١ – انظر: ناتانا دي لونج باس، (دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب – من الإحياء والإصلاح إلى الجهاد العالمي)، ص٢٣٢، ترجمة د عبدالله بن إبراهيم العسكر، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض – السعودية، ١٤٣٣هـ، والكتاب جدير بالقراءة، ومراجعة الترجمة وتدقيقها بشكل أفضل.

٢ – انظر: محمد وقيع الله، مقال (الشيخ محمد بن عبد الوهاب محاوراً)، مجلة البيان، بتاريخ ٠٧/ ١١/ ٢٠١٢م، على الرابط التالي: http: //www.albayan.co.uk /text.aspx?id=2361

ومما قال الباحث السابق: «وكما يفعل أي محاور حصيف بلفت نظر محاوره إلى ينابيع الأدلة وأصول المسائل، فقد كان الشيخ محمد بن عبدالوهاب يقطع حجة خصومه بردهم إلى المراجع الكبرى، للاستزادة من العلم والتأمل في البراهين، ويزيد على ذلك بأن يحذرهم من أن يكون الاستدلال بالقرآن عندهم هزواً. بعد ذلك يعود إلى لغة الحوار الودود، والتناصح المخلص قائلا: فإن بَانَ لكم في كلامي هذا شيء من الغلو، وأن هذه الأفاعيل لو كانت حراما فلا تخرج من الإسلام، وأن فعل أهل زماننا في الشدائد في البر والبحر، وعند قبور الأنبياء والصالحين، ليست من هذه، بيِّنوا لنا الصواب، وأرشدونا إليه! وإن تبين لكم أن هذا هو الحق الذي لا ريب فيه، وأن الواجب إشاعته في الناس، وتعليمه النساء والرجال، فرحم الله من أدى الواجب عليه، وتاب إلى الله وأقرَّ على نفسه، فإن التائب من الذنب كمن لا ذنب له، وعسى الله أن يهدينا وإياكم وإخواننا لما يحب ويرضى، والسلام»[1].

وفي المقال المذكور ورد قوله: «إن الإنسان المسلم يسعى أبداً للحوار لأنه الكاسب أبداً في أي حوار حر متكافئ، وإن الإنسان المسلم المرتبط بقراءة آي القرآن الحكيم، ومطالعة أحاديث النبي الكريم ﷺ، ودراسة تاريخ السلف الصالح يدرك أهمية مبدأ الحوار في نمو نضوج المجتمعات الإنسانية قاطبة، ذلك أن آلية الحوار هي إحدى أفضل آليات استطلاع واختبار وتمحيص الآراء، وتبيين الحق من الباطل.

١ - انظر: المرجع السابق.

وما كان الشيخ محمد بن عبد الوهاب، سوى عالم من جملة ورثة هدي السلف الصالح، في التزام مبدأ الحوار لنشر الدعوة، وعرض محاسن الدين القويم، ولذلك فقد استخدم آلية الحوار، والتزم بآدابها على امتداد تاريخ جهاده الدعوي الإصلاحي، الذي قام من يومه الأول على حوار هذا الداعية الرائد مع كلٍّ من أبيه وأخيه، اللذَيْن اختلفا معه من منطلقين مختلفين، ومع جمهرة من أهل الرأي من مختلف المذاهب في كل بلد حل فيه.

وعلى نفس الخطى سار تلاميذ الدعوة السلفية، يحاورون الناس جميعا، من عامة، وعلماء، وحكام. وفي أشد ساعات المحنة والمواجهة وفي لظى المعارك فقد حافظ هؤلاء الأتباع على رباطة جأشهم، ولم ينفعلوا، ولم يخوروا، وإنما سطعت عقلانيتهم، وتألقت مهاراتهم في الحوار الموضوعي بما أثار إعجاب الخصوم!»[1].

ومما ختم به مقاله قوله: «لقد كان أتباع الدعوة السلفية النجدية -على عكس ما هو مشهور عنهم من صور نمطية متعنتة متعصبة- من أكثر الناس إلحاحاً على طلب الحوار، وذلك لأنهم أيقنوا أن الحوار كفيل بتبرئة ساحتهم من الاتهامات، والتشكيكات المثارة ضدهم، وقد عهدوا لآلية الحوار مردودا إيجابيا كلما انخرطوا في حوار متكافئ مع الآخرين، حيث كان التبادل الحر الصريح للأفكار يسهم جيدا في تذويب رواسب الآراء المتحيزة والانطباعية

١ - انظر: المرجع السابق.

ضد الدعوة السلفية وحَمَلَتها، وهي رواسب استقرت منذ زمان طويل في كثير من الأذهان التي تعرضت لرأي واحد، هو رأي خصوم هذه الدعوة، وبقي عليهم أن يستمعوا للإصلاحيين السلفيين وهم يدافعون عن أنفسهم ويذودون عن دعوة الحق افتراءات الخصوم»[1].

المنهج السلفي وحقوق المرأة:

كتبت الباحثة الأمريكية ناتانا دي لونج باس عن حقوق المرأة في كتابها المعني بالسلفية ومحمد بن عبد الوهاب حيث كانت رسالتها الدكتوراه عن الشيخ محمد بن عبدالوهاب، وكان الفضول العلمي من أبرز دوافعها للبحث في هذا الموضوع، لكن هذا الفضول قادها إلى معرفة الحقيقة عن المنهج السلفي ومفرداته الحقوقية، ومما كتبت عن كرامة المرأة وحقوقها على سبيل المثال: «إذا كانت الحالة أن رجلين تزوجا امرأتين [لكل واحد منهما زوجة محددة، لكن دخل كل واحد على أخرى عن طريق الخطأ، وتم الزواج قبل أن يدركا هذا الخطأ]، فإن كل امرأة تستحق أن تتلقى مهرها، وبعد ذلك يجب أن تتقيد بالعدَّة قبل إرسالها إلى الزوج الصحيح، يتضح من هذه المناقشة أن محمد بن عبدالوهاب دعم حقوق المرأة المالية في الزواج حتى عندما يكون ثمة تهويش بشأن أي امرأة قد تزوجت فعلاً، وبكلمات أخرى

١ - انظر: المرجع السابق.

فإن حقوق المرأة المالية لا يمكن أبداً أن تكون رهن أخطاء ارتكبها الرجال المتورطون، سواء بسبب خداع الوليّ أو إخفاق الزوج في إدراك أن عروساً أخرى قد أُرسلت إليه»[1].

وفي موضِع آخر تؤكد الباحثة على بعض الحقوق الدقيقة التي منحها الإسلام للمرأة بمنهج السلف كأمثلة أخرى: «وفي تفصيل أكثر لتعريف (القبول)، أشار محمد بن عبدالوهاب إلى أن حالة المرأة يجب أن تكون مُحدَّدة للتأكد إن كانت هي قد وافقت على الزواج أم لا، ووفقاً لتعاليم محمد بن عبدالوهاب، فإن القبول في امرأة ثيّب لكنها غير متزوجة يجب أن يكون لفظياً، أي أنها يجب أن تقول شيئاً ما عند تلقي خبر الزواج المقترح يدل على قبولها له... وفي حالة العذراء، تُمنح إذنها أو تفويضها عن طريق سكوتها عن السماع بأمر الزواج المقترح، وفي حالات الشك في تفويض المرأة قبل الاتصال الجنسي الأول بين الزوج والزوجة فإن قول غالبية الفقهاء يجب تطبيقه؛ أي أن المرأة لها الحق في رفض الزواج حتى هذه النقطة، بيَّن محمد بن عبدالوهاب أن أهم عنصر في هذه المناقشة حول القبول، هو حقيقة أن الفتاة (المرأة) في كل حالة هي التي تتحكم بقرار ما إذا كان الزواج صحيحاً أم لا، سواء بالإشارة إلى قبولها أم رفض القيام بذلك، وهكذا فإن المرأة تُعد دائماً جانباً مهماً في عقد الزواج بغض النظر عن عمرها، أو حالتها إن كانت عذراء أو امرأة ثيباً»[2].

١ - انظر: ناتانا دي لونج باس، (دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب - من الإحياء والإصلاح إلى الجهاد العالمي)، ص ٤٧٦، نقلاً عن: محمد بن عبدالوهاب، «كتاب النكاح»، ص٦٤٥.

٢ - انظر: المرجع السابق، ص ٤٨٣ - ٤٨٤، نقلاً عن: محمد بن عبدالوهاب، «كتاب النكاح»، ص٦٤٦ -٦٤٧

«من المستحب بشكل واضح أن يكون المهر محدداً في عقد الزواج لتجنب الارتباك، على أي حال في حالة كون المهر غير محدد يجب أن تتلقى الزوجة مهر (المثل)، أي المهر الذي سيُدفع إلى امرأة بمنزلةٍ وجمالٍ وحالةٍ قابلة للمقارنة[١]. والنقطة الرئيسة لدى محمد بن عبدالوهاب كانت منع زواج دون مهر، وهذا بوضوح دفاع عن حقوق المرأة المالية دون السماح بأي استثناءات»[٢].

«والنقطة التي هي أكثر إثارة للانتباه في هذه المناقشات كلها في الشروط الباطلة هي أن محمد بن عبدالوهاب أكد بشكل متساوٍ ومستمر حقوق المرأة التي لا يمكن إنكارها، في حين قيَّد بقسوة الشروط التي يمكن للرجل أن يضعها في عقد الزواج، وحدد محمد بن عبدالوهاب بوضوح القوة في عملية وضع العقد للمرأة وليس للرجل، لأن الرجل كان يستفيد من الاتصال الجنسي، والسيطرة على قدرة المرأة الانجابية، والحق في أن تطيعه زوجته خلال الزواج، لقد كان موقف محمد بن عبدالوهاب مُسخَّراً لتأمين عدم معاملة المرأة وكأنها جارية أو شيء للبيع، وبتأكيد حقها بالنتائج المالية للزواج – المهر والنفقة – وبإنكار حق الرجل في المطالبة بإبطال الزواج إلا على أساس ضيق للغاية، فقد سعى

١ – انظر: المرجع السابق، ص ٥١٠. نقلاً عن: محمد بن عبدالوهاب، «كتاب النكاح»، ص٦٦٢.

٢ – هذا الموقف مثير للاهتمام بشكل خاص لأنه لا يتفق مع حديث نقله أبو هريرة، الذي ذكر أن المهر غير مستحق للمرأة بالضرورة كي يكون الزواج صحيحاً، وبدلاً من ذلك انحاز محمد بن عبدالوهاب إلى جانب المرأة متخذاً موقفاً وقائياً نحو حقوقها في الزواج، نقلاً عن: ناتانا دي لونج باس، دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب – من الإحياء والإصلاح إلى الجهاد العالمي، ص ٥١٠.

محمد بن عبدالوهاب كي يضمن ألا تُترك المرأة للفاقة أو اليأس أو سوء المعاملة»[١].

ومما كتبته هذه الباحثة عن حق المرأة الصغيرة في الزواج: «عند النظر إلى المناقشة الكاملة لحق المرأة في الموافقة على أي زواج يتم عقده لها، يتضح أن محمد بن عبدالوهاب قد ابتعد عن فكرة تزويج أي فتاة تحت التاسعة من عمرها ثم أتبع هذا بعدم السماح بزواج أي أنثى، سواء أكانت عذراء أم غير عذراء دون إذنها. وبهذه الطريقة المحكمة قدم محمد بن عبدالوهاب نقداً لزواج الطفلة على الرغم من المثال التاريخي لعائشة رضي الله عنها، موحياً بأنه يجب دائماً أن يكون للمرأة بعض الرأي في زواجها بغض النظر عن عمرها أو مستوى نضجها»[٢].

وقد أفردت هذه الباحثة الأمريكية حوالي ثلث كتابها المعني بمحمد بن عبدالوهاب والسلفية واحترام المنهج السلفي لتلك الحقوق، عن حقوق المرأة وحمايتها حيث جعلته خاصاً عن هذا الموضوع، ومن ذلك ما ذكرته عن قصة عائشة رضي الله عنها والإفك المُفترى عليها من المنافقين، والرافضة فيما بعد ذلك، وكان مما قالت: «دفاع محمد بن عبد الوهاب عن (عائشة البريئة) هو الأطول والأكثر تفصيلاً في بحوثه من بين كل أعماله المكتوبة، ولا يدل طول البحوث وتفصيلها على الأهمية التي مَحَضَها للدفاع عن زوجة محمد ﷺ المفضلة فقط، ولكن ليؤكد أيضاً في بحثه دعم النساء بعامة وتقديرهن، واستشهد بالكثير من الآيات

١ - انظر: المرجع السابق، ص ٥١٧ - ٥١٨.
٢ - انظر: المرجع السابق، ص ٤٨١.

القرآنية والأحاديث ليؤكد براءة عائشة، وكل هذا لم يصدر عن أحد سوى اللهﷻ نفسه، وهذا يثبت دون أدنى شك براءتها من التهمة الموجهة إليها، وأنّب محمد بن عبدالوهاب الشيعة لنعتهم عائشة بالزانية أو العاهرة على الرغم من تنزيل الله، واستشهد محمد بن عبدالوهاب بنص قرآني طويل (سورة النور، آيات ١١-٢١) في الدفاع عن عائشة، ولم يتهم اللهﷻ أولئك الذين اتهموها قبل أن يطلب منهم أن يحضروا دليلاً على عدم عفتها إذا كان موجوداً فعلاً، ولدى فشل المتهمين بذلك فقد أعلنهم اللهﷻ كاذبين، وقد أوَّل محمد بن عبدالوهاب استجابة الله ﷻ ليظهر أن قضية تهتك المرأة موضوع في غاية الخطورة، لذلك لا يجوز لأي كان أن يتهم امرأة بعدم العفة دون دليل، ولابد أن يكون عقاب اللهﷻ شديداً لقذف كهذا وأكاذيب كتلك»[١].

«مشكلة أخرى برزت بسبب الإفك وهي ما إذا كان النبي الأعظمﷺ يقبل أن تكون على عصمته زوجة زانية، وكانت إجابة المعلقين وجامعي الحديث بالنفي، وحتى زوجات الأنبياء العظام مثل نوح ولوط، مع أنهن كن زوجات خاطئات فإنهن لم يرتكبن الزنا[٢]. لذلك فكم من المستحيل لزوجة خاتم الأنبياءﷺ أن

١ - استشهد محمد بن عبدالوهاب أيضاً بالقرآن (سورة النور، الآيات ٢٣-٢٦) الذي يصدر تحذيرات مشابهة عن العقاب لمتهمي النساء بعدم العفة، نقلاً عن: ناتانا دي لونج باس، دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب - من الإحياء والإصلاح إلى الجهاد العالمي، ص ٢٢٦ - ٢٢٧.

٢ - كانت زوجة نوح تقول للناس: إنّ نوحاً كان مجنوناً، وكانت زوجة لوط تدل على الضيوف؛ لذلك كانتا كلتاهما مذنبتين، لخداع زوجيهما، ولكن لم ترتكبا الزنا. (ورد في كتاب الرد على الرافضة للشيخ محمد بن عبدالوهاب تفسير قوله تعالى:(فخانتاهما) [ما أثبتته المؤلفة في هذا التعليق مبني على عموم زوجات الأنبياء معصومات من الزنا كما ورد في الحديث الشريف (ما بغت امرأة نبي قط)] (المراجع)، نقلاً عن: ناتانا دي لونج باس، دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب - من الإحياء والإصلاح إلى الجهاد العالمي، ص ٢٢٨.

ترتكب الزنا؟»[1].

«وفي حالة من الحالات المتطرفة النادرة لم يُبح محمد بن عبدالوهاب العنف بل دانه، ويسوغ القتال وحتى القتل لأولئك الذين يطعنون بشرف عائشة، لأن أناساً كأولئك هم مذنبون بسبب طعنهم بالله ومحمدﷺ، ودفاع محمد بن عبدالوهاب عن براءة عائشة قاده للكشف عن التجاوزات التي ارتكبها المذهب الرافضي بحق النساء رآه دليلاً دامغاً لفشلهم في الالتزام بالإسلام»[2].

بل إن أقوال هذه الباحثة الغربية بنتائجها المنصفة أكدت على احترام المنهج السلفي لحقوق المرأة من خلال إقامة حد الزنا على المرأة الزانية من قِبل الشيخ محمد بن عبدالوهاب، حيث قالت: «إنَّ سجلَّ ابن بشر التاريخي يقدِّم تفصيلات عن هذه الحالة، ملقياً الضوء على المعلومات المهمة التي تلت ذلك أولاً، إن المرأة المذكورة في الحالة قد جاءت إلى محمد بن عبدالوهاب طوعاً، يعني أنها لم يؤتَ بها إليه للمحاكمة أو أُجبرت على المثول أمامه من قبل أفراد ذكور من العائلة، وقد اعترفت بالزنا بحرية وبملء إرادتها[3]، ومن المهم، وخلافاً للصورة التاريخية التقليدية لهذه الحادثة أن رد محمد بن عبدالوهاب لم يكن رجمها فوراً، بل التحدث إليها وتنبيهها لتكون

١ – انظر: المرجع السابق، ص ٢٢٨. نقلاً عن: محمد بن عبدالوهاب، رسالة في الرد، ص٢٥.

٢ – انظر: المرجع السابق، ص ٢٢٩ – ٢٣٠. نقلاً عن: محمد بن عبدالوهاب، رسالة في الرد، ص ٨ – ٩، ص ٣٤.

٣ – انظر: المرجع السابق، ص ٤٣٧ – ٤٣٨، الوصف الكامل لهذه الحادثة يمكن أن يوجد لدى ابن بشر، ٣٨ – ٣٩.

عفيفة، وإعطاؤها فرصة لتلقي التوجيه حول ما يمثل السلوك الصحيح أولاً، وبعد ذلك إعطاؤها الحرية لتصحيح سلوكها طوعاً وفق إدراكها، على أي حال لقد اختارت المرأة بدلاً من ذلك الاستمرار في ارتكاب الزنا بصورة متكررة، وهذا أوضح أنها لم تكن لتغير سلوكها[١]. ومن جديد مع توقع المرء أن محمد بن عبدالوهاب كان سيرد برجم المرأة فوراً، إلا أنه بدلاً من هذا كما يليق بقاضٍ حقيقي انهمك في الاستعلام وتقصي الحقائق عن حالة المرأة العقلية، وقد قام محمد بن عبدالوهاب بهذا نتيجة إدراكه بأن العقوبات يمكن فرضها في حالات كون الأشخاص مسؤولين عن أفعالهم فقط، أي أنهم يجب أن يتمتعوا بعقل سليم ويكونوا قد اتخذوا قرارًا واعياً وحراً للانغماس في السلوك المريب ليستحقوا العقاب»[٢].

وتستطرد الباحثة في الحديث عن حقوق المجتمع المسلم في عدم أحقية المرأة أو الرجل في ممارسة رذيلة الزنا فتقول: «إن الزنا سواءً من قِبل الرجل أو المرأة محرم بصرامة في الإسلام، ويمثل إحدى عقوبات الحدود التي تحمل عقاب الموت بالرجم[٣]، يُعرَّف الزنا بأنه

١ – لم يرد في المصادر ما يشير إلى استمرار المرأة في الزنا بصورة متكررة، لقد كانت امرأة محصنة، اعترفت بحادثة الزنا، ولعل المؤلفة أشكل عليها عبارة وردت عن ابن بشر وهي (وتكرر منها الإقرار) والمقصود الاعتراف المتكرر، (المترجم)، نقلاً عن: ناتانا دي لونج باس، دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب – من الإحياء والإصلاح إلى الجهاد العالمي، ص ٤٣٧ – ٤٣٨.

٢ – انظر: المرجع السابق، ص ٤٣٧ – ٤٣٨.

٣ – لا يأتي فرض هذا العقاب في القرآن لكنه يأتي في الحديث الذي يسجل أن محمد r قد فرض الرجم في حالة أن مرتكب الجرم كان متزوجاً، و (١٠٠) جلدة والنفي المؤقت إذا كان عزباً، استشهدت به سنبل في «الاغتصاب والقانون في مصر العثمانية والحديثة»، ٢١٥، نقلاً عن: ناتانا دي لونج باس، دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب – من الإحياء والإصلاح إلى الجهاد العالمي، ص ٤٦٠.

علاقة جنسية خارج الزواج، ويمكن أن يحدث إما بين أشخاص غير متزوجين أو على شكل زنا، تمسك محمد بن عبدالوهاب بهذه التعاليم وأكد أكثر الطبيعة المحرمة لمثل هذه العلاقات الجنسية وذلك بمعالجته على نحو خاص حال رجل يزني مع امرأة مسلمة سيُحكم عليه بالموت[١]، وهذا تصريح قوي جداً يوضح أن العلاقات الجنسية مع امرأة مسلمة خارج الزواج غير مقبولة أبداً بغض النظر عما إذا كانت حرة أو أمة[٢]. على أي حال يثير هذا أيضاً بعض القضايا الأخرى، وهي مسؤولية الرجل في العلاقات الجنسية والمفهوم الضمني لمثل هذه التعليمات على علاقة السيد بالجارية»[٣].

«إن فرض محمد بن عبدالوهاب لعقوبة الموت على الشريك الذكر في علاقة جنسية مع امرأة مسلمة يوضح أنه يجب جَعْلُ الرجال مسؤولين عن نشاطاتهم الجنسية وعن السيطرة على رغباتهم الجنسية معاً، يتماشى هذا الوضع مع تصريح محمد بن عبدالوهاب عن المبدأ الفقهي في الزواج الذي فتح هذه المناقشة. وحقيقة فإن محمد بن عبدالوهاب لا يفرض العقاب نفسه على المرأة، هذه حالة مثيرة للانتباه وتطرح سؤال لماذا؟[٤] ألا يجب أن تكون المرأة مسؤولة أيضاً

١ – انظر: المرجع السابق، ص ٤٦٠. نقلاً عن: محمد بن عبدالوهاب، «كتاب الجهاد»، ٤٠٥، تتماشى هذه الأحكام مع أحكام أحمد بن حنبل.

٢ – لا يميز محمد بن عبدالوهاب بين الاثنين في هذه المناقشة. فالمرأة المسلمة هي امرأة مسلمة بغض النظر عن وضعها سواء أكانت حرة أم أمة، ويجب احترامها على هذا الأساس، نقلاً عن: ناتانا دي لونج باس، دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب – من الإحياء والإصلاح إلى الجهاد العالمي، ص ٤٦٠.

٣ – انظر: المرجع السابق، ص ٤٦٠.

٤ – لعل الجواب عن هذا التساؤل يتضح في الحالات التالية: في حال اغتصاب المرأة من قبل الرجل، أو عدم اعترافها بالزنا، أو عدم وجود بينة عليها.

عن مشاركتها في الفعل المحرم؟»[1]، وفي الكتاب المذكور الشيء الكثير عن حقوق المرأة، مما لفت نظر الباحثة ودوَّنته عن حركة إصلاحية تُتَّهم -زوراً- بما ليس فيها.

وكتابات الغربيين وكُتُبهم عن حقوق المرأة في الإسلام، وانتهاك حقوقها وكرامتها في الغرب لا يمكن حصرها وإحصاؤها[2].

وتؤكد الباحثة الغربية تانيا سو عن حقيقة واقع المرأة المسلمة في السعودية، حيث المنهج السائد الذي يحقق كرامة المرأة وحقوقها، فتقول مخاطبة السعوديين: «إن لديكم أشياء كثيرة تجعلكم تشعرون بالفخر، ولكن أدبكم الجم ورِقَّتكم قد سمحت للغرب بأن يطأكم بقدميه، وأن يصفكم بأنكم مصدر تهديد للديموقراطية وللعالم.. عليكم أن تشرحوا للعالم كيف أنكم تحترمون النساء، وكيف أن بلدكم خالٍ نسبياً من الجريمة، وكيف أنها آمنة، وكيف أنكم تمنحون الأسرة الأولوية في الاهتمام.. عليكم أن تخرجوا عن صمتكم، وأن تتساءلوا كيف أن الولايات المتحدة الدولة الرائدة في الجريمة وفي الاغتصاب وفي العنف المحلي تجرؤ على اتهامكم بانتهاك حقوق الإنسان!.. وعليكم أن تبينوا كيف أن ديموقراطية الولايات المتحدة تسمح

١ - هذا غير دقيق، فالشيخ محمد بن عبدالوهاب ملتزم بالأحكام الشرعية التي تنظم هذه الأوامر، وفقاً لقيمه وإجراءاته الشرعية فيما يتعلق بالرجل والمرأة، (المترجم)، نقلاً عن: ناتانا دي لونج باس، دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب - من الإحياء والإصلاح إلى الجهاد العالمي، ص ٤٦٠- ٤٦١.

٢ - انظر على سبيل المثال عن أقوال الغربيين عن المرأة المسلمة، مقال عماد الدين خليل بعنوان: (قالوا عن المرأة في الإسلام)، موقع صيد الفوائد، على الرابط التالي:
http: / /www.saaid.net /female /m42.htm

بتصدير أكبر صناعة للصور العارية في العالم! فلماذا ينتقدون المملكة بسبب القيود التي تفرضها للحفاظ على الأخلاق؟.. وعليكم أن تبينوا للأمريكيين بأنهم يميزون بين الرجل والمرأة في الدخل»[1].

السلفية منهجٌ أم (بيان حرب)؟!!:

كتب هنري كوبان في تعليقه على كتاب المفكر الفرنسي شارل سان برو (مستقبل السلفية بين الثورة والتغريب) حول مزاعم التطرف في المنهج السلفي، فقال: «إن الادعاء بأن السلفية تؤدي إلى التطرف، أو أنها متطرفة هو قول مغلوط، لقد استخدم الراديكاليون المتطرفون، والثوريون والخوارجيون، -دون وجه حق- عبارة خاصة بالسلفية السنية المستقيمة، في حين أن مراجعهم الأيديولوجية الحقيقية مختلفة تماماً»[2].

الباحثة الأمريكية ناتانا دي لونج وهي المتخصصة بالقراءة الكاملة لأعمال محمد ابن عبدالوهاب تكشف الستار عن مدى الصورة النمطية عنه وما يُثار عن السلفية من مزاعم التشدد والتطرف من خلال قراءتها لتُراث ابن عبدالوهاب!! -حسب قولها وبحثها-، فتقول: «كان محمد بن عبدالوهاب -كما يظهر في أعماله المكتوبة- عالماً وفقيهاً حسن التدريب وواسع التجوال، إضافةً إلى كونه كاتباً

١ - انظر: مقال تانيا سو (خطاب مفتوح للسعوديين) على الرابط التالي:
http: //www.islamdaily.org /ar /alsaudia /3120.article.htm

٢ - انظر: الدكتور شارل سان برو، (الإسلام- مستقبل السلفية بين الثورة والتغريب)، ص٤٢٥.

كثير الإنتاج، وتملأ أعماله المكتوبة الموجودة أربعة عشر مجلداً ضخماً، تتضمن مجموعة من الأحاديث، وسيرة حياة النبي ﷺ، ومجموعة من الفتاوى، وسلسلة من التعليقات التفسيرية للقرآن الكريم، وعدة مجلدات في الفقه، وعدداً من الرسائل الدينية، وغيرها من الأعمال المتنوعة التي تتضمن مناقشات مفصلة عن الجهاد ومكانة النساء، إن مجال معرفته يقف على مضادّةٍ واضحة للفتاوى القليلة التي أصدرها أسامة بن لادن، والأكثر أهمية إصراره على التمسك بالقيم القرآنية، مثل المحافظة القصوى على الحياة البشرية حتى في وسط الجهاد بصفته حرباً مقدسة، والتسامح مع الأديان الأخرى، وتأييد توازن الحقوق بين الرجال والنساء يؤدي إلى نظرة شاملة مختلفة جدًّا عن نظرة المتطرفين القتاليين المعاصرين، إن غياب الخوف من الأجانب، والنزعة القتالية، وكراهية النساء، والتطرف، والحرفية المرتبطة على نحو نموذجي بالوهابية، كلها تثير أسئلة جدية عن كون مثل هذه الأفكار (متلازمة) هي والوهابية»[1].

وهذه الباحثة الأمريكية كرَّرت القول عن ما يُثار من مزاعم عن العنف والتكفير في دعوة محمد بن عبدالوهاب وتراثه، وكشفت في مقابلة صحفية عن حقيقة هذه الدعوة، وأن الاستهداف يتم من خلال محاولات مُتعمَّدة لتشويه رموز التجديد والإصلاح وحقيقة دعوتهم عبر التاريخ، ومما قالت: «توقعت أن أجد الكثير من المواد

١ - انظر: ناتانا دي لونج باس. (دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب- من الإحياء والإصلاح إلى الجهاد العالمي)، ص ٣٤.

في كتب الشيخ محمد بن عبدالوهاب التي تشجع على العنف وتدعو إلى الجهاد وتصنف كل من ليس بوهابي على أنه كافر وهذا ما لم يكن، حالَما قرأتُ كتاب التوحيد تغيرت توقعاتي، لقد أدركت أن معظم الناس قد أساؤوا فهم هذه الرسالة على أنها (بيان حرب)، لقد كان كتاب التوحيد حقا بحثاً مستفيضاً في مضامين التوحيد، كان عملاً علمياً رصيناً هادئاً، وليس دعوة إلى الحرب، وعند قراءة الكتاب في سياق جميع كتابات الشيخ يبدو واضحًا أنها عبارة عن رسالة في الإلهيات تناقش مسؤوليات جميع المؤمنين، وكذلك موضوع الجهاد والزواج والمرأة فقد سقطت عندي الصورة النمطية التي تشاع عن الوهابيين... ابن تيمية هو الآخر ظُلم وكُذب عليه ولم يقل شيئا من ذلك... لعل ما أصاب ابن تيمية هو مماثل لما أصاب ابن عبدالوهاب من ظلم وكذب وتحريف»[1].

كما تقول الباحثة السابقة عن السلفية ومبدأ الحوار فيها المقدَّم على الحرب والجهاد، كما تُفنِّد تهمة الإقصاء المزعوم: «دعا محمد بن الوهاب إلى المناظرات والحوار أكثر مما دعا إلى العنف والحرب، لأن الحوار هو الطريقة المُثلى للتعامل مع هؤلاء، آمن بقيمة الحوار والمنطق الأكثر إقناعاً من الحرب»[2].

١ – انظر عن المقابلة الشخصية كاملة صحيفة الرياض، العدد ١٦٢٣٦، بتاريخ ٢٠/ ٢/ ١٤٣٤هـ عن كتابها بالطبعة العربية بعنوان: (دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب – من الإحياء والإصلاح إلى الجهاد العالمي)، على الرابط التالي: http: //www.alriyadh.com /201302 /01 / /article797986.html

٢ – انظر: ناتانا دي لونج باس. (دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب– من الإحياء والإصلاح إلى الجهاد العالمي)، ص ١٨٥ .

لقد كانت دوافع الفضول لدى هذه الباحثة بسبب الصور النمطية السلبية والحملات الإعلامية الدعائية (البروبغندا) عن السلفية والوهابية والأصولية الإسلامية حسب التعبيرات الغربية باعثاً لدى الباحثة الأمريكية ناتانا دي لونج باس في البحث عن الحقيقة لتلك الصور النمطية خاصةً عن محمد بن عبدالوهاب وتراثه والمنهج الذي سار عليه، ففي رسالتها العلمية (الدكتوراه) من جامعة جورج تاون توصلت إلى نتائجَ عكسية بالنسبة لما يُشاع عنها، ومما قالت عن نتائج بحثها في مقابلة صحفية معها: «وجدت الاعتدال والعقلانية والعمل العلمي المؤصِّل في ثروة ابن عبدالوهاب العلمية...، من الأعمال العلمية المغلوطة والمليئة بالكذب هما مرجعية الغرب عن فِكر الشيخ ابن عبدالوهاب، لقد قالوا لي: إن رسالة التوحيد لابن عبدالوهاب (بيان حرب!!)... لم أرَ أي شيء ينم عن العنف في هذه الرسالة على الإطلاق، بل كلام علمي معتدل عقلاني لا لبس فيه ولا غموض...»[1].

وكتبت الباحثة الأمريكية الأخرى تانيا سو عن محمد بن عبدالوهاب وحقيقة دعوته، ومما قالت: «كتب محمد بن عبدالوهاب: «لا نكفِّر أي مسلم لمجرد خطيئة يرتكبها». من الصعب إذاً أن نصف هذا الرجل بالتطرف والعناد، إنه الرجل الذي أراد أن يعيد

١ – انظر: المقابلة الشخصية مع ناتانا دي لونج، صحيفة الرياض، العدد١٦٢٣٦، بتاريخ ٢٠/ ٢/ ١٤٣٤هـ، عن كتابها بالطبعة العربية بعنوان: (دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب: من الإحياء والإصلاح إلى الجهاد العالمي) على الرابط التالي: http://www.alriyadh.com/201302/01//article797986.html

الإسلام إلى جوهره الحقيقي، ليخلّص الأرض من الشرك والبدع، واختار التقيد بالقرآن والسنة دون غيرهما، ولو كان الناس يعبدون المشعوذين، ويسجدون للحجارة، ويمارسون الشذوذ الجنسي علانية، ويبذلون المال للبغاء والخمر في ساحة الكعبة، فهم ببساطة -لم يكونوا مسلمين-.. فلو كان باستطاعة شخص ما أن يُقدِّم تعاليم هذا الرجل بنجاح، لما رأينا المملكة العربية السعودية اليوم تتعرض للوم بسبب مذهبها الوهابي الإسلامي المتطرف! حتى أن بعض العلماء في الشرق الأوسط مقتنعون بأن المملكة العربية السعودية دولة «وهابية»، وهي عبارة تحقير ابتدعها العثمانيون، هنالك طائفة دينية واحدة في هذا البلد وهي الإسلام وحسب، ومحمد بن عبد الوهاب أراد أن يتأكد من أن الأمور تسير على هذا النحو»[1].

إن إلصاق تهم التشدد على السلفية أو المنهج السلفي أو أتباعه من العلماء أو الدعاة، أو ما يسمى بالإسلاميين أو الصحويين!! -حسب تعبيرات خصومهم- ما داموا على هذا المنهج ناتج عن الجهل بحقيقة الإسلام أو ناتج عن تجاهل حقيقة المنهج، والمغالطات واضحة في ذلك سواءً كان ذلك صادراً من متعصبي الغرب، أو من المنافقين الجدد، أو ممن يُسمَّون التنويريين أو العصرانيين أو العقلانيين من داخل المجتمعات الإسلامية.

كتب الهويريني عن هذا فقال: «إن إصرار طائفة المحسوبين على

١ - انظر: تانيا سو مقال بعوان: (بعض الوقت لمحمد بن عبدالوهاب)، على الرابط التالي:
http: / /www.islamdaily.org /ar /alwahabia /4931.article.htm

التنوير الإسلامي على تعميم الاتهام لعامة الإسلاميين وفقهاء الأمة بالجمود والتشدد، لرفضهم المكونات العلمانية من الديمقراطية الغربية، يدل على إشكاليةٍ فكريةٍ عميقةٍ، ومن المؤلم أن نجد بعض الغربيين أكثر موضوعية في توصيف موقف الصحوة الإسلامية من منتجات الحضارة الغربية، بغض النظر عن رأيه فيها، يقول المفكر الأمريكي هنتجتون وهو يتحدث عن الصحوات الدينية التي عمت العالم لمكافحة المد الغربي العلماني، ومنها الصحوة الإسلامية: (هذه الصحوة ليست رفضاً للحداثة، بل هي رفض للغرب وللثقافة الغربية العلمانية النسبية المتفسخة المرتبطة به. إنها رفض لما يطلق عليه "التسمم بالغرب" الذي يصيب المجتمعات غير الغربية، وهي إعلان استقلال ثقافي عن الغرب، إعلان كبرياء يقول: (سنكون حديثين، ولكننا لن نكون أنتم)»[1]، ومع كل ما سبق فإن المنهج السلفي بريء من الممارسات الخاطئة من بعض أتباعه سواءً أكانوا جماعاتٍ أم أفراداً أم علماء أم ساسة.

والأقوال السابقة واللاحقة للمفكرين والباحثين الغربيين المنصفين لعلَّها مما يكشف بحق عن سر الهجوم غير المُبَرر على المنهج السلفي ورموزه من قِبل دعاة الليبرالية والتغريب!! وحسب ما ذُكر من معطيات سابقة ولاحقة فإن السؤال يرد بالصيغة التالية: هل الهجوم على هذا المنهج لأنه أقوى منهج يحمل مشروعاً يقاوم

١ - انظر: وليد بن عبدالله الهويريني. عصر الإسلاميين الجدد، ص ١٧٣- ١٧٤، نقلاً عن: كتاب صراع الحضارات، ص ١٦٨.

التغريب وَيُحصِّن المجتمعات الإسلامية من العلمنة أو التنكر للحضارة الإسلامية؟!! أم لأن مفردات المنهج ورسالته الشاملة واضحة في تطبيقات الإسلام السياسي؟ حيث هذا المنهج يؤدي إلى الاستقلال والسيادة للأمة المسلمة، أم لأجل الأمرين معاً؟

المنهج السلفي وحقوق الأقليات[1]:

تفخر الدول الحديثة بقوانين حقوق الإنسان في أوطانها، وحُقَّ لها أن تفخر حسب مفاهيمها لهذه الحقوق، ولكنها في أحيانٍ كثيرة تُخفق في الممارسات والتطبيقات داخل أوطانها خاصة تجاه حقوق الأقليات، بل وأحياناً أخرى تعمل على تشريع القوانين التي تتعارض مع تلك الحقوق، والأمثلة على ذلك ليست قليلة، ومن ذلك ما صدر من قانون فرنسي في مستهل هذا القرن من الدولة الفرنسية تجاه الأقلية المسلمة، حيث أصبح ارتداء المسلمة للحجاب داخل الأراضي الفرنسية يُعدُّ مخالفاً للنظام العام، بالرغم من تعارض ذلك مع قِيَم الحرية الشخصية وقِيَم العلمانية الفرنسية!!، كما صدرت بذلك قوانين مماثلة في ثماني ولايات من الولايات الألمانية الست عشرة[2]!!، دون النظر إلى أن ذلك من الانتهاك المباشر لحقوق الإنسان وحريته الشخصية

١ – الأقليات في العالم الإسلامي بشكل عام قد تكون عقدية كالشيعة، وقد تكون الأقلية فكرية تتعارض مع الثقافة الأم للدولة كالتوجهات الفكرية المنحرفة مثل: (العلمانية، والليبرالية الموشومة، والإلحاد)، وقد تكون الأقلية عرقية مثل الأكراد.

٢ – انظر عن القرار الفرنسي والألماني: صالح بن عبدالرحمن الحصين، (الحرية الدينية في السعودية)، ص ٣١.

والمدنية، وهو في الوقت ذاته انتهاك حق من حقوق ديانته، وبالتالي فإن حرية الحجاب حق للأقلية المسلمة داخل أوروبا وغيرها.

لكن هذه القرارات مُبرَّرة عند الغرب بمزاعم أن ارتداء الحجاب يخالف القيم الأخلاقية الفرنسية والألمانية، وأن هذا المظهر ينتهك الحقوق السيادية (للثقافة الأم) للدولة!!، ويتعارض مع ثقافة الأكثرية.

وهناك أمثلة أخرى مع أقليات أخرى تكشف أكثر عن الفوارق بين الحقوق الإنسانية وحقوق السيادة لدى الدول سواءً أكانت قوانين أم ممارسات، «فطائفة (شهود يهوه) مثلاً تطالب بحقوقها في البلاد الكاثوليكية، لكن غاية ما تطلبه هو السماح لها بأداء شعائرها وطبع منشوراتها، أما أن تطالب الكاثوليك بألاّ يتحدثوا عن عقائدها ولا يطبعوا منشوراتهم المخالفة لعقائدها فهذا ما لم تحلم به ولم تطالب به.

وطائفة (المورمن) في أمريكا ليست ببعيدة عن هذا؛ فهي تحاول باسم حرية المعتقد التخلص من القوانين الفيدرالية المخالفة لعقيدتها، لكن لا يصل بها الأمر إلى حد المطالبة بأن تفرض على الأمريكيين كلهم ألا يتحدثوا عن عقيدتها، وألا يكتبوا ضدها في الكنائس والمناهج والإعلام، ولم يخطر ببال الحكومة الأمريكية أن تجامل (المورمن) وتراجع نفسها ودستورها في قضية تعدد الزوجات (المعمول به عند المورمن)، وهي مسألة اجتماعية تتماشى مع مفهوم

الحرية وتقرها الأديان والأعراف العالمية»[1].

الأمثلة السابقة أعلاه بغض النظر عن جوانب الصواب والخطأ فيها تجاه (حقوق الأقليات) في دول أوروبا وأمريكا، تؤكد على التباين الواضح والصريح بين الحقوق الإنسانية وبين الحقوق السيادية للأقليات لدى الغرب، وهي في الوقت ذاته تُظهر مدى الفوارق الكبيرة بين واقع بعض القوانين الأوروبية وممارساتها بين الداخل والخارج، كما تكشف مدى ما يمنحه التشريع الإسلامي من سماحة وتسامح في تلبية حقوق الأقليات، من خلال ما أثبتته الأحداث التاريخية حينما حكم المسلمون أجزاءً من أوروبا، أو حكموا بعض مناطق الأقليات غير المسلمة في العالم الإسلامي، حيث ضَمِنَ لهم الحكم الإسلامي التمتع بقانونهم الخاص في حياتهم المدنية وحرية عبادتهم وقضائهم الخاص، بما لا يُخِلُّ بالقانون العام لعامة المسلمين، وهو ما يمكن تسميته بـ(حقوق السيادة).

وبالرغم من أن هذه الأقليات تهدد الأكثرية أحياناً بأنواع معينة من التهديد، إلا أن حقوقهم مكفولة في الدين الإسلامي وفق منهج أهل السنة والجماعة، أو ما يُسمى بالمنهج السلفي، وبقاؤهم ووجودهم زمن الرسول ﷺ وخلفائه الراشدين وعبر القرون بين الأكثرية خير شاهد على ذلك.

---

١ – انظر: د/ سفر بن عبدالرحمن الحوالي، مقال بعنوان: الأقلية عندما تحكم الأكثرية، على الرابط التالي:
http: / /www.almoslim.net /node /81993

الانشقاق الشيعي عن الأمة الإسلامية:

كتب المفكر الفرنسي شارل سان برو عن الأقليات الشيعية وسط أهل السنة -كأنموذج لخطر الأقليات-، وكان مما قال: «إن الإسلام!! كان عرضة لتهديد انتقامي ثلاثي مصدره الفرس، والشيعة، والفلاسفة الغرباء، بِحِدَّةِ الجدل الفقهي والعقلاني، وتصدَّى ابن حنبل [رحمه الله] لهذه المواربات الإيديولوجية والتساهلات المشبوهة التي أدت إلى بِدَعٍ مشكوك بأمرها مكرِّسَةٍ للابتعاد عن الأصول السلفية، سواء أكان ذلك في مجال العبادة أم في مجال الحياة الاجتماعية والسياسية»[1].

بل إن برو يكشف عن شيء من سرِّ عداوة الرافضة الشيعة وتزمتها وتعصبها تجاه المنهج السلفي وكراهيتهم لهذا المنهج وأتباعه، حينما ذكر أصول عقيدتهم بقوله: «وإذا نظرنا إلى المذهب الحنبلي عن كَثَبٍ لأمكن التأكيد أنه أحد المذاهب الأكثر مقاومة للتزمت والتعصب، لذا فمن المستحسن تخفيف حِدَّةِ العداء المعزوِّ إليه تجاه الشيعة أو الصوفيين. وإذا كان ابن حنبل يعارض الشيعة السياسية، ويناهض الخلافة الشرعية وبعض الفرق المتطرفة والثورية، إلا أنه كان يحترم الإمام علياً رضي الله عنه وأهل بيته، ولم يكن يلقي اللَّوم إلا على الشيعة الرافضة الذين كانوا يرفضون الاعتراف بشرعية الخلفاء الراشدين الثلاثة الأوائل، وينكرون [يكفِّرون] معظم الصحابة، واصفين

١ - انظر: شارل سان برو، (الإسلام- مستقبل السلفية بين الثورة والتغريب)، ص ١٥٧.

إياهم بالضالِّين، ويزوِّرون القرآن، وينادون بالتقية، ويبالغون في تمسكهم بمرشدهم الديني لدرجة عبادته والمجاهرة بالاعتقاد بعصمته المطلقة»[1].

وهذا التشخيص الدقيق عن أصول عقيدة الرافضة يتفق كثيراً مع ما ذكره لي أحد علماء الشيعة المهتدين لمنهج أهل السنة والجماعة، وهو الخبير بهم حيث قال عن انشقاقهم عن الأمة الإسلامية وكراهيتهم لأهل السنة، بخلاصة مفيدة: «الشيعي يعيش التقية، التي تعمِّق الازدواجية النفسية لديه، فتضعه ذا وجهين ولسانين، يجامل في الظاهر ويحقد في الباطن، وهم صنَّاع للحقد والكراهية لأهل السنة، عقيدته: جامل في اللسان وأبغض في القلب، وبهذا فهو يعيش نوعاً من المرض النفسي وانفصام الشخصية، مشكلة الرافضة الصفويين نفسية منذ سقوط فارس، فالشيعي الرافضي ليس له انتماء للأمة المسلمة، فهو منشق عنها، شعارهم الوحدة الإسلامية لا معنى له، الاثنا عشرية عقيدة وليست مذهباً، فالمذاهب فقهية، فالشيعي يعيش انحرافاً عقدياً (تحريف القرآن، انتقاص الصحابة، الطعن في أمهات المؤمنين، أقوال أئمتهم هي مصادر التشريع)، حياتهم الدينية قائمة على الخرافة وعلى عشرات المآتِم واللطميات المتكررة في السنة، ومحور المنهج عند الشيعي إلغاء العقل واتِّبَاع الأشخاص وتقديسهم، بينما أهل السنة محور منهجهم تعظيم الله، والتصوف والتشيع يلتقيان فقط في تعظيم الأشخاص الأحياء منهم والأموات والغلو فيهم، وتعظيم

١ - انظر: المرجع السابق، ص ١٦٣ - ١٦٤.

قبورهم، والنياحة على رموزهم البدعية»[1]، بل وصل الأمر بالشيخ المؤيد وهو من يعرف الحقيقة عن هذا الانشقاق العقدي والسياسي للشيعة إلى المناداة عبر صفحته بتويتر في: ١١ ذي الحجة ١٤٣٦هـ، بقوله: «أرجو أن تجتمع كلمة دول منظمة التعاون الإسلامي على إخراج إيران من المنظمة، فلذلك تأثير سياسي كبير، وسيضع ذلك حدّاً لعربدتها وضجيجها وتدخلاتها».

وكتب أنور مالك عن انشقاقهم فأوجز الوصف بتغريدة واحدة في حسابه (تويتر) حينما قال: «لا أمان أبداً للشيعة، علاقتهم بالله شرك، وبالرسول قذف، وبالقرآن تحريف، وبالصحابة تكفير، وبالسنة تدليس، وبالمسلمين خيانة، ولغيرهم نصرة، وبالعلماء طعن»[2].

وكتب الدكتور أحمد التويجري عن هذا الانشقاق الذي صنعه الشيعة الرافضة بأنفسهم عن أنفسهم بكتب علمائهم السابقين واللاحقين من خلال ما كتبوه ودونوه عن تكفير الأمة الإسلامية عبر التاريخ، وهم بهذا التكفير قد عزلوا أنفسهم عن الأمة الإسلامية من أهل السنة والجماعة، وكان مما قال: «وما أكثر شغب الشيعة على مدرسة السلف التي يسمونها الوهابية، واتهامهم لها زوراً وبهتاناً بالتكفير،

١ – الشخص القائل للكلام أعلاه هو الشيخ: حسين المؤيد في لقاء عام معه في مكة المكرمة، وهو عالم دين عراقي من الإصلاحيين، عُرف بموقفه المعارض بقوة للاحتلال الأمريكي للعراق، تحول من المذهب الشيعي إلى المذهب السني (مذهب أهل السنة والجماعة) منذ عام ٢٠٠٥م، وكان قد وصل حسب التصنيفات الرافضية إلى رتبة آية الله!، وحسابه على تويتر هو: @hussenalmoyd.

٢ – انظر تغريدته على حسابه @anwarmalek على الرابط التالي:
https: / /twitter.com /anwarmalek /status /411157684201615360

فكما قلت من قبل: إن الشيعة الاثني عشرية بعد الانحرافات التي أصابت المذهب هم آخر من له الحق في الحديث عن التكفير؛ لأن جمهور علماء المذهب الاثني عشري هم في نظري أكبر التكفيريين في العالم.. فقد حكم علماء المذهب الاثني عشري بردة جميع الصحابة ما عدا ثلاثة أو أربعة أو تسعة أو أربعة عشر، على اختلاف في الروايات، كما حكموا بكفر جميع المسلمين من غير الشيعة الاثني عشرية».

ويسرد الدكتور التويجري بصفحات متتابعة حوالي إثني عشر نصَّاً منقولاً من أئمة الشيعة وعلمائهم، ومن كتبهم، تؤكد أن عقيدتهم قائمة على تكفير أمة محمدﷺ، وبالتالي فإن هذا مما يؤكد انشقاقهم. ومما يكشف عن سر الكراهية والتحريض واللعن والقتل في سيكولوجيتهم وايديولوجيتهم، يقول التويجري: «وللأسف الشديد [التكفير] هو موقف جمهور علماء المذهب الاثني عشري، وهو يُلخِّص مدى الانحراف الذي أصاب هذا المذهب، ومدى الغلو والتطرف الذي بلغه في التكفير، وما أبعد مدرسة آل البيت -رضوان الله عليهم- عن مثل هذا الغلو، ورضي الله عن الأئمة من آل محمد، فما كانوا والله ليقرُّوا مثل هذه الشناعات، دَعْ عنك أن يقبلوا أن تُنسب إليهم أو إلى مدرستهم»[1].

وتتفق الباحثة الأمريكية ناتانا دي لونج باس في بحثها الشهير عن محمد بن عبدالوهاب وحقيقة دعوته السلفية، مع هؤلاء السابقين

١ - انظر عن مقال الدكتور التويجري بعنوان: (رسالة عتاب إلى الدكتور توفيق السيف)، صحيفة سبق الالكترونية، الرابط التالي: http://sabq.org/TD1aCd

عن انشقاق الشيعة عن الأمة الإسلامية، فتقول: «اعتمد محمد بن عبدالوهاب على قراءات، فوجد أن الرافضة اختارت منح قادتها صلاحيات أوسع في فهم القرآن والشريعة الإسلامية وتفسيرهما بصورة تفوُقُ ما فعله محمدﷺ»[1].

كما قالت عن ذلك الانشقاق: «فيما يخصُّ محمد بن عبدالوهاب فإن الشيعة وخصوصاً الرافضة قد انشقّوا عن رأي الأغلبية وتعاليم السنة التي عُدَّت معضلة منذ ذلك الحين،..، ونتيجة لذلك فقد وجد محمد بن عبدالوهاب أن الشيعة مذنبون نتيجة تبرُّئِهم من تعاليم كلٍّ من محمدﷺ ونموذج الصحابة، ولذلك فهم منحرفون عن الإسلام، وبدلاً من المطالبة بالعنف ومصادمتهم فقد أصدر محمد بن عبدالوهاب تعليماته لأتباعه لشرح تعاليمه في المذهب، وتوضيح أين كان هؤلاء المخالفون [الشيعة الرافضة] مخطئين»[2].

وقد أدركتُ بهذه الأقوال سواءً من الباحثين الغربيين! أم ممن هو عالم بأحوالهم! أم مما ورد في تاريخهم وكتبهم حجم تعصبهم المقيت وخلفية عقائدهم وتكفيرهم الجماعي لأهل السنة النواصب -كما يزعمون- واستحلال دمائهم!!

وعلى صعيد الواقع فما يجري في العراق من حرب إبادة لأهل السنة وتصفيات دموية، ومذابح جماعية، وتهجيرٍ داخلي وخارجي

١ - انظر: ناتانا دي لونج باس، (دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب - من الإحياء والإصلاح إلى الجهاد العالمي)، ص٢١٩.

٢ - انظر: المرجع السابق، ص ٢٣١ - ٢٣٢، نقلاً عن: محمد بن عبدالوهاب، رسالة في الرد، ص ٣٠ -٣١.

مستمر ومتزايد بعد سقوط بغداد عام ٢٠٠٣م وعبر أكثر من عقدٍ من الزمن، وكذلك ما يجري في بلاد الشام من حرب وقتل وتدمير لا هوادة فيه على أهل السنة، بل وتهجيرٍ لهم غير مسبوق عالمياً، مما يعدُّ بأنه كافٍ لمعرفة مدى بعد فرق الباطنية والرافضة عن عقيدة أهل السنة والجماعة، وأن الشيعة الرافضة فئة منشقة عن وحدة الأمة المسلمة.

وهم بهذا الواقع العقدي، وبهذا النهج تجاه أهل السنة والجماعة قد وضعوا أنفسهم أقلية منشقة عن الأمة الإسلامية -حسب ما سبق- وبالتالي فلهم حقوقهم الوطنية الإنسانية -دون الحقوق السيادية-، وكذا الحال مع بقية الأقليات الفكرية كالأقلية العلمانية والقومية والليبرالية المتمردة على الدين، وهذه الحقوق الإنسانية هي ما تحقق التعايش السلمي للأقلية مع الأكثرية.

والخلاصة في معالجة إشكالية وطنية الشيعة تكون بقبول هذه الأقلية الساكنة في الوطن وأن لها حق المواطنة، حيث لهم من الحقوق الإنسانية مثل غيرهم دون الحقوق السيادية، لكن بحكم الواقع السياسي المعاصر يَرِد التساؤل، وهو موطن اختبار ومباهلة لهذه الفئة: هل لديهم وطنية صادقة قائمة على الحب والولاء والانتماء للوطن والتضحية من أجله؟ لا سيما مع عقيدتهم الاثني عشرية التي تقوم على الانتماء العقدي والديني لولاية الفقيه ودعمه بالخمس خارج أوطانهم التي يسكنونها!! إضافة إلى تكفير المخالف السني واستباحة قتله!! واستحلال ماله وعرضه كعقيدة

متى ما سنحت الفرصة لذلك!! ويتكرر التساؤل مرة أخرى عن إمكانية الثقة بوطنية الشيعي! حيث عقدته النفسية قائمة على المظلومية ووجوب الأخذ بالثأر من أهل السنة عبر التأريخ! وحيث المرجعية الدينية المُعلنة وما يترتب عليها من الولاء السياسي -حسب الواقع- لإيران العدو القديم الجديد لدول الخليج وبلاد الحرمين[1]، وهي تساؤلات واضحة وحقائق ظاهرة تقضي على وطنيتهم المزعومة! وتُلغي مفهوم المواطنة الأسطورة إلى حد كبير! مما قد يساعد في حسم هذا الملف.

ومما أصبح معلوماً لدى السياسيين وغيرهم أن تشدَّق الشيعة بالوطنية بكل مكان يسكنون فيه ما هو إلا وسيلة لكسب الوقت في اغتيال الآخر السني وحرق الوطن بمكتسباته، واكتشاف المخزونات الهائلة من السلاح في كل من الكويت والبحرين والسعودية في النصف الثاني من عام ١٤٣٦هـ شاهد بذلك وناطق به[2]، والواقع العراقي لوحده مما يصدق ذلك ويؤكده مرة أخرى[3].

---

١ - من يقرأ عن تصريحات ملالي الشيعة وسياسييهم وكثير من مفكريهم ومثقفيهم من داخل دول الخليج أو خارجها يدرك مدى انعدام الوطنية والمواطنة لدى الشيعي الرافضي، والاستثناء لا يغير من القاعدة العامة، بل يؤكدها، وانظر على سبيل المثال الرابط التالي:
https://www.youtube.com/watch?v=FxQGPsBB_WA&feature=youtu.be&app=desktop

٢ - انظر عن اكتشاف هذه المخزونات من الأسلحة الروابط التالية:
http://soo.gd/7n9d
http://www.alqabas.com.kw/Articles.aspx?ArticleID=1094447&CatID=323
http://arabic.cnn.com/middleeast/201518/06//bahrain-saudi-attack

٣ - انظر عن الواقع العراقي ودول الخليج، مقال الدكتور طه الدليمي (الهوية الوطنية وخطرها على سنة العراق والأقطار المختلطة)، ومقال (حادثة الأحساء - سلفية أم وطنية) على الروابط التالية:
http://www.alqadisiyya3.com/index.php?option=com-content&view=article&id=2140
http://www.alqadisiyya3.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1839

مفاهيم تستوجب النظر!!:

كثيراً ما يكون سوء الفَهم لدى الأقلية أو الأكثرية أو كليهما -على حدٍّ سواء- مُسيْطراً ببُعد خاطئ عن (حقوق الأقليات) في وسط الأكثرية، فبمقتضى القانون الدولي الإنساني فللأقليات حقوق الأكثرية في الحقوق المدنية والإنسانية وهي أبرز حقوق المواطنة، لكن ليس للأقليات في أية دولة حقوقٌ سيادية[1] تتعارض مع دستور الدولة، أو تتصادم بالهوية الوطنية القائمة على ثقافة الأغلبية، أو تتعارض مع الجوانب الرئيسة للحقوق الفكرية والعقدية الموحِّدة للوطن -أي وطن-، وبالتالي فإن حقوق الأقليات مقيدة بما لا يتعارض مع الحقوق السياسية والأمنية السيادية للدولة ومجتمع الأكثرية، مما يستوجب التفريق بين الحقوق الإنسانية المدنية للأقليات والحقوق السيادية للأكثرية من خلال الدولة، فلا يمكن بالمنطق العقلاني أن تحكم الأقليةُ الأكثرية، إلا أن يكون ذلك استبداداً أو تحكُّماً.

ولذلك يكاد التشريع الإسلامي يتفق بكثير من جوانبه مع تشريعات الإدارة السياسية للدول الحديثة، أو يتقاطع مع كثير من تطبيقاتها في عدم منح الأقليات حقوقاً سيادية، والممارسات الغربية كافية في الحكم على أن الأقليات في الغرب ليس لها حقوق سيادية

١ - المقصود بالحقوق السيادية: هي كل ما يرتبط بالمصلحة العليا للدولة وحماية الدستور أو الفكرة الأم الموحِّدة لها، والحفاظ على ثقافتها الرئيسية، وتختلف الدول فيما بينها في تحديد الحقوق السيادية للوطن ونوعها، والتي غالباً ما تنحصر في جانب الدستور، أو الجانب الفكري والثقافي أو العقدي، والجانب التعليمي، والجوانب السياسية والأمنية.

-كما سبق-، بل إن الأنموذج الإيراني الشيعي -هو الآخر- يُجسِّد عدم منح الحق السيادي تجاه حقوق أهل السنَّة -بالرغم من أنهم ليسوا أقلية!!- مما يكشف عن مدى الفروقات لدى الدول بين كلٍّ من الحقوق الإنسانية والحقوق السيادية!! علماً أن من الحقائق التاريخية البدهية أن الأقليات في -غالب أحوالها- لم تبذل جهداً عسكرياً أو سياسياً في وحدة الوطن، أو ملاحم وجهود توحيده، بل إنها نَعِمَت بِغُنم الوحدة دون غُرْمِها، وتمتعت بحماية الدولة والوطن لها.

كما أن مفهوم الطائفة[1] هو الآخر يتعرض لسوء فهم بقصد أو بغيره، فالأقلية هم الطائفة أياً كانت هذه الطائفة، فلا تُعدُّ الأكثرية طائفة، حيث لا يصح أن يُقال عن أهل السُنَّة حينما يكونون الأكثرية بأنهم طائفة!! ولا يُجمعون مع الأقلية فيُقال طوائف!! فالطائفة هنا تتلازم مع أقلية الشيعة بين أكثرية السنة، بمعنى حينما تكون الأقلية بين الأكثرية فإنه يُطلق على الأقلية طائفة.

ومصطلح (التعددية الفكرية) لم يكن بمعزل عن سوء الفهم كذلك، فهناك دول قامت على أساس التعددية الفكرية مما يتطلب حماية هذه التعددية التي قد تكون -في غالب أحوالها- مرتبطة بدستور الدولة، كما هو حال الولايات المتحدة الأمريكية بالتزامها

١ - الطائفة من الشيء جزء منه، وفي التنزيل العزيز: "وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين"، قال مجاهد: الطائفة: الرجل الواحد إلى الألف، والطائفة: الجماعة من الناس، وتقع على الواحد، (وهي تعبير عن الأقلية). انظر: ابن منظور، (لسان العرب)، الجزء الخامس، ص٢٣٢٧.

بمصطلح الواسب (wasp) الذي يكرِّس الحقوق السيادية للأكثرية البروتستانتية من الأنجلوسكسون البيض بالرغم من التعددية الفكرية، لكن دولاً أخرى توحَّدت وقامت على أساس الوحدة الفكرية (العقيدة)، الأمر الذي يتطلب حماية هذه الوحدة التي قد تكون -في معظم الأحوال- مرتبطة بدستور الدولة والوطن، كما هو واقع الوطن السعودي، بل إن التسامح في مزاحمة فكر الأقليات -أياً كانت هذه الأقليات- لفكر وثقافة الأكثرية يُعدُّ انتهاكاً لدستور الدولة المُعلن والمتفق عليه، كما أن تعريض فكر الأكثرية -المرتبط بدستور الدولة- للانتقاص أو الذوبان يُعدُّ هو الآخر انتهاكاً لسيادة الدولة ودستورها -أية دولة- من أي طرف كان، ومهما كانت المزاعم إصلاحية!!

التسييس القذر!!:

من التسطيح والسذاجة في مسألة (حقوق الأقليات) استبعاد العامل السياسي المحرِّك للساكن في صناعة الأزمات الداخلية للدول، فمعظم التحالفات والحروب العالمية القائمة والقادمة خاصة في الوطن الإسلامي ترتكز على فزَّاعة حقوق الأقليات كما هي حقوق المرأة، وهذه الحقوق المزعومة بوابة التدخل الأجنبي في شؤون الأمم والمجتمعات والخصوصيات الثقافية، لانتهاك السيادة الفكرية لدول العالم الإسلامي، واللعبة السياسية ومناوراتها من خارج الأوطان

أو داخلها هي السمة المستقبلية الملازمة لحقوق الأقليات لتحقيق انتهاك السيادة السياسية للدول، وتفتيت الوحدة الوطنية لكثير من المجتمعات والدول الإسلامية، كتب هشام ناظر عن هذا فقال: «وفي مناخ من الاضطرابات المتزايدة الناتجة عن عدم الرضا السياسي والاقتصادي فإن وجود أكثر من ثلاثة آلاف (مجموعة أثنية) حول العالم سوف يمهد بشكل انتقائي لمبررات دائمة للتدخل بحجة حماية حقوق الفرد»... «فهناك حَمْلَة حقوق الإنسان التي تستهدف تجاوز السيادة لحماية الحرية الفردية، وتوفير الاحترام لحقوق الفرد، وتحقيق الذات. والأكثر غرابة هي أن أكثر حَمَلَة راية حقوق الإنسان والفرد يعملون على سياسة تستهدف جعل السيادة سهلة الاختراق، بحجة أن العالم يحتاج إلى الغرب للقيام بدور (سلطات القيم الكونية)»[1]!!

ومن صور التسييس القذر الأخرى تجاه الإسلام ودوله أن الاستهداف يتجاوز موضوع حقوق الأقليات أو حقوق المرأة إلى الاعتداء على الخصوصيات الفكرية والثقافية للأمم، وهو ما يخدم صناعة الصراع بالأقليات بطرق أخرى غير مباشرة.

فالدين الإسلامي ذاته بمنهجه الصحيح مُستهدَف تحت شمَّاعات متنوعة، وفزَّاعات متعددة، ومن ذلك على سبيل المثال ما كتبت عنه الباحثة الأمريكية ناتانا دي لونج مما يُعدُّ إحدى الفزَّاعات الغربية الحديثة، فالسلفية وما يُسمَّى بالوهابية

١ - انظر: د/ هشام ناظر، (القوة من النوع الثالث)، ص ١٢٠، ص١٤٤.

في الكتابات الغربية إحدى الفزَّاعات التي تكشف عن كثيرٍ من الحقيقة، ومما قالت بحيادية علمية عن هذا بعد أن قادها الفضول العلمي والمعرفي للوصول إلى الحقيقة: «بعد الحادي عشر من سبتمبر تُعرَّف (الوهابية) من قبل الحكومات، والمحللين السياسيين، ووسائل الإعلام بأنها التهديد الإسلامي الرئيس الذي يواجه الحضارة الغربية، وبأنها مصدر إلهام أسامة بن لادن وشبكة القاعدة التابعة له، وقد أصبحت ذات سمعة سيئة نتيجة تأثيرها السلبي في الإسلام والجوامع والمدارس على نطاق عالمي، وهي [الوهابية] توصف بأنها راديكالية متطرفة تزدري الطابع العصري، وتكره النساء، وذات طبيعة قتالية، وقد وُصِفَتْ بأنها ذات نظام إسلامي فاشيٍّ يتبع تقاليد الشيوعية والنازية. وتُتهم بأنها تُلهم التطرف الديني القتالي لحركات تمتد من الطالبان في أفغانستان إلى من يُطلق عليهم اسم الوهابيين في آسيا الوسطى وشبكة القاعدة التابعين لأسامة بن لادن، وهي قد جُعلت هدفاً في أنها أكثر تزامناً بين جميع تفاسير الإسلام، وتسعى إلى فرض نفسها وحدها بصفتها المعبرة عن الإسلام الحقيقي، ويشار إلى أن التعاليم الوهابية في الأغلب على أنها (خطاب متعصب)، ويطلق على (الوهابية) نفسها صفة (التعبير الأكثر رجعية عن الإسلام)، و (إحدى أكثر الحركات الإسلامية خوفاً من الأجانب)»[1].

١ – انظر: ناتانا دي لونج باس. (دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب – من الإحياء والإصلاح إلى الجهاد العالمي)، ص ٢٩ – ٣٠، ولها مصادرها التي ذكرتها في أصل الكتاب، ترجمة د عبدالله بن إبراهيم العسكر، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض – السعودية، ١٤٣٣هـ.

وقد عبَّر عن هذا التسييس المكشوف لدى الغرب وتلامذتهم الدكتور مصطفى محمود -رحمه الله- حينما كتب عن حقيقة القلق الغربي من سيادة الإسلام وأهله، هذه السيادة التي لا يمكن أن تتم إلا من خلال التزام المسلمين بالمنهج الصحيح، حيث السياسة الشرعية، وهو مصدر انزعاج الغرب، وكان مما قال: «حينما يُصرِّح الساسة في الغرب بأنهم لا يعادون الإسلام، وأنهم ليسوا ضد الإسلام كدين، فإنهم يكونون صادقين بوجه من الوجوه.. إذ لا مانع عندهم أبداً من أن نصلي ونصوم ونحج ونقضي ليلنا ونهارنا في التعبد والتسبيح والابتهال والدعاء.. ونقضي حياتنا في التوكل، ونعتكف ما نشاء في المساجد، ونوحد ربنا ونمجده ونهلل له، فهم لا يعادون الإسلام الطقوسي.. إسلام الشعائر والعبادات والزهد.. ولا مانع عندهم في أن تكون لنا الآخرة كلها، فهذا أمر لا يهمهم.. ولا يفكرون فيه.. بل ربما شجَّعوا على التصوف والاعتزال وحالفوا مشايخ الطرق الصوفية، ودافعوا عنهم.. ولكن خصومتهم وعداءهم هي للإسلام الآخر.. الإسلام الذي ينازعهم السلطة في توجيه العالم وبنائه على مثاليات وقيم أخرى.. الإسلام الذي ينازعهم الدنيا ويطلب لنفسه موقع قدم في حركة الحياة.. الإسلام الذي يريد أن يشق شارعاً ثقافياً آخر.. ويُرسي قِيَماً أخرى في التعامل ونماذج أخرى من الفن والفكر، الإسلام الذى يريد أن ينهض بالعلم والاختراع والتكنولوجيا.. ولكن لغايات أخرى غير التسلط والغزو والعدوان والسيطرة، الإسلام السياسي.. الإسلام الذي يتجاوز الإصلاح الفردي إلى

الإصلاح الاجتماعي، والإصلاح الحضاري والتغيير الكوني، هنا لا مساومة، ولا هامش سماح. وإنما حرب ضروس.

هنا سوف يُطلِق الكل عليك الرصاص..!! وقد يأتيك الرصاص من داخل بلدك الإسلامي نفسه!!

النمط الغربي للحياة تَحوَّل الآن إلى قلعة مسلحة ترفض أي منافس أو بديل.. والصِدَام هو قَدَر كل من يحاول أن يخرج بالإسلام من دائرة المسجد، ويسعى به خارج التَّكِيَّة الصوفية»[1].

وبعد هذا كله فلا غرابة أن يكون ديننا الإسلامي بمنهجه الصحيح وبسياسته الشرعية مستهدفاً كل هذا الاستهداف من منافقي الداخل وخصوم الخارج!

المنهج السلفي بين الهوية والوطنية:

من المسلَّمات العقدية لدى المسلم أن دينه بمنهج الاستدلال الصحيح -وهو هنا المنهج السلفي موضع الاستدلال- قادر على استيعاب المصطلحات الحديثة وتوظيفها، ومن ذلك مفهوما الهوية والوطنية، والرفض أو العجز في تحرير المصطلحات يُعدُّ من القصور عند أتباع المنهج، وليس من مسؤوليته، وغياب المراكز البحثية ومراكز الترجمة سواءً الحكومية أو غير الربحية -مع الأسف- أو غياب قوتها

١ - انظر: مصطفى محمود -رحمه الله- الإسلام السياسي والمعركة ص ١٧، ١٨.

وأثرها، هو قصور من الأتباع والأنصار لا يتحمل المنهج مسؤوليته أو نتائجه كذلك.

الطرح الإعلامي المتكرر بأن الهوية والوطنية يتعارضان مع معطيات المنهج السلفي وأمميته الإسلامية يُعدُّ من التسطيح والاستغفال، وهو لا يعدو أن يكون من صناعات المعارك الوهمية للمنافقين الجدد، بل إن الوطنية وشعاراتها -كما هو مُلاحظ إعلامياً- أصبحت سلاحاً من أسلحتهم ضد المنهج وأتباعه، لا سيما مع قصور أو ضعف بعض أتباعه أو رفض بعضهم الآخر للوطنية -بحكم مفاهيمها المستوردة- وهو حق لا يُبرر عدم تحرير المصطلح من كل غيور على دينه ووطنه.

كتب الشيخ صالح الحصين -رحمه الله- عن بعض هذه المفاهيم للوطنية في ورقته المعنونة: (اقتراح لصياغة مفهوم للوطنية السعودية) وفيها ما يُسهِّل استيعاب الوطنية ومصطلحها، حيث أن (الخصوصية) لكل وطن من أوطان الدنيا ودولها -وليس السعودية فحسب- هي ما تكشف حقيقة مصطلح الوطنية، فالسعودية كحال سائر الوطنيات الأخرى المختلفة، تستفيد من تنظير الوطنية بالخصوصية حسب المبدأ العالمي، وبالتالي ينتفي الإشكال المُفتعل بأن الوطنية السعودية هي وحدها من تقوم على الخصوصية!، وتتأكد بهذا أهمية ارتباط الوطنية السعودية بخصائص الوطن وتاريخه -كما هو حال جميع الأوطان-، كيف إذا أُضيفَ لهذا المبدأ العالمي معطيات العقيدة والدين التي هي خيار المسلم الوحيد،

ومصدر قوته وقوة وطنه!!، ومما قال الحصين عن الاختلاف في الوطنيات عالمياً، وما يجب فعله: «إذا كان مفهوم (الوطنية) في العالم ليس واحداً، ويختلف بين دولة وأخرى، و إذا كان لإيديولوجية (الوطنية) الأثر الشامل والعميق على الحياة العامة والخاصة على النحو الموضح أعلاه، وإذا كان لتصور هذه الإيديولوجية ومفهومها أبلغ الأثر على الوحدة الوطنية، والوعي بها، والغيرة عليها، والعمل من أجلها، أو ضدها، فإن هذا يُبرر القول أن من أهم المهمات العناية بصياغة تصور مفهوم واضح ودقيق وصحيح (للوطنية السعودية)؛ بحيث يُبنى على هذا المفهوم أساس، ويتكون منه وعليه رأي عام، وتَبْني عليه وزارة التربية والتعليم منهج التربية الوطنية ومقرراته، وتُصاغ بناءً عليه الكتب المدرسية لمادة التربية الوطنية، وهذا هو ما تهدف إليه هذه الورقة»[1].

كما كتب الحصين في ورقة علمية أخرى عن أبرز خصائص الوطن، وعن هويته ورسالته وأنها مصدر قوة تماسكه ووحدته، وبالتالي فهي أيديولوجيته ومشروعه واستراتيجيته، وتتأكد أهميتها أمام القوى الأخرى المعادية بأيديولوجياتها ومشاريعها الاستراتيجية القائمة على ذلك، ومما قال عن هوية الوطن السعودي وقوَّته في بحثه القَيِّم

١ – انظر مقال الشيخ صالح الحصين –رحمه الله–، ومعظم كتبه ومقالاته على الرابط التالي:
http: / /rowaq.org /?p=251
ويُلاحظ وجود تنظير أوسع وأشمل حول موضوع الوطنية السعودية في كتاب تحت الطبع بعنوان: (الوحدة الوطنية – السعودية حالة دراسية) للمؤلف، وبحث منشور إلكترونياً بعنوان: (الوحدة الوطنية في السعودية بين الخطابين السلفي والليبرالي) للمؤلف على الرابط التالي: http: / /soo.gd /yh05 ، ومواقع أخرى.

الذي هو من بحوث المئوية: (المملكة العربية السعودية والدعوة الإسلامية -رؤية مستقبلية-): «تنشأ الدول وتبقى على أساسين: القوة المعنوية والقوة المادية، ويقصد بالقوة المعنوية نسيج الأفكار والتصورات العقدية التي تُشكِّل الباعث على مجموعة الأنشطة التي أسهمت في إنشاء الدولة، والتي عُدَّت مُسوِّغ وجودِها، ويمكن تصور بقاء الدولة مع ضعف أسنادها المادية واختلالها إذا لم يوجد تحدٍّ خارجي مضاد، ولكن فقدها لقوتها المعنوية يعني انتهاء مسوغ وجودها (لهويتها).

أساس القوة المعنوية للدولة السعودية هو الدعوة إلى الإسلام بمعنى العمل على إرجاع الناس إلى الإسلام النقي الصافي، كما جاء به نبيه ﷺ عقيدةً وعملاً ومنهجاً شاملاً للحياة.

وهذا الأمر هو ما يشكل (هوية الدولة، وقاعدة الانتماء إليها، وأساس الولاء لها).

ولهذا فإن العمل على تطبيق الإسلام خالصاً نقيّاً من الشوائب -ووسيلة ذلك الدعوة- ليس مجرد وظيفة من وظائف الدولة السعودية، وليس فقط مجالاً من مجالات نشاطها، بل هو روحها وحياتها والغاية التي لا محيص لها من أن يتغياها كل نشاط من أنشطتها، وهو (هويتها)، ويستحيل أن يكون لها هوية غيرها، فلا هي تنزع إلى لغة تتميز بها، أو تاريخ يختص بها، أو عنصر سكاني متميز، أو إيديولوجية متميزة، غير العمل على أن يكون الإسلام المنهج

الشامل للحياة، وأن يكون الدين كله لله، وأي غفلة عن مقومات (الهوية للدولة)، أو إخلال بها، أو تهاون في المحافظة عليها، هو عامل هدم يتحقق أثره بقدر حجمه»[1].

مرحلتان بين الدراسات والتساؤلات!:

في العرض الموجز السابق ما يكشف بأن الوطنية القائمة على الخصوصية بعمومها لا تتعارض مع المنهج السلفي، حيث انتماء المواطن السعودي لوطنه لا يتعارض مع انتمائه لأمة الإسلام، فليس هناك تعارض بين المحبة للوطن والعلاقة الأخوية مع أمة الإسلام، فالمواطن الفرنسي أو الألماني لم تمنعه وطنيته الفرنسية أو الألمانية من الانتماء لما هو أكبر من وطنه حيث أوروبا الموحَّدة ولوازم ذلك، وكذلك الحال بالنسبة لانتماء الأمريكي لولايته وللولايات المتصارعة سابقاً والمتحدة حالياً.

ومن المهم التنبيه إلى أنه لو رضي المواطن السعودي -جدلاً- بعزلته عن الانتماء والولاء لأمة الإسلام!! فإن مليار ونصف المليار مسلم لن يقبل بذلك أو يرضاه لبلاد الحرمين وأهلها، لأن من لوازم خدمة الأراضي المقدسة ومقتضياتها هو الأممية الإسلامية والعالمية.

---

١ - بحث الشيخ صالح الحصين بعنوان: (المملكة العربية السعودية والدعوة الإسلامية -رؤية مستقبلية)، وهو من بحوث المئوية، بتاريخ: ٧- ١١ شوال ١٤١٩هـ، منشور ضمن كتاب: (مقالات وأبحاث الشيخ صالح الحصين)، نشر المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بالمدينة المنورة، ١٤٣٥هـ.

بعد هذه الاقتباسات والتعليقات القصيرة السابقة عن وطنية بلاد الحرمين وهويتها، وعن رسالتها التي تمنحها استحقاق خدمة الحرمين، وأنه المنهج الصحيح في فهم الإسلام وتفسيره، وهو الخيار الوحيد ولا خيار غيره، فإن تساؤلات كثيرة تَرِد، كيف يكون إبراز الهوية الوطنية للمملكة العربية السعودية -بلاد الحرمين- من جديد وبقوة؟ لا سيما بعد تبعات الحادي عشر من سبتمبر الشهيرة، التي عملت -إلى حدٍّ مُعين- على إقصاء الوطن عن هويته وانتمائه الإسلامي العالمي!، وعملت بقوة بمحاولات مُنظَّمة ومُبرمَجة لتفريغه من مصادر قوته العقدية والثقافية من داخله! حيث مصدر مناعته وسيادته!، وهل في خِضَمِّ الأفكار والعقائد والعلمنة العالمية وسيطرة أيديولوجياتها وتكنولوجياتها على المسار السياسي لمعظم الدول يمكن لبلاد الحرمين -وحدها- أن تتخلَّى عن هويتها أو الاعتزاز بها، وهي مصدر عزها وسيادتها؟ أم أن عليها أن تعمل وَفق عقيدتها بأكثر من السابق في تعزيز الهوية والرسالة في الداخل والخارج لاستعادة القوة والمكتسبات بحجم مستوى التحديات؟! وهل يعي مستوردو الوطنية المزيفة العرجاء أن التفريط في هوية الوطن الفكرية العقدية، أو التساهل في قبول ما يمسُّ السيادة الثقافية يُعدُّ انتحاراً سياسياً لوحدتها، وتمكيناً لاغتيالها من خصومها، حيث تجريدها من مشروعها الوطني الإسلامي؟!

الإجابة عن هذه التساؤلات يقتضيه الواجب، وتحتاجه المرحلة، بل مما يتطلب الكتابة عنه بوضوح من قِبل المراكز البحثية المعنية، لا

سيما في عصر انكشفت فيه الاستراتيجيات المعادية للدولة فكرياً وثقافياً، والمتخاصمة مع المنهج الذي هو خيارها، وأساس مشروعها المطلوب.

بلاد الحرمين بخدمة الحرمين ورسالتها، وبالعمل بالمنهج الصحيح في فهم الإسلام وتطبيقه، يكون ولاء معظم المسلمين لها وتحالفهم في أنحاء الأرض معها، وتكون الدولة بهذه الأوراق الأيديولوجية السياسية رابحة -بإذن الله- في معاركها مع الخصوم. لكن الحاجة قوية إلى مراجعة شاملة، أخذاً بعين الاعتبار البحث والدراسة والمقارنة بين فترات قوتها وضعفها التي مرَّت بها، فالضعف الذي تلازم مع تبعات الحادي عشر من سبتمبر المعروفة، وضغوطاتها والاستجابة لها مما هو مشهود ومعلوم يعطي معلوماتٍ مفيدةً عن حجم الخسائر في المكتسبات، وبالتالي أهميةً في المراجعة، ومن المراجعة ضرورة الربط العملي بين دستور الدولة بنظامه الأساسي للحكم، وبين لوازمه في التعاطي مع مستجدات العصر خاصة ما يتعلق بالإيديولوجية السياسية، فالسياسة بدون إيديولوجيا كالسلاح بلا ذخيرة.

وتعلق الباحثة الأمريكية البريطانية تانيا سو على إمكانية العمل بمشروع التجديد والإصلاح وَفق المنهج الصحيح في فهم الإسلام، وبصفة مستمرة، وحتى في عصر العولمة والتكنولوجيا، قائلة في ختام مقالها المفتوح للسعوديين: «وأخيراً فإذا ما أصبحت العولمة والتكنولوجيا سمة من سمات هذا العصر، فإن المصلح محمد بن

عبد الوهاب قد دعا للإصلاح من أجل وحدة البلاد والعباد في القرن الثامن عشر الميلادي، ولذلك فمن الممكن استخدام الاجتهاد والنصوص الشرعية لتوحيد أبناء الأمة من أجل خدمة الإسلام والمملكة والكرامة القومية»[1].

وعن الوطن والوطنية في ظل أي دراسات مقارنة مطلوبة، فإن التلازم العلمي لدى أي باحث سيكون واضحاً بين مدى الالتزام العقدي والديني لدى عموم المجتمع السعودي وبين الحفاظ على الضرورات الخمس (الدين، النفس، المال، العرض، العقل)، التي هي بالتالي أهم أُسُس الحفاظ على الوطن ومكتسباته، وأمنه الفكري والاجتماعي والسياسي، وفي المقابل يُلاحظ العكس عبر السنوات الماضية بعد الحادي عشر من سبتمبر الشهيرة، التي عملت تبعاتها على تفريغ الوطن من قوته الفكرية أساس قوته السياسية، حيث ضَعُفَ الانتماء العقدي، وضعفت المناهج الشرعية أو قُلِّصت، وتَقَاصَر دور العلماء والدعاة ودروسهم ومحاضراتهم، فانعكس سلباً على الوطنية الحقة والانتماء والولاء، فنما التطرف والانحراف الفكري بشقيه الكفري والتكفيري، وهما مما يعبث بأمن الوطن وسيادته وقوته، وهو مما جعل الوطنية موضع نقاش وجدل أكثر مما سبق، لكن الملاحظة المجرَّدة والمشاهدة العفوية في الفروقات بين المرحلتين غير كافيةٍ لبناء النتائج، مما يتطلب البحث والدراسة والمراجعة الشاملة

١ – انظر: مقال تانيا سو (خطاب مفتوح للسعوديين) على الرابط التالي:
http: / /www.islamdaily.org /ar /alsaudia /3120.article.htm

للحصول على نتائج أدق وأشمل للخروج بمشروع متكامل يخدم المنهج والهوية الوطنية والسيادة على حدٍّ سواء.

المشروع والحماية:

العالم -كل العالم- يحتفظ بهوياته العقدية -أياً كانت- وينطلق منها بمشروعات استراتيجية متكاملة ثقافية وتعليمية، وبرؤى واضحة، لا يغيب عنها أو عن معظمها البُعد العقدي والهوية الفكرية للوطن بمؤسسات ومجالس عُليا فوق الحكومات إدارياً أو موازية لها في الصلاحيات لأهمية دورها السيادي والسياسي، فهو حق سيادي لكل دولة، والحقيقة تتضح في واقع الغرب المؤدلَج بمؤسساته الدولية العملاقة التي تحمي ثقافته وتعمل على نشرها، وفي رجوع الاتحاد الروسي إلى إعادة بناء الكنائس الأرثوذوكسية وتعزيز دورها في حماية الهوية الروسية بعد سقوط الشيوعية[1]، وكذا الحال مع إيران ودور المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وتصدير أيديولوجيته من خلال سفاراتها وملحقياتها المتعددة، وكذلك تركيا من خلال وكالة التنسيق والتعاون الدولية التركية (تيكا) العاملة على تعزيز الثقافة

١ - من مظاهر العودة للهوية الروسية النصرانية بعد الشيوعية وجود لجان رسمية تعمل منذ ٢٠١١م لتنصير جميع مظاهر الحياة في روسيا، في القانون والأسرة والمجتمع والثقافة وفي المظاهر العامة، للوقوف أمام الثقافات والأيديولوجيات الأخرى، وعلى رأسها الإسلام. ومن أهمية إعادة الهوية الدينية أن بلغت ميزانية الكنيسة وحدها ما يفوق ميزانية وزارتي التعليم والتعليم العالي مجتمعتين. واعتماد الحكومة الروسية في بداية صيف ٢٠١٢م لمشروع بناء (٣٠٠) ثلاثمائة كنيسة في موسكو وحدها؛ بينما لم يسمح للمسلمين إلى الآن أن يبنوا مسجداً جديداً واحداً بعد المساجد الأربعة القديمة في موسكو؛ بالرغم من أن المسلمين في تزايد كبير، وبالرغم من مشروعات البناء الجاهزة على طاولة الجهات الرسمية، والتي لم يُسمح في البدء بها.

العثمانية الإسلامية عبر مكاتبها وأنشطتها في ٣٧ دولة في العالم، والمتأمل لذلك كله أو بعضه يدرك أهمية وجود المشروع لكل دولة تحترم سيادتها وقوَّتها وثقافتها، حيث مشروعها جزء من سياساتها الخارجية، واستراتيجياتها الإيديولوجية كأذرعة خارجية تعزز هوياتها وثقافاتها في خارج أوطانها، وتحمي نفسها بذلك، فدولة بلا مشروع عالمي تُعدُّ في الدبلوماسية الحديثة من الدول التي تُعرِّض نفسها للاحتضار والزوال.

وفي الحالة السعودية -وهو ما يعنينا هنا- حيث بلاد الحرمين ورسالتها، وحيث التحديات العالمية والإقليمية غير المسبوقة، تتأكد الحاجة إلى المشروع الذي يعزز الرسالة، ويقاوم الاستراتيجيات المعادية، ومن ذلك -على سبيل المثال- تمكين جميع الأمة الإسلامية بهذا المشروع من الوقوف أمام المد الصفوي الشيعي الرافضي التوسعي على حساب جيرانه بأيديولوجيته العسكرية العدوانية المُحدِقة، ليكون مقابلة المشروع بالمشروع، والاستراتيجية بالاستراتيجية بفاعلية وقوة أكثر مما سبق، وهي مسؤولية مشتركة على الأمة عامة، والعلماء والسياسيين خاصة، وتتأكد هذه المسؤولية بحق المسلمين جميعاً حماية للدين وقِبلته وأراضيه المقدسة.

والمشروع للوطن السعودي المفترض قيامه بقوة ومصداقية يبدأ بتعميق الهوية الفكرية للوطن في التعليم بجميع مراحله، وفي الإعلام بتطهيره من خصوم الهوية، واستثمار الامبراطورية الإعلامية المملوكة برأس المال السعودي لخدمة الهوية والمشروع على حدٍّ سواء،

وتُسخَّر فيه وله كل أجهزة الدولة المعنية، كما هو الحال -سابقاً- في مشروع التضامن الإسلامي.

وعن طبيعة هذا المشروع ودوره فإنه للانتصار به أكثر منه لنصرته، كما أنه مشروع لا يرتكز على عموم مفاهيم الإسلام فحسب بقدر ما هو على معطيات المنهج السلفي ومنطلقاته وضوابطه، وسلمه وجهاده، فهو قَدَرُ هذا الوطن، وهو ما يميزه عن غيره، بل إنه منهج يحمي الكيان ويحتاجه أكثر من حاجة المنهج للكيان، كما أن الأخذ بهذا المنهج الصحيح في صناعة المشروع يُعدُّ من أقوى وسائل مقاومة التغريب الذي يهدف إلى تجريد الوطن والمواطن من هويتهما، والمشروع في نفس الوقت يُعدُّ من أقوى وسائل نهضة الدولة والأمة على حدٍّ سواء.

والمجتمع السعودي بعمومه وبحقوقه يمتلك مقومات نجاح المشروع، حيث رسالته الدينية وما فيها من قِيَم ودوافع حضارية وضوابط أخلاقية. ثم ما في دينه من تشريعات تؤهله للمناعة من التغريب والحصانة من الانحرافات الفكرية، إضافة إلى العقيدة القتالية الجهادية، وهو مجتمع ثريٌّ بتراثه التاريخي والحضاري يمتلك بهذا مقومات التنمية والنهضة والحضارة، ولذلك فهو ليس بأقل من غيره من المجتمعات والشعوب الأخرى.

(القسم الثاني)

تعليم البنات (حالة دراسية)

«لقد صحَّت عزيمتنا على تنفيذ رغبة علماء الدين الحنيف في المملكة، في فتح مدارس لتعليم البنات العلوم الدينية، كإدارة المنزل، وتربية الأولاد وتأديبهم، مما لا يُخشى فيه عاجلاً أو آجلا أي تغيير على معتقداتنا، لتكون هذه المدارس في منأى عن كل شبهة في المؤثرات التي تؤثر على النشء في أخلاقهم، وصحة عقيدتهم وتقاليدهم»

المرسوم الملكي
الصادر في: ٢١/ ٤/ ١٣٧٩هـ
الملك سعود بن عبدالعزيز

تعليم البنات: أنموذج في التغيير

يُعدُّ تعليم البنات من أقوى عمليات التغيير الثقافي والاجتماعي للمجتمع السعودي لا سيَّما مع انعدام وجوده في السابق تقريباً، وكذلك مع تخوف المجتمع المحافظ والعلماء والدعاة من هذا الوافد الجديد عند بدايته، وحيث أنه كذلك، مما يتطلب ويستوجب معرفة عوامل نجاح القرار السياسي ومدى فعالية الإرادة الشرعية في إنجاح هذه المسيرة التعليمية، خاصة أن الطاولة مقلوبة في الاستدلال الخاطئ حول هذا التعليم مما يستوجب تصحيح الفهم والاستدلال حول هذا الموضوع، وتجربة هذا التعليم النظامي المستقل للبنات بتميزها عن سائر الأوطان -بما فيها معظم دول العالم العربي والإسلامي- تستحق البحث والدراسة والتحليل للاسترشاد بها في أية عملية تغيير اجتماعي أو ثقافي أو سياسي داخل المجتمعات الإسلامية، ومما يُسجَّل للعلماء أن لدى كثير منهم القدرة العلمية والعملية على الإسهام بالتجديد والتغيير والإصلاح، لا سيما حينما تدعم ذلك الإرادة السياسية، كما حدث من العلماء وتلامذتهم (المطوِّعين) الذين كانوا عاملاً رئيسياً من عوامل نجاح مشروع (الهجر والتوطين) من خلال توطين الوحدة الفكرية القائمة على (المنهج السلفي) والتي انبثقت منها الوحدة السياسية للدولة السعودية، وكما كان من هؤلاء العلماء وتلاميذهم في إنجاح عملية تعليم البنات سواء في مجال الفتوى أو من خلال الإدارة التنفيذية لهذا التعليم على مدى أكثر من أربعة عقود.

لقد اكتفيت -إلى حدٍّ كبير- في هذا الموضوع باقتباسات مما كتبه الدكتور عبدالله بن ناصر السدحان في كتابه (مقاومة التغيير في المجتمع السعودي - افتتاح مدارس تعليم البنات أنموذجاً)[١] لشمول بحثه وقوة تحليلاته وكثرة نقولاته المتعددة عن الباحثين، فعملت على اختيار النصوص المعنية ووضع عناوين فرعية لها، وترتيبها بما يتفق وهدف هذا الكتاب والرسالة المطلوبة منه، مكتفياً بتعليقات فيما بين النصوص، وكانت الإضافات من نصوص أخرى محدودة جداً، ولذلك فإن هذا القسم أشبه ما يكون بقراءة في كتاب[٢].

يقول السدحان[٣]: «كان تعليم البنات في المجتمع السعودي حسب تعبير {الغذامي:٢٠٠٤م، ص ١٤٠} (حدثاً اجتماعياً من حيث إنه أعاد صياغة المنزل والتفكير العائلي.. فقد كان تحولاً في ذهنية المجتمع كله). على الرغم من كونه للجانب التعليمي أو الثقافي أقرب، ولكنه تحول إلى ظاهرة اجتماعية بكل ما يحمله المصطلح من مدلول»[٤].

---

١ - الكتاب من الحجم المتوسط (A5) وعدد صفحاته ١٨٨ صفحة، ويحمل ردمك رقم: ٦-٤٥٢٦-٠٠-٦٠٣-٩٧٨، الرياض ١٤٣١هـ، (وكان الاعتماد على هذه الطبعة في تحديد الصفحات في نقولات النصوص من الكتاب).

٢ - هذه القراءة اقتصرت على إيراد النصوص المعنية من الكتاب المذكور، واكتفت جهود القارئ لهذا الكتاب بالتعليقات فيما بين النصوص، وربط بعضها ببعض، مع إضافة عناوين لهذه القراءة لتنسيق الوحدة الموضوعية لها، وهذا هو القسم الثاني.

٣ - يُلاحظ (حول الإحالات) أنه تم الاكتفاء في هذا الملخص في نقل النصوص والإبقاء على المصادر الأساسية ضمن النصوص كما كانت في الكتاب الرئيسي للمؤلف (الدكتور عبدالله السدحان)، كما تم إيراد أسماء جميع هذه المصادر الواردة في هذا الملخص في نهاية هذا الكتاب عند ذكر المصادر والمراجع، ليتم الرجوع إليها عند الحاجة.

٤ - انظر: السدحان (مقاومة التغيير في المجتمع السعودي)، ص١١، نشر مركز باحثات لدراسات المرأة عام ١٤٣١هـ.

لقد كان إنشاء كيان إداري مستقل يعرف بـ(الرئاسة العامة لتعليم البنات) في عهد الملك سعود بن عبد العزيز -رحمه الله- عام ١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩م كتعليم مستقل عن البنين إشرافاً وإدارةً نتيجةً طبيعية لطبيعة المجتمع المحافظ ولحجم الممانعة التي صحبت نشوء الفكرة.

وبالعودة إلى إيديولوجية المجتمع والتغيير، فقد اجتاز العلماء بقوة المنهج السلفي وضوابطه وفتاواه مسألة تعليم البنات وموضوع إقراره إلى أن يكونوا هم وتلاميذهم من بعدِهِم على رأس الهرم الإداري والإشرافي[١]، كتب السدحان عن هذا فقال: «سماحة المفتي هو من ترأس هذا التعليم، إضافة إلى تشكيل هيئة من كبار العلماء الذين يتحلون بالغيرة على الدين لتشرف على نشئ المسلمين في تنظيم هذه المدارس، فقد نصَّ البيان على أن تكون هذه الهيئة المكونة من كبار العلماء المسؤولة عن تعليم البنات مرتبطة بوالدهم سماحة المفتي الشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ»[٢].

ويؤكد هذا الكلام السابق ما ورد لدى الباحث الفرنسي مُلين حينما قال: «بادر العلماء إلى تأكيد حِلِّية [جواز] تعليم الفتيات شرط وضعه تحت إشرافهم، ولم يكن أمام العرش أي خيار سوى قبول شروط الشريك الديني، لا سيما أن مشروع نشر مدارس البنات في مجمل

١ - انظر: عن أسمائهم تحت عنوان (حجم القبول) في هذا الكتاب.
٢ - انظر: السدحان (مقاومة التغيير في المجتمع السعودي)، ص١٤٧.

المملكة كان عرضة لتحفظات قسم كبير من السكان المحافظين، إن لم يكن لعدائهم، إذاً فمن شأن وضعه تحت إشراف الهيئة الدينية، أن يكسبه شرعية ويُطمْئِن الأسر المترددة، وكان أن أمر الملك سعود في عام ١٩٦٠م بإنشاء الرئاسة العامة لمدارس البنات التي عَهِد برئاستها إلى المفتي الأكبر، وهكذا تمكنت المؤسسة الدينية من السيطرة على تعليم البنات إلى حدود العام ٢٠٠٢م»[١].

ومع هذا الإشراف الجماعي المؤسَّسي فقد تولى إدارة رئاسة تعليم البنات على مدى حوالي خمسة عقود من الزمن ثلَّة من العلماء المعروفين، وكان عددهم سبعة علماء أداروا الرئاسة بالتتابع.

وبما سبق تجاوز المجتمع والدولة رفض ذلك التعليم أو الممانعة من بعض فئات المجتمع، وهم الفئة المتخوفة من نتائجه، وبذلك تحوَّلت الممانعة إلى قبولٍ وقناعةٍ به واطمئنانٍ إليه، لا سيما حينما التزمت الرئاسة المعنية بهذا التعليم -تحت إشراف العلماء كما سبق- بالضوابط الشرعية التي ترعى وتراعي قِيَم المجتمع السعودي المحافظ بدءاً من إداراتٍ مستقلة عن البنين في جميع مناطق المملكة ومحافظاتها، ومبانٍ ومنشآتٍ مدرسية مخصصة للبنات، ومناهج تعليمية مستقلة متميزة بكثير من موادها وموضوعاتها، إضافة إلى المعايير المحافظة في ملبس طالباتها ومعلماتها، ووحدات صحية نسائية خاصة في جميع مدن

١ - انظر: محمد مُلين (علماء الإسلام) ص ٢٢٩، ٢٣٠، نقلاً عن ابن قاسم (الدرر السنية) ج١٦، ص ٧١-٨٤، ص ٩٢-٩٨، ونقلاً عن أم القرى العدد ١٨٢٧ في يوليو ١٩٦٠م ص١.

المملكة، ومراكز إدارية نسائية، ودورات تربوية وتأهيلية خاصة بالمرأة، وانتهاءً بفاعلية ونجاح النقل العام المخصص لنقل الطالبات وغير ذلك [١]، مما انعكس على نجاح هذا التعليم، وتفوقه في تغطية الاكتفاء الذاتي من المعلمات والعاملات بشكل فاق كثيراً من مخرجات قطاعات الدولة الأخرى.

ولا شك أن هذا التعليم تجربة إدارية فريدة من نوعها، متميزة من حيث مخالفتها للسائد عالمياً في التعليم العام بمراحله الثلاث، والجامعي بكلياته[٢]، جاءت استجابة لأهمية تعليم المرأة في الإسلام، وتلبية لحقوق المرأة والمجتمع السعودي في التعليم، وتحقيقاً لرغبة علماء الدين الحنيف بالمملكة، ومواكبةً للتطوير والتحديث في مرافق الدولة.

وحيث ترتب على هذا التعليم الخاص بالمرأة تحديثٌ كبير لبُنية المجتمع الثقافية والاجتماعية، وانعكس نفعها التنموي على المجتمع والدولة، وما أحدثته هذه العملية التعليمية الكبيرة من نقلة كبيرة، إضافة إلى النجاح المشهود في مخرجات هذا التعليم -حسب ما

١ - يُلاحظ أن النقل الخاص بنقل الطالبات كان بإدارة ذاتية من رئاسة تعليم البنات، وقد نافس بنجاحه النقل العام بين المدن، والنقل العام الخاص بالحج والحجاج، بل ونافس النقل العام داخل المدن من حيث التغطية والنجاح، لدرجة استفادة الطوافة والمطوفين الكبيرة من سيارات وسائقي تعليم البنات لفترة طويلة من الزمن كوسيلة مواصلات ناجحة في خدمات الحج.

٢ - يُلاحظ أن الإشادة بنجاح هذه التجربة والحكم عليها من خلال الحكم على نجاح تعليم البنين من حيث حجم التعليم وحجم المنشآت والمخرجات، فتعليم البنات هذا مما يُعدُّ من التجارب العالمية التي يحسُن تسجيلها دولياً، فلو كانت تجربة يابانية أو أوروبية أو تجربة أمريكية لتسابق الباحثون والكتَّاب إلى الإشادة بها، وتمجيد نجاحها في المحافل الدولية المعنية.

سيرد-، كل ذلك مما يستحق التأمل والبحث والدراسة ورصد الإيجابيات الكبيرة وما فيها من سلبيات لتسجيلها كمنجز شرعي وإداري ووطني، وبالتالي أهمية عرض هذه التجربة للعالم للاستفادة من إيجابياتها الكبيرة، حيث نجحت هذه التجربة العملية بما تضمنته من ممارسة حق (التمييز الطبيعي للمرأة) بتطبيقاتها تلبيةً للفطرة، وتحقيقاً لمساواة التماثل في الحقوق الإنسانية للمرأة، والعمل بمساواة التكامل بين الرجل والمرأة.

إن هذه التجربة التي نبعت من فطرة المجتمع الدينية والاجتماعية، وتكاملت مع ثقافته، ولم تتصادم مع جوهر دينه، عكست الحال عند بعض فئات المجتمع من حالة الرفض أو الممانعة إلى القبول، بل إن القبول أصبح واضحاً في تحولات بعض فئات المجتمع من الممانعة إلى المطالبة بالمزيد من المدارس والكليات والجامعات المعنية بالمرأة مما يستحق الكثير من البحث والدراسة[1].

هل التجربة مُنجَز حضاري؟

تتزاحم الحقائق حول هذا التعليم والمنهج الشرعي الذي أسهم بإنجاحه، ومن المُلاحظ أن معظم دول الغرب بكتَّابها وباحثيها يدوِّنون بعض الإبداعات والابتكارات وسبق الاختراع وينشرونها، بل ويسجلونها أحياناً بموسوعة (غينيس Guinness) لغرابتها أو لما فيها من ابتكار وحلول، وقد كتب بعضهم عن تجارب تعليمية تخالف

١ - انظر عن تفاصيل أهمية البحث والدراسة لهذا الموضوع -كمقترحات- في خاتمة هذا الكتاب.

المألوف والسائد في مجتمعاتهم، وعدُّوا تلك التجارب المحدودة -أحياناً- نجاحاً يستحق الإشادة، ومن ذلك ما تنبَّهتْ إليه مؤخراً بعض دول العالم عن مخاطر الاختلاط في العملية التعليمية والتربوية وآثاره السلبية على الأجيال ومستوى تحصيلهم العلمي وتحصينهم الأخلاقي، فوُجدَت مدارس ومعاهد وكليات غير مختلَطة -غالبها دينية- في بعض دول أوروبا وأمريكا، بل وصدر من الغرب عن مخاطر التعليم المختلَط بعض الكتب والمقالات العلمية والتربوية الغربية مما لا يمكن حصره في هذه القراءة الموجزة، ومن ذلك كتاب: (الغرب يتراجع عن التعليم المختلط) للمؤلف: بفرلي شو[1].

ومما ورد فيه: «أما الدراسة التي أجرتها النقابة القومية للمدرسين البريطانيين فأكدت أن التعليم المختلط أدى إلى انتشار ظاهرة التلميذات الحوامل سفاحاً وعمرهن أقل من ستة عشر عاماً، كما تبين ازدياد تناول حبوب منع الحمل في محاولة للحد من الظاهرة دون علاجها علاجاً جذرياً، كما أثبتت الدراسة تزايد معدل الجرائم الجنسية والاعتداء على الفتيات بنسب كبيرة، وأوضحت الدراسة أن هناك تلميذاً مصاباً بالإيدز في كل مدرسة، وأن السلوك العدواني يزداد لدى الفتيات اللائي يدرسن في مدارس مختلطة.

أما الدراسة [الأخرى] التي أجراها معهد أبحاث علم النفس

١ - الكتاب للمؤلف: Beverley Shaw ترجمة وتعليق: د/ وجيه حمد عبدالرحمن، من منشورات نادي المدينة المنورة الأدبي، مطابع الرشيد- المدينة المنورة. وتمت إعادة طباعته ونشره في مكتبات ونشر العبيكان ١٤٢٧هـ، وهي المعتمدة في تحديد الصفحات.

الاجتماعي في (بون) فذكرت أن تلاميذ وتلميذات المدارس المختلطة لا يتمتعون بقدرات إبداعية، وهم دائماً محدودو المواهب قليلو الهوايات، وإنه على العكس من ذلك تبرز محاولات الإبداع واضحة بين تلاميذ مدارس الجنس الواحد، فنجد هوايات البنين واضحة في الرسم وكرة القدم، وكذا هوايات البنات في المجال المخصص لهن.

أما نتائج البحث الميداني الذي أذاعته إحدى قنوات التلفزيون البريطاني، فذكرت أن تلاميذ وتلميذات المدارس المختلطة يعجزون عن التعامل مع العالم الخارجي، وأنهم انطوائيون ينتابهم الخجل دوماً ولا يحسنون إقامة علاقات اجتماعية مع أقرانهم»[1].

ويؤكد بفرلي مثل غيره من الباحثين في هذا الشأن[2] أن الفصل بين الجنسين في المدارس والجامعات والفصول الدراسية يؤدي إلى نتائج أفضل من مثيلاتها المختلطة، كما هو واقع التجربة الرائدة في تعليم البنات في الوطن السعودي، قائلاً: «وعلى أية حال فإن الفصل بين الجنسين في المدارس وتقسيمهما إلى مجموعات تعتمد على الفروقات الجنسية يستند إلى المصلحة العامة، فالبنات كن يدرسن مقررات تهدف إلى إعدادهن للقيام بأعمال نسائية، وقد ورد هذا الرأي أيضاً في كتاب الاقتراحات الصادرة عن مجلس التعليم [البريطاني] (١٩٧٣م) فقد وصف بِلَم belham فروقاتهم الجنسية بقوله: يشير

١ - انظر: كتاب (الغرب يتراجع عن التعليم المختلط)/ ص ١٢، ١٣.

٢ - يمكن مراجعة كثير من الكتب عن هذا الموضوع، ومنها على سبيل المثال د. محمد بن عبدالله الهبدان (الاختلاط وأثره في التعليم).

الكتاب إلى حقيقة لا مراء فيها تفيد بأن الفروقات الجنسية بين البنين والبنات في المدارس الثانوية تتضح على نحو متزايد فيما يتعلق بالمظهر والسلوك (ص١٢٨)»[١].

ويختتم الكتاب السابق ذكره بخلاصة مفيدة عن حقوق الطالبات وما يحقق المصلحة العامة للمرأة وللمجتمع من عدم الاختلاط في التعليم، وفيها قال: «القول أن دعاة المساواة الجنسية بين البنين والبنات يتهربون من الحقيقة الجلية التي تتلخص في أن حق العديد من الطالبات يُهضم في المدارس والفصول المختلطة لمجرد كونها مختلطة، وإذا كانت البنت تتعلم على نحو أفضل وتشعر بسعادة أكبر في المدارس والفصول غير المختلطة، فإنه يتم التضحية بالمصالح الحقيقية لمثل تلك البنات مقابل شعارات فارغة تطالب بالمساواة التامة بين الجنسين في التعليم، دون النظر إلى الفروقات الجنسية بينهما، وقد يُعدُّ التصريح بما يخالف هذا الرأي علناً ضرباً من الهرطقة أو قد يعتبر بدعة، إلا أن ما يقترحه الباحث هنا يتلخص في أن البنين والبنات قد يستفيدون على نحو أفضل بعيداً عن الاختلاط، وبمراعاتنا لمصالحهم بصفتهم رجال الغد ونساءه»[٢].

ويبقى التساؤل مفتوحاً عن هذه التجربة وتسجيلها دولياً؟!

١ - انظر: المرجع السابق، ص١٩.
٢ - انظر: المرجع السابق، ص٤٩.

فهل كونها مُنجَزاً حضارياً بمخرجات التربية والتعليم والتوظيف لنصف المجتمع السعودي كافٍ في الحكم عليها؟ وذلك ما يتطلب القراءة الشاملة عن هذا الموضوع في المصادر المعلوماتية، فالتجربة ثرية في القراءة والكتابة عنها، وهذا الكتاب وأصله ما هما إلا محاولات يسيرة ومتواضعة لعرض شيء عن هذا المنجز ولفت الانتباه إلى ذلك!

القرار التاريخي

صدر القرار الملكي عن تعليم البنات بتوقيع الملك سعود -رحمه الله-، وأذاعته المديرية العامة للإذاعة والصحافة يوم الخميس ٢٠/ ٤/ ١٣٧٩هـ ١٩٥٩م، وتم نشره في صحيفة أم القرى العدد ١٧٩٠، الصادر يوم الجمعة ٢١/ ٤/ ١٣٧٩هـ، [انظر الملحق رقم: (٢)].

والخطاب بنصه ورد على النحو التالي: «الحمد لله وحده وبعد، فلقد صحت عزيمتنا على تنفيذ رغبة علماء الدين الحنيف في المملكة في فتح مدارس لتعليم البنات العلوم الدينية كإدارة المنزل وتربية الأولاد وتأديبهم مما لا يخشى فيه عاجلاً أو آجلا أي تغيير على معتقداتنا، لتكون هذه المدارس في منأى عن كل شبهة في المؤثرات التي تؤثر على النشء في أخلاقهم وصحة عقيدتهم وتقاليدهم، وقد أمرنا بتشكيل هيئة من كبار العلماء الذين يتحلون بالغيرة على الدين والشفقة على نشء المسلمين في تنظيم هذه المدارس ووضع برامجها بمراقبة

حسن سيرها فيما أنشئت له، وتكون هذه الهيئة مرتبطة بوالدهم حضرة صاحب السماحة المفتي الأكبر الشيخ: محمد بن إبراهيم آل الشيخ -رحمه الله- على أن تُختار المدرِّسات من أهل المملكة وغيرهن اللواتي يتحقق فيهن حسن العقيدة والإيمان، ويدخل هذه المدارس ما قد سبق فتحه من مدارس للبنات في عموم المملكة، وتكون جميعاً مرتبطة في التوجيه والتنظيم بهذه اللجنة تحت إشراف سماحته، مع العلم أن هذا التشكيل يتقدم الوقت الكافي بتهيئة وسائل التأسيس، ونأمل أن يكون ذلك في وقت قريب، والله الموفق ولا حول ولا قوة إلا بالله»[1].انتهى

وبالرغم من صدور هذا القرار الملكي الذي أكد دور الدين والعلماء والضوابط الشرعية في هذا النمط التغييري وراعى بنية المجتمع المحافظ، فإن التوجس والترقب من المجتمع المحافظ بقي قائماً إلى حد معين، حتى عايش الناس عملياً تطبيقات الضوابط الشرعية والأخلاقية لهذا النوع من التعليم الجديد فتحقق الاطمئنان بعد ذلك، فكان التفاعل الإيجابي من المجتمع.

يقول السدحان: «وعلى الرغم من الرضا بالقرار في بعض المناطق أو الجهات، إلا أنه من المؤكد أن المقاومة في بعض المناطق كانت حادة جداً»[2].

١ - انظر: السدحان، (مقاومة التغيير في المجتمع السعودي)، ص ٨٩- ٩٠.
٢ - انظر: المرجع السابق، ص٩٢.

حجم الممانعة والرفض:

تَحكُم جميع المجتمعات العالمية ايديولوجياتها وثقافاتها في القبول أو الرفض لعمليات التغيير والرفض والممانعة، وهو حق مشروع عند جميع الأمم، وقد كان للدين الإسلامي بضوابطه الشرعية دوره في رفض بعض فئات المجتمع السعودي هذا النمط من التعليم الذي رأوا أنه يحمل سمات التغيير القسري، ولا توجد تجربة مُطَمْئِنة معروفة[1]، وبنفس الوقت كان للدين دوره في قبول هذا التعليم فيما بعد ذلك، بل وتأسيسه واحتضانه وتطويره، والقفز به إلى أن أصبح تجربة عالميةً متميزة. ومن المهم توضيح الفرق بين مصطلحي التغيُّر والتغيير يقول السدحان: «هناك فرق بين مصطلحي {التغير} و{التغيير}، وكما يوضح ذلك {السيف: ١٤١٨هـ، ص١٢} فإنه كلما تدخل الإنسان في إحداث التغيّر أطلق على هذه العملية تغييراً، وغالباً ما يكون هذا التغيّر مخططاً له ومقصوداً لذاته. ويكون قائماً على تخطيط مسبق قبل التنفيذ للوصول إلى أهداف محددة ومعروفه. ويكون نتيجة لجهود الإنسان الإرادية وعادة ما تقوم به الدولة أو أي جهة تابعة لها، وخير مثال على ذلك: افتتاح مدارس تعليم البنين النظامية في عهد الملك عبد العزيز، ومثل إنشاء الهجر وتوطين البدو في

١ – يُلحظ أن الممانعة أو الرفض في أي مسائل أو قضايا فقهية اجتهادية حق مشروع لكل إنسان، ففي معظم دول العالم احترام الرأي الآخر الذي لا يهدد بقاء أو قوة الهوية الوطنية، وهذه الهوية في السعودية تتمثل بالوحدة الفكرية التي تمت تاريخياً على المنهج السلفي.

وقته كذلك، ومن ذلك أيضاً البدء بتعليم البنات في عهد الملك سعود، أما {التغير الاجتماعي} فإنه يكون تلقائياً وعشوائياً وليس مقصوداً نتيجة تأثير خدمات وبرامج أحدثها الإنسان في واقعه الاجتماعي»[1].

يقول السدحان: «كما يذكر {غنيم وزملاؤه: ١٤١٠هـ، ص١٢٧} إن تعليم البنات واجه معارضة شديدة في دولة قطر عندما افتتحت الدولة مدرسة للبنات عام {١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م} ولم تقبلها معظم العائلات، فكانت الفتوى الشرعية من العوامل الدافعة للعوائل القطرية للتراجع عن معارضتها لهذا النوع من التعليم»[2].

«والمشهد نفسه يتكرر في دولة البحرين، حيث تذكر {السليطي: ١٩٨٨هـ، ص١٨} أن بعض رجال الدين البارزين عارضوا وبشكل عملي افتتاح المدارس النظامية للبنات واستخدموا المنابر وخطب الجمعة، كما قام الأهالي الذين أدخلوا بناتهم في المدرسة الوحيدة بضجة كبيرة ومعارضة عملية تمثلت في إخراج بناتهم من المدرسة حين قامت مديرة المدرسة باستدعاء فرقة موسيقية لكي تعزف في إحدى المناسبات، وكان هناك شبه تعطل في المدرسة لأكثر من عام، وفي الكويت بقيت المعلمات التسع اللواتي جئن للتدريس دون عمل، إذ قوبلت فكرة مدرسة البنات بالمعارضة الشديدة من المجتمع»[3].

١ - انظر: السدحان، (مقاومة التغيير في المجتمع السعودي)، ص٢٢.
٢ - انظر: المرجع السابق، ص١٠٦.
٣ - انظر: المرجع السابق، ص١٠٦- ١٠٧.

«وحسبما يورد {الوشمي:٢٠٠٩م، ص ٣٥/ ٣٨/ ٨٩} أن تعليم البنات في دبي واجه كثيراً من الصعوبات، كما صاحب افتتاح مدرسة البنات في القاهرة ضجة كبيرة، والأمر يتكرر في كل من: ليبيا، والمغرب، وبوركينا فاسو. إضافة إلى دول أخرى غير عربية ولا إسلامية مثل: جمايكا، والبرتغال، ومنغوليا»[١].

«ومن هنا فليس الأمر بدعاً في القول أو الفعل عندما يعترض بعض أفراد المجتمع السعودي، أو بعض العوام في المجتمع السعودي على افتتاح مدارس لتعليم الفتيات»[٢].

ويؤكد السدحان على أن الممانعة أو الرفض لم يكن عاماً وشاملاً بل كانت هناك مطالبات من بعض أفراد المجتمع بهذا التعليم: «وما من شك أنه قد ظهرت مطالبات متناثرة هنا وهناك في بقيه مناطق المملكة ولكنها محدودة، وبخاصة في بداية السبعينات الهجرية ولكن لم يصل إليها الباحث»[٣]، ويمكن لأي باحث يريد التوسع في هذا الموضوع أن يبحث عن هذه المطالبات في الصحف الصادرة في تلك الفترة الزمنية، إضافة إلى الإرشيفات في الجهات الحكومية المعنية.

وعن نوعية الاعتراض يقول السدحان: «ومما ذكر آنفاً يمكن التوكيد على أن المعارضة لتعليم الفتاة إنما خرجت من بعض طلبة

١ - انظر: المرجع السابق، ص١٠٧.
٢ - انظر: المرجع السابق، ص١٠٧.
٣ - انظر: المرجع السابق، ص٨٣.

العلم، أو من بعض العوام المتحمسين، ولم تتبنَّها المؤسسة الدينية الرسمية في المملكة، وعلى رأسها سماحة المفتي بدليل قبوله شخصيا لرئاستها والإشراف عليها، ولو كان يعارضها لرفض تولي الإشراف عليها ابتداء، وقد كان يستطيع الاعتذار عن الإشراف عليها»[١].

ويقول السدحان أيضاً: «ومما تحسن الإشارة إليه أن المعارضة كانت على نوعين فيما يظهر من النظرة الأولية، ولكن هناك فئة ثالثه كما سنرى، فمنهم من كان يعارض المبدأ جملة وتفصيلاً، أي وجود مدارس نظامية تُعلِّم الفتاة، مطالبا في الوقت نفسه بالاكتفاء بالطريقة السابقة، وهي نظام الكتاتيب للفتيات في بعض المنازل، وهذه الفئة هي الأقل عدداً فيما يظهر وأضعف تأثيراً، وفئة أخرى كان اعتراضها على أن تتولى وزاره المعارف الإشراف على تعليم الفتيات، مطالبا بجهة مستقلة لتعليم الفتاة لضمان عدم اختلاط الجنسين في التعليم إن حاضراً أو مستقبلاً (الزهراني١٤٢٧هـ، ص٤٩٢)»[٢].

ويقول السدحان أيضاً: «ومن هنا يمكن النظر إلى تلك الاعتراضات التي تمت في حينها على فتح مدارس البنات أنها كانت وسيلة غير مباشرة لضبط هذا الوافد الجديد ليتواءم مع طبيعة المجتمع وثقافته، وتتفق مع رغبة القوى المجتمعية والقيادات الشرعية التي كانت تمثل ثقلاً في بنية المجتمع والدولة بشكل عام»[٣].

١ - انظر: المرجع السابق، ص١٥٤.
٢ - انظر: المرجع السابق، ص٩٢.
٣ - انظر: المرجع السابق، ص١٢٧.

والخلاصة التي يحسُن تدوينها في هذا المقام أن القرار السياسي المبني على الأحكام الشرعية هو من حسم الجدل حول وجود هذا التعليم المُنظَّم من عدمه في الساحة والشارع كما يقولون، لكن الفتوى الشرعية صنعت القبول له بقوة وإيمان في القلوب والعقول والأفكار، وجاءت الممانعة فعززت وجود الضوابط الشرعية بقوة كأنظمة إدارية ولوائح تنفيذية، إضافة إلى أن الممانعة أصبحت كأنها جهة رقابية على التنفيذ، والممانعة في كثير من المجتمعات والدول المتقدمة كأحزاب أو جماعات معارضة -في حالات كثيرة- تُعزِّز تحقيق المصلحة العامة أو تلفت الانتباه إلى ذلك.

وإذا كان القرار السياسي عامل حسم كبير، فإن مصداقية تطبيق الضوابط الشرعية، وإدارة العلماء الشرعيين وتلامذتهم ممن تولَّى مسؤولية هذا التعليم فأنجحوه، تعدُّ عامل حسم لا يقل عن السابق.

بل إن تعليم البنات في المملكة العربية السعودية قد يُعدُّ من أكبر العمليات التنموية في التعليم محلياً وعالمياً، من حيث حجمه وأثره، وبضدها تتميز الأشياء، فكيف لو خَلَت المملكة من هذا التعليم؟ ويكفي أنه سجَّل نجاحاً لافتاً يفوق بعض دول العالم العربي والإسلامي، حيث يستمر تعليم البنات بالمملكة بجميع مراحله بما لا يتعارض مع قيم المجتمع الإسلامي وثقافته المحافظة، وهذا مما أسهم بشكل كبير في إكمال تعليم البنات إلى المرحلة الثانوية والجامعية، فنسبةٌ كبيرة من المجتمعات المحافظة في كثيرٍ من الدول

العربية والإسلامية تُحْجِم عن إكمال تعليم البنات فيما بعد المرحلة الابتدائية أو بعد المتوسطة (الإعدادية) وأحياناً بعد الثانوية، نظراً لوجود التعليم العام المختلط، وهذا المؤثر والفارق مما يستحق البحث والدراسة.

حجم القبول:

حينما كان مصدر التلقي لمنهج حياة المسلم واضحاً وقوياً لدى عموم المجتمع السعودي المحافظ قاوم بعض أفراده عملية التغيير في تعليم البنات، وتوجس المجتمع منه خيفةً بأنه سيكون نسخةً مكررةً من تعليم البنات في بعض دول العالم العربي، لكن دور العلماء كان مؤثراً وناقلاً لهؤلاء من الرفض إلى القبول من خلال عاملين أساسيين وهما: تشريعات الإسلام وفتاوى العلماء حول تعليم المرأة، والتطبيقات المطمئنة لوسائل هذا التعليم.

وقد يسأل سائل كيف حدث هذا التحول من الرفض إلى القبول؟ يجيب السدحان بقوله: «الاحتكام للشرع هو المظلة العامة التي استطاعت الدولة من خلالها احتواء الموضوع بشكل عملي تنفيذي، وليس تنظيرياً مجرداً من قبل صانع القرار السعودي»[1].

ويقول: «ويرى علماء المسلمين أن تعلم المرأة أمور دينها واجبٌ

١ – انظر: السدحان (مقاومة التغيير في المجتمع السعودي)، ص١٣.

عليها مع تفاوت فيما كان فرض عين أو فرض كفاية، وذلك أخذاً من آيات عديدة وردت في القرءان الكريم مثل قول الله عز وجل: ﴿يَرْفَعِ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [المجادله:١١]»[١].

وفي هذا التعليم «اقتداءٌ بحديث الرسول ﷺ: (طلب العلم فريضة على كل مسلم) ولكنهم فرقوا منذ البداية بين ما يجب أن تتعلمه المرأة وما يتعلمه الرجل، وهذا موضع الخلاف بينهم»[٢].

يقول السدحان: «ومن الواضح أن التحفظ ليس على ذات التعليم بقدر ما كان على جهة الإشراف وطبيعته ودرجة الضبط فيه والقائمين عليه، بدليل أنه خلال أقل من خمس سنوات فقط أصبح المفتي هو المشرف على ذلك النوع من التعليم في المملكة، وليس هذا فحسب، بل كان وجود سماحته على رأس هذا الجهاز عامل استقرار واستمرار لمسيرته، ولو كان تحفظ سماحة المفتي في المؤسسة الدينية على المبدأ ذاته لما قبل الإشراف ابتداء عليه، أو لاستطاع من خلال الإشراف عليه تحجيمه أو تعطيله، أو تأخيره سنوات أخرى»[٣].

وللتأكيد على أن الرفض لم يكن لذات التعليم فقد كان من أبرز من عُرفَ بالممانعة أو الرفض في بريدة الشيخ عبد الله بن سليمان بن حميد

١ - انظر: المرجع السابق، ص٢٩.
٢ - انظر: المرجع السابق، ص٨٥، والحديث رواه ابن ماجه (٢٢٤) وحسَّنه لكثرة طرقه.
٣ - انظر: المرجع السابق، ص١٢٠.

-رحمه الله-[1] ومع ما عرف عنه من شدة الرفض فإنه لم يكن معارضاً لمبدأ تعليم البنات، ففي الوقت الذي يُعدُّ موقفه دليلاً على الممانعة والمعارضة فهو دليل كذلك على القبول، حيث يقول السدحان عن ابن حميد شخصياً: «كان يؤكد على ضرورة أن يكون على المنهج الذي يُقرُّه الدين، ويُحذِّر من أن يكون القصد من تعليم الفتاة مجاراة الأمم المنحلة عن الدين، كما ينص في أحد مقالاته التي نشرها على أنه لا مانع من توسيع تعليم المرأة على المنهج الذي يقره الدين وتعاليمه، مع التمسك بالحجاب، وبالأخلاق الفاضلة»[2].

ومما عزَّز القبول واستمراريته التعاميم المتكررة والمتتابعة على مدار الأيام والشهور والأعوام في هذا الموضوع، وهي أشهر من أن تُذكر أو تُنكر، إضافة إلى الأنظمة واللوائح المنَظِّمة لكل ما يتعلق بجوانب الفضيلة لهذا التعليم المتميز، بل إن لجان التعاقد السعودية لتعليم البنات مع دول العالم العربي كانت في المقابلات الشخصية تقوم على ضوابط شرعية واضحة وقوية في الاختيار والترشيح للمعلمات والمشرفات ومن في حكمهن طيلة زمن الرئاسة العامة لتعليم البنات، وللممانعة المجتمعية دور رقابي في الالتزام القوي بالأنظمة واللوائح والتعاميم، مما انعكس إيجابياً على حجم القبول.

١ - يلاحظ أنه من الدعاة المشهورين بالقصيم، وكان متحفظاً بقوة على وجوب توفير الوسائل التعليمية المحافظة، وقد خلط أحد الكتَّاب بينه وبين سماحة الشيخ عبدالله بن محمد بن حميد الذي تولى القضاء في بريدة، حيث اعتبر الكاتب الأول هو الثاني، انظر: السدحان (مقاومة التغيير في المجتمع السعودي)، ص ١١٣.

٢ - انظر: السدحان (مقاومة التغيير في المجتمع السعودي)، ص٩٣.

إدارة العلماء والتطبيقات:

أثبت العلماء الناصحون للأمة عملياً بأنهم روَّاد في التجديد والإصلاح والنهضة، ليس فقط بموافقتهم لتعليم المرأة حسب الضوابط الشرعية فحسب، بل بتأسيس هذا القطاع الكبير وإدارته بمتطلباتها ولوازمها، وتأكد أن المنهج هو من يحكم المجتمع ويُوجِّهه، يقول السدحان: «إن معارضة سماحة مفتي عام المملكة السابقة لم تكن على المبدأ بقدر ما كانت على الطريقة والآلية، من حيث الإشراف، وضمان عدم تداخل تعليم البنات مع البنين في بوتقة واحدة مع مرور الزمن، مما استلزم إحداث جهاز إداري مستقل لكل واحد منهما، وفق نظرة كان يراها شخصياً، ومن هنا يمكن القول: إنه لا عبرة ببعض الحوادث الفردية التي خرجت معارضة متلبسة بالثوب الشرعي أو تبناها بعض طلبة العلم، فالمحك الحقيقي هو رأي العلماء المعتبرين، والمؤسسة الدينية بشكل عام وعلى رأسها سماحة المفتي»[1].

ويقول أيضاً: «وحتى لو افترضنا أنه إنما قَبِل بهذه المهمة مجاملة للملك سعود فإنه كان بإمكانه تعطيل مسيرتها، أو تأخير عمل ذلك الجهاز الجديد- الرئاسة العامة لتعليم البنات- عندما كُلِّف بالإشراف عليه، ومن هنا يمكن القول: إن مجرد موافقة سماحته على تولي الإشراف على الرئاسة إشارة كافية إلى نوع المعارضة التي كان يبديها سماحته، وأنها لم تكن في يوم من الأيام منطلقة من مبدأ رفض

١ - انظر: المرجع السابق، ص١٥٤، ١٥٥.

تعليم البنات لذاته، بقدر ما كانت لأسباب أخرى»[1].

والعلماء بهذا أخذوا على عاتقهم إنهاء كل أنواع الرفض والممانعة، فكانت مصداقية التطبيقات العملية من صاحب القرار السياسي ومن العلماء على حدٍّ سواء، وبالتالي تحقق النجاح بإدارتهم التنفيذية، يقول السدحان: «ولقد استطاعت الدولة تجاوز تلك المعارضة بوضع المفتي العام للبلاد الشيخ محمد بن إبراهيم على رأس هرم هذه المؤسسة الوليدة – الرئاسة العامة لتعليم البنات– ولا شك أن هذا الإشراف من قبل المفتي أعطى بعض الاطمئنان لمن كان يعارض تعليم المرأة بمبررات شرعية، أو يخشى أن يصل الأمر إلى ما وصل إليه في الدول المجاورة بالنسبة للمرأة، وبخاصة أن رؤساء الرئاسة العامة لتعليم البنات الذين تولوا أمرها في البداية كانوا من العلماء أو طلبة العلم (ابن دهيش: ١٤٢٨هـ، ج٨، ص١٠٨) ومنهم: الشيخ عبد العزيز بن ناصر بن رشيد، ثم الشيخ ناصر بن حمد الراشد، ثم الشيخ راشد بن صالح بن خنين، ثم الشيخ محمد بن عودة، ثم الشيخ عبد العزيز المسند، ثم الشيخ عبد الملك بن دهيش –رحمهم الله جميعاً–، ثم الشيخ علي المرشد، كما أخذت الرئاسة العامة لتعليم البنات في حينه الأمر بحزم في موضوع متطلبات المجتمع المسلم المحافظ من حيث التأكيد على التستر، وإلزام جميع العاملات بارتداء الملابس الساترة والبعد عن السفور، والمنع الشديد لأي مظهر من

١ – انظر: المرجع السابق، ص ١٥٤.

مظاهر التبرج أو السفور بين الطالبات، إضافة إلى عدم اختلاط الطلاب بالطالبات في جميع المراحل»[1].

ومما يكشف أثر العقيدة على المجتمع المحافظ، ويوضح دور الوحدة الفكرية في صياغة المجتمع السعودي في تَغَيُّر الممانعة والرفض لديه، من الرفض إلى القبول، أن الرفض لم يأخذ أي شكل من أشكال العنف أو الفتنة بسبب دور العلماء وأثر العقيدة القائمة على المنهج السلفي المُوحِّدة بين المحكوم والحاكم، حتى مع وجود الاختلافات في وجهات النظر بينهما، أو الاختلاف في الاستدلال الفقهي فإن العنف غير وارد.

يقول السدحان: «وقد دفع هذا القول بشدة {الوشمي: ٢٠٠٩م، ص٤٢} مستشهداً بروايات شفهية من عدد من المعاصرين للحدث وحسب تعبيره «فالممانعة كانت قوية، ولكنها تَمَّت في إطار الدولة ومن باب التعامل مع ولي الأمر، لذلك كان الموقف الذي اتخذته الحكومة موقفاً سلمياً يُبالغ في الهدوء والتأني في إقناع الممانعين.. فحركة الممانعة سلمية بجميع مناشطها، وأعضاء الوفد الذي قابل الملك طلبوا من ولي الأمر أن يَعْدِل عن هذا الأمر، وإن قبل فجزاه الله خيرا، وإن لم يقبل فالسمع والطاعة، ولا أسلحه ولا حرب أعصاب، وكانوا في غاية الهدوء والقناعة». وهذا الأسلوب الهادئ في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو ديدن علماء هذه البلاد في الإنكار على ما يرون

١ - انظر: المرجع السابق، ص١٠٣، ١٠٤.

أنه منكر، يدلُ على ذلك ختام نقاش العلماء مع {حافظ وهبة} أثناء مناقشته لهم بأمر من الملك عبد العزيز عن تدريس بعض العلوم العصرية، فقد قالوا هذه العبارة التي تنطلق من عقيدة أهل السنة والجماعة، وهي عقيدة علماء المملكة العربية السعودية في التعامل مع الحاكم وهو: «لقد بينا للإمام عبد العزيز الأدلة والمفاسد التي تترتب على تقرير هذه العلوم.. ولسنا بحاجة إلى الجدل المنهي عنه شرعاً، فإن قبل الإمام رأينا فالحمد لله، وإن خالَفَنا فليست هذه أول مرة يُخالفنا فيها». (الجاسر: ١٤٢٧هـ،ج، ص٥٩٦)»[1].

أسباب الرفض والقبول:

سبق فكرة تأسيس تعليم البنات بالسعودية دعوات التحرر وتحرير المرأة في بعض دول العالم العربي، ومن أشهرها حركة قاسم أمين ودعوته لتحرير المرأة، فكان هذا الواقع العربي عنصر تخوف عند المجتمعات السعودية المحافظة، كما صحبها بعض أنواع التعليم المختلط في كثير من دول العالم العربي والإسلامي بنتائجه السلبية.

يقول السدحان عن دعوات تحرير المرأة المصاحب لتعليمها في معظم الدول العربية وأثر ذلك على قوة الممانعة والرفض في السعودية: «فلقد كانت دعوة (قاسم أمين) المشتهر بالمطالبة بتحرير المرأة ترتكز

١ - انظر: المرجع السابق، ص١٠٥.

في خطابها التحرري على (تعليم المرأة)، فمن ذلك ومن غيره من الدعوات التحريرية جعل مناطق أخرى من الوطن العربي تمانع من تعليم المرأة لديها خوفا من وصول المرأة لديهم إلى ما وصلت إليه أختها هناك»[1].

ومن الأسباب التي قد تكون أخَّرت قبول هذا التعليم عند فئة مُعيَّنة من المجتمع ما ذكره السدحان عن تخوف المجتمع من المعلمات الوافدات، وهو ما تأكد خِلافه فيما بعد بقوله: «كون الطلائع الأولى من المعلمات والمشرفات على المدارس كانت من البلاد التي ظهرت فيها دعوات تحرير المرأة وتفلتها من قيود الإسلام، بدءاً من الحجاب وانتهاءً بإلغاء بعض أحكام الشرع في الميراث وأحكام الزواج وغيرها، وتتصادم مع المجتمعات المسلمة وعقائدها وثقافاتها الشرعية»[2].

«فقد كانوا يخشون أن يُقَرَّ تعليمُ البنات لدينا على الحال التي كان عليها في الدول العربية الأخرى؛ لاسيما مصر التي كانت أوائل المدرسات لدينا قادمات منها، فلهذا خشي المعارضون أن يصبح التعليم بعيداً عن الدين والفضيلة»[3].

وعن الاحتلال الغربي لبعض البلاد الإسلامية ودوره في تشويه تعليم المرأة، وردود فعل المجتمعات الإسلامية تجاهه، يقول السدحان:

١ - انظر: المرجع السابق، ص٣٢.
٢ - انظر: المرجع السابق، ص١٢٤.
٣ - انظر: المرجع السابق، ص٩٣.

«إن الاستعمار في ليبيا قام بنشر أوهام وأفكار خاطئة عن تعليم البنات لكي يمتنع الآباء عن تعليم بناتهم، وقد تحقق لهم ذلك بالفعل.. إن الشعب الجزائري وقف موقفاً حذراً من المدارس التي قامت بإنشائها فرنسا لأنها تتعارض مع مقومات الشخصية العربية الإسلامية للشعب الجزائري، وبالتالي لم يكن ثمة إقبال على هذه المدارس.. وجود التعليم المختلط بين الجنسين، حيث ظهر مثل هذا النظام على المستوى الابتدائي في بعض الدول العربية، وكذلك في بعض الدول الإسلامية، وهذا النظام أوجد إحجاماً من قبل الكثير من الآباء عن دفع بناتهم للتعليم لما فيه من المحاذير الشرعية كما لا يخفى»[1].

ومن الأسباب الرئيسية المهمة طبيعة علاقة معظم الشعب السعودي بعلمائه ودعاته، فمواقف العلماء وفتاواهم هي مؤشر القبول أو الرفض، كما أن المجتمع السعودي المحافظ بعلمائه ودعاته يعتقدون بوجوب تصدير التجارب والمشاريع والبرامج المنضبطة بضوابط الشرع إلى دول العالم الإسلامي، بدل أن يستوردوا تجارب تعليمية كان للمستعمر الأجنبي دوره في تأسيس ذلك التعليم، كما أن المجتمع السعودي يعتز بخصوصية هويته العقدية والتاريخية والجغرافية التي جعلت من أرضه مركزاً مقدساً للعالم الإسلامي وقبلةً لشعوبه.

«وكما يذكر [أبوزيد١٤٢هـ، ص٧٦] عن المجتمع السعودي بأن بلدهم «هي معقل الإسلام والمسلمين، وعاصمته الخالدة،

١ - انظر: المرجع السابق، ص٣١، ٣٢

وقلب العالم الإسلامي كمركز القلب في الجسم الإنساني، ورأس مال المسلمين والخط الأخير في الدفاع عن الوجود الإسلامي.. فالرسالة الإسلامية مهما كانت عالمية، فلا بد لها من مركز يُعدُّ مقياساً وميزاناً لعمليتها وواقعيتها، وأسوة وقدوة لجميع المدن والقرى والمجتمعات التي تؤمن بهذه الرسالة وتحتضن هذه العقيدة والدعوة»، بل قد يصل الأمر إلى أكبر من ذلك وهو الرغبة في بقاء هذا السمت المحافظ للمجتمع السعودي، لدرجة أن هناك من يرى أن المجتمع السعودي أشد المجتمعات العربية محافظةً، وحسب تعبير {الغذامي: ٢٠٠٤م، ص١٠} فإنه «مجتمع أُتْفِقَ لا على محافظته فحسب، ولكن على الرغبة في أن يظل كذلك، ولو عمل استفتاء عربي لوجد إجماعاً عند كل العرب والمسلمين في أن يظل المجتمع السعودي محافظاً، وكأنما ذلك مصدر تطمين تاريخي وحضاري لا يمكن التفريط فيه»»[1].

ويضاف للأسباب السابقة الدافعة للرفض ثم المُعزِّزة للقبول، واقع الوحدة العقدية (الوحدة الفكرية) للمجتمع السعودي، يقول السدحان: «ومما يمتاز به مجتمع المملكة عقيدته الإسلامية، وهي دين جميع أفراد الشعب، «وتُعدُّ المملكة العربية السعودية من الدول النادرة في العالم التي يعتنق جميع سكانها دينا واحداً وهو الإسلام بنسبة (١٠٠٪)، وهذه الوحدة الدينية في الواقع هي نقطة القوة

١ - انظر: المرجع السابق، ص٤٦، ٤٧.

الكبرى في بناء الوطن» (الفقير:١٤١٩هـ، ص٢٤٢)، كما أن اللغة العربية هي اللغة الوحيدة والرسمية في المملكة»[١].

ومن الأسباب الدافعة للرفض والقبول في آنٍ واحد قوة أثر الدين على المجتمع في مجال الثوابت والمتغيرات، فحينما يكون هذا التحديث والتغيير أو التجديد بالإسلام وتشريعاته يصبح موضع قبول وترحيب كما حدث في تعليم البنات، كما أن أي محاولة للتغيير أو التحديث في الإسلام ذاته مرفوضة.

يقول السدحان: «إن تأثير الدين الإسلامي في جميع مناحي الحياة في المجتمع وانصباغ المجتمع بصفة التدين العام .. أسهم بدرجة كبيرة وملموسة في استقراره، فالدين الإسلامي أسهم في صهر كافة شرائحه في بوتقة واحدة، كما ساعد على القبول الجماعي بدرجة كبيرة بين أفراد المجتمع لمرئيات وقرارات السلطة نحو قضايا التنمية، كما أن مجريات الأمور الخاصة والعامة تتقاطع بشكل واضح مع مواعيد وأوقات وفترات أداء الواجبات الدينية من الصلوات والصيام والحج، كما أن عادات الملبس والمأكل والمشرب وكذلك مراسم الزواج والمناسبات العامة لا يمكن فهمها بعيداً عن المعاني والمقاصد الدينية»[٢].

١ - انظر: المرجع السابق، ص٤٩، ٥٠.
٢ - انظر: المرجع السابق، ص٥٠.

الآثار الإيجابية للرفض والممانعة:

تستفيد الدول الديمقراطية بأحزابها المعارضة وتوجهاتها المتعددة من الرأي والرأي الآخر فيما لا يتعارض مع دستورها، ويكون الحوار والنقاش تحت مظلة دستور الدولة وفكرتها الأساسية الموحِّدة، وقد كان لموضوع تعليم البنات والرأي الآخر فيه في السعودية دور كبير في نضج آليات هذا التعليم ووسائله الإدارية والتعليمية المحافظة، فتطوره ونجاحه ونجاح القبول به وتميزه كافٍ لقياس الآثار الإيجابية التي نتجت عن تلك الممانعة أو الرفض.

كتب السدحان في كتابه القيِّم كثيراً من الإيجابيات التي لم تكن تتحقق لولا تلك الممانعة والرفض، وكان مما قال: «لقد نتج عن هذه الاعتراضات في المجتمع نشوء نظام تعليمي فريد على مستوى العالم وهو وجود استقلالية إدارية تامة لتعليم البنات عن تعليم البنين، إضافة إلى استقلالية تربوية وتعليمية نسبية عن تعليم البنين، وكانت هذه التجربة هي الوحيدة على مستوى العالم، أي انفصال تعليم البنين عن البنات من حيث التنظيم الإداري والتنفيذي، ومما لاشك فيه أن هذا الزخم الاعتراضي من قبل بعض قيادات المجتمع كان له أثره الواضح حينما صيغت سياسة التعليم في المملكة، التي صدرت عام {١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م} ومن المؤكد أن البداية كانت قبل ذلك التاريخ، وهي مرحلة متأثرة فكرياً بالآراء الشرعية والفكرية التي كانت مطروحة في الساحة آنذاك.

وقد كان موضوع تعليم الفتاة أحد الأسس العامة التي تقوم عليها وثيقة سياسة التعليم في المملكة، وهي المادة رقم (٩) ونصها ((تقرير حق الفتاة في التعليم بما يلائم فطرتها ويُعدُّها لمهمتها في الحياة، على أن يتم هذا بحشمة ووقار وفي ضوء الشريعة الإسلامية، فإن النساء شقائق الرجال)) (وزارة المعارف: ١٤١٦هـ، ص٦). كما تضمنت الوثيقة فصلاً خاصاً عن تعليم البنات احتوى على أربع مواد خاصة بتعليم الفتاة وهي المواد:١٥٣-١٥٦))[١].

ومن الآثار الإيجابية للرفض والمعارضة كما يقول السدحان أنها: «أوجدت نظاماً تعليمياً يتمثل في الاستقلالية التامة لتعليم البنات عن تعليم البنين، وهذا ما أنجاه من بلية الاختلاط الذي بليت به العديد من الدول العربية والإسلامية، سواء في التعليم الابتدائي، أو التعليم الجامعي، وهو نموذج لم يوجد مثله على مستوى العالم بهذا الشكل المنظم والمقنن على مستوى أعلى جهة تشريعية في الدولة»[٢].

ومن الآثار الإيجابية للرفض والممانعة كذلك ما قاله السدحان عن وجود: «منهج خط التطمينات الذي اختطته الرئاسة لنفسها، حيث نجد أنها قامت بالتوكيد المتواصل على الطالبات والمعلمات وجميع منسوبات المدارس بالمحافظة على الملابس المحتشمة، كما قامت بتعيين حارس لكل مدرسة من الرجال كبير في السن، ولا بد أن

١ - انظر: المرجع السابق، ص ١٢٨.
٢ - انظر: المرجع السابق، ص١٣١.

تكون معه زوجته، لتكون وسيطة بينه وبين القطاع النسائي في داخل المدرسة. مع التأكيد القوي على عدم افتتاح أي مدرسة بنات بجوار مدرسة للبنين»[1].

ومن تلك الآثار الإيجابية للرفض حسب السدحان: «الفصل الكامل بين تعليم البنين والبنات، في الإشراف والإدارة ابتداءً، وكذلك في المباني، وأخيراً في المناهج، فلكل مناهجه الخاصة»[2].

ومن الآثار الإيجابية للرفض استحداث نظام نقل الطالبات بسيارات خاصة بهن من المنازل إلى المدارس والعكس، مما أسهم في التطمين والحماية، بالوقت الذي لا يوجد فيه نقل عام للطلاب أو نقل عام لعموم الناس داخل المدن، وهذا النقل بحد ذاته كما هو من الآثار الإيجابية للممانعة، فإنه يعكس نجاح التجربة التعليمية المتميزة.

ومن الآثار الإيجابية بروز آثار الدعوة والتعليم على الآباء والمجتمع في تعاطيه مع هذه القضية التي انعكست في معالجة الأزمات، كما قال السدحان: «ومن هنا يمكن القول: إن هذه الحوادث التي شكلت بعض المنعطفات في مسيرة المجتمع نحو التكامل والاستقرار تبرهن ما يؤكد عليه علماء الاجتماع الديني المتمثل في أن الدين يصبح أمراً أكثر أهمية ومصداقية في أوقات الضغوط والأزمات والصراعات؛ ولهذا السبب فإن جزءاً كبيراً

١ - انظر: المرجع السابق، ص١٥٠.
٢ - انظر: المرجع السابق، ص١٥١.

يعتمد على التفسير الديني، وعلى من يقوم بعملية التفسير إذ يشكل ذلك محدداً أساساً في إعادة الأمور إلى مجاريها أو إلى استفحال هذه الآراء أو المواقف وتحولها إلى حركة مناوئة للنظام (الخليفة: ١٤٢٨هـ: ج١، ص٤٨٤)»[١].

وأقول: إن التاريخ شهد ويشهد أنها تجربة تستحق الإشادة والتصدير لدول العالم الذي يعيش مرارة التعليم المختلط، وإن وقفة يسيرة أمام الأرقام والإحصائيات عن هذا التعليم بعمومها تكشف الحقيقة وتُظهر بجلاء مؤشرات التجربة التاريخية للتغيير والتحديث بالدين، حيث الأرقام عن المدارس وطالباتها ومعلماتها بمراحلها الثلاث، إضافةً إلى كليات البنات التابعة للرئاسة في ذلك الوقت، قبل دمج الرئاسة العامة لتعليم البنات، ودمج الكليات في الجامعات، كل ذلك مما يعكس ضخامة التجربة وتفردها العالمي.

١ - انظر: المرجع السابق، ص١٥٣.

الخاتمة
(نتائج وتوصيات)

في قراءة هذا الكتاب (المجتمع السعودي والتغيير!!) - تعليم البنات حالة دراسية- يتأكد لكل مُنصف أو ذي بصيرة دور المنهج السلفي وعلمائه في التجديد والتحديث، وإن لم يكن دائماً بالصورة المُثلى والمأمولة من حيث التطبيقات، والممارسات الخاطئة بحق هذا المنهج مما يُعدُّ جناية بحقه، وهي ما يجب أن لا تُحسب عليه.

فالاعتبارات الواردة في القسم الأول والثاني كشفت كيف تجاوزت الحكومة والمجتمع الموافق والمعارض منهم عقبات إنجاح تعليم البنات، بالرغم من أن هذا التعليم متغير كبير على المجتمع السعودي، بل عامل من أقوى عوامل التغيير الثقافي والاجتماعي، حيث كان النجاح بتحديث المجتمع بأكبر عملية تعليمية وفق منهجه السائد.

الباحث السدحان في كتابه العلمي الوثائقي المعني بتعليم البنات أشاد بدور العلماء في التجديد والتحديث من خلال هذا التعليم، فقال: «إن الإنصاف التاريخي يستلزم القول: إن سماحة المفتي العام ومعه عدد من العلماء لم يكونوا من المتحفظين على المبدأ بقدر ما

كان على الآليات والوسائل وجهة الإشراف، ويؤكد ذلك ما ورد في فتوى لسماحته حول تعليم البنات وهل له حد؟ ومتى تكف عن الدراسة إذا بلغت العمر؟ وذكر إجابة على هذا السؤال السابق: (ليس للدراسة حد في ابتدائها ولا في انتهائها، فما دامت الفتاة تستفيد من دراستها علما نافعا ولا يترتب عليه أي مفسدة فلا مانع من مواصلتها الدراسة، وإذا كانت الدراسة لا تزيدها إلا نقصا في دينها وانحلالا في أخلاقها وتبرجا وتهتكا تعيَّن حينئذ منعها) (ابن قاسم ١٣٩٩هـ، ج١٣، ص٢٢٢)»[1].

ومن المهم في هذه الخاتمة تدوين بعض النتائج والتوصيات حول دور المنهج السلفي في التحديث والتطوير والإصلاح، وحول تعليم البنات ونجاحه كثمرة من ثمرات المنهج، والموضوع كبير في حجمه، وواسع في مدى أثره وتأثيره، ومن أبرز هذه النتائج عن القسم الأول والثاني ما يلي:

الأولى: يُلاحظ أن ما ورد في هذه الدراسة التي هي أشبه ما تكون ألبوماً من الصور والنصوص المنقولة، لا تعدو أن تكون دراسة تحليلية تاريخية عن المنهج السلفي، كمنهج (علمي) في فهم نصوص الكتاب والسنة وآليات الاستدلال بها، وتتأكد أهمية المعرفة عن هذا المنهج حينما أصبح مصدر قلق للغرب المتعصب تتناوله أدبياتهم العلمية ووسائلهم الإعلامية بشكل يومي، إن لم

١ - انظر: السدحان، (مقاومة التغيير في المجتمع السعودي)، ص١٥٥.

يكن أكثر من ذلك، وهذه الدراسة التاريخية التحليلية عن هذا المنهج لا تعني دولة أو جماعة أو أفراداً ينتمون إلى هذا المنهج ويَتسَمَّون بالسلفية، أو يتلبسون بهذا الاسم، أو يتخندقون به لتفريق الأمة الإسلامية، وتمزيق وحدتها القائمة على منهج أهل السنة والجماعة، كما يُلحظ أن هذه الدراسة ليست لتصدير الأحكام بإخراج مسلمين من الإسلام، أو إدخال آخرين، فهذه الدراسة عن حقيقة المنهج السلفي، وهي ليست عن أتباعه والمنتمين إليه، كما أنها ليست دفاعية أو تبريرية، والمنهج السلفي بما ورد في هذه الدراسة لا يُعدُّ منهجاً للتصنيف أو التحزب والتعصب الكارثي الذي مزَّق الأمة الإسلامية، فليست السلفية -بالرغم من منهجها الصحيح- أو أتباعها أوصياء على الأمة الإسلامية، والاتباع المشروع لهذا المنهج هو ما أمر به المولى سبحانه وتعالى المسلمين كافة في قوله: ﴿هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [الحج: ٧٨]، وقد مقت ابن تيمية -رحمه الله، وهو رمز من رموز السلفية- التعصب أو التخندق، والتسمي والولاء على أساس الأسماء والشعارات، حينما قال: «وكذلك التفريق بين الأمة وامتحانها بما لم يأمر الله به ولا رسوله، مثل أن يُقال للرجل: أنت شكيلي أو قرفندي، فإن هذه أسماء باطلة ما أنزل الله بها من سلطان، والواجب على المسلم إذا سُئل عن ذلك أن يقول: لا أنا شكيلي ولا قرفندي، بل أنا

مسلم متبع لكتاب الله وسنة رسوله»[1].

وخطورة التعصب أو التخندق أو التسمي بالسلفية أصبح يتلازم معها -عند من يجهل حقيقة المنهج السلفي- ازدراء المخالفين، وتصنيفهم، وامتحانهم، وتبديعهم، وعدم موالاة المؤمنين بعضهم بعضاً، وإضعاف التراحم فيما بينهم.

وقد بين الدكتور عبدالعزيز بن محمد آل عبداللطيف خطورة قصور الفهوم عن منهج السلف وتطبيقاته، وكان مما قال: «وكم جلب - في هذا الزمان - التحزّب والتفريق والتصنيف من الشحناء والعداوات، ومحق الكثير من الأعمال والخيرات، وأقعد عن مشاريع ومبادرات، والواقع شاهد موجع، وأما عاهة التعالي والازدراء للآخرين، فقد بيّن [ابن تيمية] أن الخوارج الغلاة قد مرقوا من الإسلام مع عباداتهم العظيمة.. فقال: «فإذا كان على عهد رسول الله ﷺ وخلفائه الراشدين، قد انتسب إلى الإسلام من مرق منه مع عبادته العظيمة، حتى أمر النبي ﷺ بقتالهم، فيعلم أن المنتسب إلى الإسلام أو السنة في هذه الأزمان قد يمرق أيضاً من الإسلام والسنة، حتى يدّعي السنة من ليس من أهلها»»[2].

١ - انظر: د/ عبدالعزيز بن محمد آل عبداللطيف، مقال بعنوان: (ابن تيمية والعدوية)، على الرابط التالي: http://www.almoslim.net/node/179312، نقلاً عن ابن تيمية، (الوصية الكبرى)، ص ٤٧، ٤٨.

٢ - انظر: المصدر السابق، نقلاً عن ابن تيمية، (الوصية الكبرى)، ص ١٢.

الثانية: عدَّ كثيرٌ من المؤرخين[1] (الحركةَ الوهابية) -كما يسمونها- من أقدر الحركات الإسلامية في البناء الثقافي والعلمي وفي عملية الإصلاح السياسي والاجتماعي، فالمنهج السلفي - والوهابية تُعدُّ حركة من حركاته بغض النظر عن الممارسات الخاطئة بحق المنهج من بعض الأتباع- يمتلك مقومات إقامة دولة مستقلَّة بنظم وتشريعات كاملة شاملة، كما يمتلك عوامل الإصلاح والتجديد، وهذا ما حدث بالفعل في جزيرة العرب التي عانت بعض فتراتها التاريخية من تفكك وانقسام، وتحولت بفضل الله ثم بفضل تلك العقيدة القائمة على المنهج السلفي إلى وحدة فكرية سياسية فريدة من نوعها، قابلة للتجديد والإصلاح في أي زمان، لكن بإيديولوجية المجتمع المنبثقة من عقيدته -دون سواها-، باستفادة مُثلى من كل النظم الإدارية الحديثة التي لا تتعارض مع تشريعات الإسلام وقِيَم المجتمع السعودي.

وفي هذا المقام كتب المفكر الفرنسي د/ شارل برو عن دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب وما فيها من جوانب الإصلاح السياسي والاجتماعي حيث وُلدت الدولة السعودية من رحم الدعوة، وكان مما قال: «أما بالنسبة إلى محمد بن عبدالوهاب فكان الأمر يتعلق بإصلاح العلاقة بين السياسي والديني، أي بإعادة بناء دولة إسلامية حقيقية تقوم على أسس سليمة، تطبق الشريعة المقدسة، وتحرص على أن يسود العدل،

١ - انظر: محمد جلال كشك (السعوديون والحل الإسلامي) ص ٥ - ٦، وانظر: الباحث الفرنسي محمد مُلين (علماء الإسلام) ص ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٢٩، ٢٣٠.

وتعمل على تشجيع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر طِبقاً للشريعة العامة الإسلامية السلفية، وكان لا بد من ترجمة ذلك إلى وقائع، والحال هذه كانت تنتشر في سائر أنحاء المنطقة تقريباً عادات غريبة وطقوس خرافية ومعتقدات تناقض العقل والدين»[1].

جلال كشك كتب معلقاً على نجاح التجربة السعودية بالمنهج السلفي في ظل الهزائم الفكرية والنفسية التي غزت العقول والأفكار في كثير من أنحاء العالم العربي والإسلامي آنذاك، فقال: «حديث (الحل الإسلامي) هو حديث الساعة داخل العالم الإسلامي وخارجه، هو القضية التي تَشغَلُ بال الذين يَرجُون، والذين يَخشَوْن، بعد ما فشلت كل الحلول البديلة، وبعد ما ثبتت قدرة هذا الحل على استقطاب أو حتى استنبات مؤمنين هم وحدهم الذين بقوا في الساحة يُطالبون ويُستَشهَدُون في سبيل التغيير... وكل يوم يمرُّ، يثبت ليس فقط أنهم وحدهم يمتلكون الطاقة الاستشهادية ويرفعون راية التغيير، بل وأيضاً أنهم وحدهم يُمثِّلون التيار الثوري الذي استطاع التخلص من أثار الغزو الفكري، والتعلق بأوهام الاعتماد على قوة خارجية، التيار الذي استطاع تخطي الطائفية والشوفينية وأوحال الحاضر العربي».[2]

١ – انظر: شارل سان برو، (مستقبل السلفية بين الثورة والتغريب)، ص ٢٤٧.
٢ – انظر: المرجع السابق، ص ٥.

وبما سبق يتأكد خطأ ما يُثار في كثير من وسائل الإعلام الخارجية والداخلية القديم منها والجديد بأن المنهج السلفي يتسم بالجمود والتقليدية، وعدم استيعاب الجديد من الوسائل العصرية مع عدم القدرة على التجديد في ذلك، بل وعدم قدرته على التغيير والإصلاح[1]، وفي موضوعي (توطين البادية زمن الملك عبدالعزيز -رحمه الله-، وتعليم البنات) فيما بعد ذلك نماذج عملية واقعية من التاريخ الحديث تفند تلك المزاعم، بل ويتأكد لكل ذي بصيرة مدى دور العقيدة وعلمائها في التغيير الثقافي والتجديد والتحديث، بل وقدرة المنهج السلفي بضوابطه الشرعية على ما هو أكبر من ذلك، وإذا حدث نقص في ذلك، أو ممارسات خاطئة -وهو كذلك- فإن النقص محسوب على بعض أتباع هذا المنهج، وليس هذا العجز من المنهج ذاته، ولذلك فإن اللوم ليس على الدين بمنهجه الصحيح، بقدر ما هو على من يعبث بالدين، أو يتلاعب به، أو يستخدمه بدلاً من أن يخدمه!!

الثالثة: وحدة أي وطن تقوم على (فكرة جامعة) توحِّد الإنسان

١ - انظر على سبيل المثال وليس الحصر: مقال مَذْهَبةُ السلفية، للكاتب حمزة المزيني، ومن سمات السلفية في هذا المقال-حسب تعبير الكاتب- التقليد، ومناهضة الجديد بأنواعه كلها، والدعوة للانشقاق عن المسلمين، والانغلاق على الذات، والادعاء بتمثيل الإسلام الصحيح، انظر: صحيفة الشرق عدد (٣٩)، بتاريخ: ١٨ / ٢ / ١٤٣٣هـ. وفي هذا السياق تنكشف حقيقة من يهاجم المنهج الصحيح السائد في الوطن السعودي وعوامل تماسكه وقوته، ومن ذلك قول أحد من فَقَدَ ذاكرته التاريخية: «لم تَعُد دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب اليوم إلا عبئاً على الدولة السعودية»!! انظر على سبيل المثال صحيفة الجزيرة السعودية، بعنوان: (المسكوت عنه: السلفية على فراش الموت)، للكاتب الدكتور: حمزة السالم، العدد ١٤٩٥٩، بتاريخ: ٦/ ١١/ ١٤٣٤هـ، وانظر الشرق الأوسط العدد ٩٠٦٣، بتاريخ: ٢٤/ ٧/ ١٤٢٤هـ، مقال لتركي الحمد بعنوان: (في ذكرى التأسيس: في سبيل تماسك الكيان وقيمة الإنسان) "أن السلوك الإرهابي كامن في ثنايا الفكرة الوهابية، التي تشكل في النهاية آيديولوجيا الدولة وأساس شرعيتها"!!

والمكان، وقد كانت وحدة هذا الوطن المبارك على أساس العقيدة القائمة على الكتاب والسنة، فهي الفكرة التي وحَّدته وصاغت أيديولوجيته الفكرية والثقافية والعلمية بما في ذلك عملية تعليم البنات، وأي تغيير أو تحديث أو تجديد لا يقوم على هذا الأساس الموحِّد يُعدُّ انتحاراً لوحدة الوطن الفكرية والسياسية.

كتب الشيخ صالح الحصين -رحمه الله- عن قيمة ما تمتلكه المملكة العربية السعودية -ولا تحتكره- وأنه منهج يستوعب التجديد والإصلاح والتغيير، بل إنه منهج عالمي وليس دعوة محلية محدودة، فقال: «بالرغم من التغير البيئي الدرامي للمملكة الناشئ عن تفجر كنوز الأرض، وما أتاحه ذلك من إمكانيات غير محدودة لتغير أنماط العيش، وأساليب الحياة، والتقاء المملكة وجهاً لوجه مع الحضارة الغربية بما تحمله من قيم وتصورات وأنماط ثقافية واحتكاكها المباشر بهذه الحضارة إلا أن دفق الحياة الذي منحه إياها اكتشافها لذاتها ووعيها لهويتها فرض أن تظل الحياة في المملكة تتشكل بالموافقة لمضامين الشعارات التي توحَّدت الدولة على أساسها، وكان من الطبيعي لذلك أن تكون من الأهداف الأساسية المحافظة على وعي الشعب بتلك الشعارات، وأن تبقى شعلة اليقظة والانتباه لأهميتها حية متقدة في قلوب أفراد الشعب.

ولما كانت عقيدة الدولة ليست محدودة بزمان أو مكان أو جنس، فليست عقيدة عنصرية كاليهودية، أو إقليمية أو قومية، وإنما هي

عقيدة حضارية إنسانية عالمية كان من الطبيعي أن تُعطَى الدعوة والتوعية بالإسلام الصحيح النقي خارج المملكة حظاً وافراً من جهود الدولة وبذلها ومن جهود أفراد الشعب وبذلهم»[1].

ويضيف الحصين في بحثه السابق شيئاً من الصورة التطبيقية عن الوطنية السعودية المتحققة بالالتزام بالمنهج الصحيح، فيقول: «إن المواطن السعودي لن يؤمن بوطنه عن طريق الجغرافيا أو التاريخ أو الإنجاز الحضاري، فليست المملكة أجمل من يوغندا، وتاريخها إذا استثنينا ما يتعلق بالإسلام فإن ألف سنة من حياة السلب والنهب والاحتراب والظلامية لا يمكن أن تكون موضع فخر لأحد، وعند احتساب مقاييس التقدم أو التخلف فإن من خداع النفس أن ندَّعي أننا استطعنا اجتياز حاجز التخلف في كل المجالات.

بالتوعية المكثفة والمستمرة بقيم الإسلام وآدابه، يمكن أن يُوجد المواطن الصالح الذي يكون لديه دافع ذاتي ورقيب من التقوى لأن يحترم القوانين العادلة الحكيمة لأنه آمن – وهو جزء من عقيدته – بأن طاعة ولي الأمر واجبة وجوب العبادات، ولأن يلتزم بالآداب الاجتماعية جزءاً من الدين يرجو بالتزامه رضى الله وثوابه، ويتوقَّى بالانحراف عنه سخط الله وعقابه، فعلى سبيل المثال يُرشِّد استعمال الماء لا تأثراً بالشعارات التي لا معنى لها، والتي تؤكد أن الماء ثروة

١ – بحث الشيخ صالح الحصين، بعنوان: المملكة العربية السعودية والدعوة الإسلامية –رؤية مستقبلية)، وهو من بحوث المئوية، بتاريخ: ٧– ١١ شوال ١٤١٩هـ. منشور ضمن كتاب: (مقالات وأبحاث الشيخ صالح الحصين)، نشر المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بالمدينة المنورة، ١٤٣٥هـ.

وطنية، وإنما لأنه يعي النصوص الكثيرة من القرآن والسنة التي تنهى عن الإسراف، وتُحذِّر من الهدر في استعماله حتى لغرض العبادة.

ويحافظ على نظافة المدينة لا استجابةً لشعار «حافظوا على مدينتكم جميلة»، وإنما لأنه يعي ترغيب الإسلام في النظافة، وأمر الرسول الكريم بنظافة الأفنية، ونهيه عن التشبه باليهود «فإنهم لا ينظفون أفنيتهم»، ويراعي حماية البيئة إطاعة لأمر الله بأن لا نُفسد في الأرض بعد إصلاحها»[1].

الرابعة: يتضح مما سبق من النصوص المنقولة والواردة في هذا الكتاب حجم (المغالطات الإعلامية) التي تتحدث عن حدث تعليم البنات وتوظّفه وما فيه من ممانعة أو معارضة توظيفاً خاطئاً لا يتفق مع الحقيقة، يقول السدحان: «ومن هنا يستغرب المتابع لبعض الطروحات في وقتنا المعاصر، والتي تحمل في طياتها تلميحاً أو تصريحاً تشنيعات من بعض الكُتَّاب في الصحافة أو في غيرها من وسائل الإعلام على المؤسسة الدينية السعودية أو على علمائها ورموزها، وأنهم كانوا سبباً في تأخر المجتمع بمواقفهم الرافضة لتطويره، وكثيراً ما يستشهدون بموضوع تعليم الفتاة، وأن المؤسسة الدينية والعلماء كانوا هم المعترضين عليه، نعم كان هناك معارضة ولكن من الظلم تحميل المؤسسة الدينية، أو كبار العلماء هذه المعارضة، بل كانت من بعض طلبة العلم، ومن أفراد، ومن بعض عوام المجتمع، وكثيرا ما تتخذ هذه المعلومة التاريخية المغلوطة متكئاً للمطالبة

١ - انظر: المرجع السابق.

بمشروعات فيها مخالفات شرعية واضحة، ومطالبة الدولة بإقرارها وعدم الالتفات إلى الاعتراضات التي يطرحها العلماء من منطلق شرعي بحت، جاعلين من قضية تعليم الفتاة وما صاحبها من اعتراضات دليلاً على عدم صحة هذه الاعتراضات الجديدة متناسين أن (الدين الإسلامي في المجتمع السعودي كان ولا يزال عاملاً مهماً ليس في فهم مظاهر الاستقرار والتوازن والتنمية والتكامل فحسب، بل في استيعاب مظاهر التغير والصراع، ومن ذلك يتبين مدى أهمية الدين الإسلامي في كونه بناءً وإطاراً مرجعياً وإيديولوجياً ليس فقط في مسألة تأسيس المجتمع وتماسكه، بل أيضا في إضفاء الشرعية على الكثير من الأمور التنظيمية والاجتماعية والتنموية المختلفة في الواقع الاجتماعي) (الخليفة: ١٤٢٨هـ: ج١، ص٤٨٧)»[1].

فالتغيير في أنماط الحياة الاجتماعية (بالدين) وبضوابطه الشرعية وتعاليمه الشاملة هو الممكن، بل هو المشروع في جزيرة العرب وغيرها من بلاد الإسلام، وهو في الوقت ذاته عامل قوة وعامل استجابة، والتغيير بالدين خير حافز في عمليات التطوير الثقافي والإصلاح الإداري والسياسي، لكن التغيير أو التحديث أو التجديد (في الدين) هو الأمر المرفوض في الإسلام، وكذا عند عموم المجتمع السعودي الذي تحكمه أيديولوجيا مرتبطة بعقيدةٍ ربانيةٍ سماويةٍ، وهذا ما يعني أن التغيير (بالمنهج) الصحيح هو المشروع، والتغيير

١ - انظر: السدحان، (مقاومة التغيير في المجتمع السعودي)، ص١٦٠، ١٦١.

(فيه) هو الممنوع، وبين كلمتي (به وفيه) اختلاف جوهري يحسُن ملاحظته.

الخامسة: تجربة (تعليم البنات) الفريدة من نوعها عالمياً بجوانبها وعناصرها المتعددة ذات حجم كبير، وأثر أكبر تستحق بهذا (الدراسة العلمية) عن إيجابياتها وسلبياتها من خلال البحوث العلمية العميقة، والدراسات النقدية، وكذلك برسائل علمية في الدراسات العليا بعناصر التجربة المتعددة ومنها: تعليم البنات وتلازمه مع التجديد والتحديث والإصلاح، وعن المنهج السلفي ودوره في إنجاح التجربة التعليمية (غير المُختلَطة)، وعن النجاح الإداري في استقلالية تعليم البنات، وعن دور الكليات الجامعية وانتشارها في جميع مناطق ومدن وضواحي المملكة وإسهامها الكبير في الاستقرار الاجتماعي والأسري، ثم دور الكليات في توظيف المرأة وتلبية متطلبات سوق العمل، لا سيما مع شدة الاحتياج له، وهو توظيف غير مسبوق، بغض النظر عن جوانب الخطأ والصواب في التطبيقات، كما أن تجربة كليات البنات الجامعية غير المُختلطة تستحق البحوث والدراسات خاصة جوانب تعميمها وانتشارها في كل مدينة ومحافظة، وضخامة مخرجاتها، ودورها الكبير في رفع المستوى العلمي والمعرفي، وفي الحفاظ على كثيرٍ من قيم المجتمع والأسرة.

وهناك جوانب مهمة وأساسية تستحق الدراسة، ومن أبرزها: دراسة مدى الممانعة وفوائدها، والاستقصاء العلمي عن عوامل

القبول بهذا التعليم، وكيف أن عموم المجتمع السعودي بمنهجه السلفي يُحرِّكه الدين كما يسكِّنه الدين ذاته، بل إن قيم هذا الدين ترفعه وتخفضه عند نفسه وعند الآخرين، ودراسة المنهج المقاوم للتغريب الناعم والقسري على حدٍ سواء باختلافٍ في مستويات المقاومة، هو الآخر مما يستحق أن تُفرد له رسائل علمية بدراسات تحليلية.

ومن هذه الجوانب: دراسة مدى نجاح التغيير بالدين، ومدى فشل التغيير بإيديولوجيات أخرى غريبة عن المجتمع، ثم أهمية الدراسات عن الثقة بالمرجعية الشرعية، والاطمئنان إلى فتاوى العلماء في قضايا المجتمع الكبيرة والصغيرة، كلما كان العلماء أقوياء مستقلين بمرجعيتهم الشرعية.

كما أن من هذه القضايا التي تستحق الدراسات المتنوعة نجاح هذا التعليم إدارياً بشكل مستقل عن البنين، حيث نجح في جميع مراحله من الابتدائية حتى ما بعد المرحلة الجامعية، وحقق متطلبات المجتمع والمرأة وكرامتها عن الاختلاط المعمول به في معظم دول العالم، وكيف أن هذا التعليم نجح في جوانب كثيرة تستحق الدراسات الواسعة والشاملة، مثل: الحجم الكبير للمنشآت والمباني المستقلة للبنات، وأعداد الطالبات الذي يساوي أو يفوق في بعض السنوات أعداد الطلاب تقريباً، إضافة إلى نجاح أسطول النقل الخاص بالطالبات، وتميز العلاج الصحي بوحدات نسائية خاصة وبكادر نسائي متكامل في معظم مدن المملكة، وتطبيق المناهج الخاصة بالمرأة، وشمول

التعليم العالي للبنات جميع أنحاء المملكة، وكل ذلك بأنظمة ولوائح وإجراءات تحقق بمجملها الخصوصية والكرامة والاحترام لحقوق المرأة والمجتمع!!

ويكفي أن هذه التجربة التعليمية الكبيرة بجوانبها المتعددة لا تزال مصدر ثراء علمي ومعرفي للكتابة عنها، حيث لا يزال هذا التعليم يحظى بالثقة المجتمعية، كما أنه لا يزال كذلك يحقق نجاحات كبيرة في التنمية التعليمية وغيرها، بحكم أساسه القوي القائم على ضوابط الشريعة وقيمها.

حمى الله الوطن برسالته من كيد الكائدين ومكر الماكرين، ووفَّق القائمين على شؤونه بالحفاظ على عوامل وحدته وعلى مكتسباته الكبيرة، إنه سميع مجيب، والله ولي التوفيق، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

يمكن الحصول على نسخة إلكترونية من هذا الكتاب PDF
أو على نظام ebook
من موقع مجلة الأسرة الإلكتروني
أو من موقع مركز آسية للاستشارات والتدريب: www.asyeh.com
أو من موقع مركز القطاع الثالث: www.3rdsector.org

(الملاحق)

الملحق رقم (١)

الملحق رقم (٢)

القرار الملكي بشأن تعليم البنات بتوقيع الملك سعود -رحمه الله-، وأذاعته المديرية العامة للإذاعة والصحافة يوم الخميس ٢٠/ ٤/ ١٣٧٩هـ ١٩٥٩م، وتم نشره في صحيفة أم القرى العدد ١٧٩٠، الصادر يوم الجمعة ٢١/ ٤/ ١٣٧٩هـ.

أم القرى

وكذلك أوحينا إليك قرآنا عربيا لتنذر أم القرى ومن حولها

الجمعة ٢١ ربيع الثاني ٧٩ - ٢٣ أكتوبر ٥٩

العدد ١٧٩٠

السنة السادسة والثلاثون

نطق ملكي كريم

الحمد لله وحده

وبعد فلقد صحت عزيمتنا على تنفيذ رغبة علماء الدين الحنيف في المملكة في فتح مدارس لتعليم البنات العلوم الدينية من قرآن وعقائد وفقه ، وغير ذلك من العلوم التي تتمشى مع عقائدنا الدينية كادارة المنزل وتربية الاولاد وتأديبهم بما لا يخشى منه عاجلا أو آجلا أي تغيير على معتقداتنا لتكون هذه المدارس في منأى عن كل شبهة من المؤثرات التي تؤثر على النشء في اخلاقهم وصحة عقيدتهم وتقاليدهم وقد أمرنا بتشكيل هيئة من كبار العلماء الذين يتعلمون بالغيرة على الدين لتشرف على النشء المسلمين في تنظيم هذه المدارس ووضع براعجها بما يقية حسن سيرها فيما انشئت له وتكون هذه الهيئة مرتبطة بوالدهم حضرة صاحب السماحة المفتي الاكبر الشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ على ان تختار المدرسات من اهل المملكة أو غيرهم اللواتي يتحقق فيهن حسن العقيدة والايمان ويدخل الى هذه المدارس ما قد سبق فتحه من مدارس للبنات في عموم المملكة وتكون جميعا مرتبطة في التوجيه والتنظيم بهذه اللجنة تحت اشراف سماحته مع العلم أن هذا التشكيل يتقدم الوقت الكافي بتهيئة وسائل التأسيس ونأمل ان يكون ذلك في وقت قريب والله الموفق ولا حول ولا قوة الا بالله .

النطق الملكي الكريم

سعود

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العامة للكتاب

أ- الكتب:

١. أبي داود، سليمان بن الأشعث السجتاني. (سنن أبي داود)، طبعة الراجحي، بين الأفكار الدولية للنشر، الرياض – السعودية.

٢. ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم. (مجموع الفتاوى)، مطابع دار العربية للطباعة والنشر، بيروت –لبنان.

٣. البِشْر، محمد بن سعود، (السعودية السلفية في الكتابات الغربية- رؤية تصحيحية)، مركز الفكر العالمي، الرياض- السعودية، الطبعة الأولى، عام ١٤٣٣هـ.

٤. الحصين، صالح بن عبدالرحمن، (الحرية الدينية في السعودية)، غيناء للنشر، الرياض- السعودية، الطبعة الأولى، عام ١٤٣٠هـ.

٥. السدحان، عبدالله بن ناصر، (مقاومة التغيير في المجتمع السعودي)، مركز باحثات لدراسات المرأة، الرياض – السعودية، الطبعة الثانية، عام ١٤٣١هـ.

٦. السكاكر، محمد بن عبدالله بن حمد، (الإمام محمد بن عبدالوهاب حياته- آثاره- دعوته السلفية)، مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، الرياض – السعودية، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.

٧. عبد العزيز، موضي بنت منصور. (الهِجَر ونتائجها في عصر الملك عبدالعزيز)، رسالة دكتوراه، وطبعت بمناسبة مرور مائة عام على

التأسيس، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة – السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٢م.

٨. عمارة، محمد. (طه حسين من الانبهار بالغرب إلى الانتصار للإسلام)، مجلة الأزهر، القاهرة- جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ.

٩. القرني، عائض بن عبدالله. (ثورة التجديد)، مكتبة العبيكان، الرياض- السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.

١٠. كشك، محمد جلال. (السعوديون والحل الإسلامي مصدر الشرعية للنظام السعودي)، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١١. الهويريني، وليد بن عبدالله. (عصر الإسلاميين الجدد)، مجلة البيان، الرياض- السعودية، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ.

ب- مصادر مترجمة:

١. برو، شارل سان. (مستقبل السلفية بين الثورة والتغريب)، ترجمة/ وجيه جميل البعيني، مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، الرياض – السعودية، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

٢. دي لونج باس، ناتانا. (دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب – من الإحياء والاصلاح إلى الجهاد العالمي)، ترجمة د عبدالله بن إبراهيم العسكر، مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، الرياض – السعودية، ١٤٣٣ه.

٣. شو، بفرلي (الغرب يتراجع عن التعليم المختلط)، ترجمة وتعليق: د/ وجيه حمد عبدالرحمن، من منشورات نادي المدينة المنورة الأدبي، مطابع الرشيد، المدينة المنورة – السعودية. وتمت إعادة طباعته ونشره في مكتبات ونشر العبيكان ١٤٢٧هـ، وهي المعتمدة في تحديد الصفحات.

٤. مُلين، محمد نبيل. (علماء الإسلام – تاريخ وبنية المؤسسة الدينية في

السعودية بين القرنيين الثامن عشر والحادي عشرين)، ترجمة د/ محمد الحاج سالم وعادل بن عبدالله، الشبكة العربية للأبحاث والمشر، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠١١م.

٥. ناظر، هشام محيي الدين، (القوة من النوع الثالث)، ترجمة/ خالد باطرفي، مؤسسة المدينة للصحافة والطباعة والنشر، جدة ١٤٢٣هـ.

ج- مصادر إلكترونية وصحفية وغيرها:

١. آل عبداللطيف، عبدالعزيز بن محمد. مقال بعنوان: (ابن تيمية والعدوية)، موقع المسلم، على الرابط التالي:
http://www.almoslim.net/node/179312

٢. التويجري أحمد. مقال بعنوان: (رسالة عتاب إلى الدكتور توفيق السيف)، صحيفة سبق الالكترونية، الرابط التالي:
http://sabq.org/TD1aCd

٣. الحوالي، سفر بن عبدالرحمن، مقال بعنوان: (الأقلية عندما تحكم الأكثرية) على الرابط التالي:
http://www.almoslim.net/node/81993

٤. الحصين، صالح بن عبدالرحمن، ورقة بعنوان: (اقتراح لصياغة مفهوم للوطنية السعودية) على الرابط التالي: http://rowaq.org/?p=251

٥. الحصين، صالح. بحث بعنوان: (المملكة العربية السعودية والدعوة الإسلامية –رؤية مستقبلية)، من بحوث المئوية، بتاريخ: ٧- ١١ شوال ١٤١٩هـ، منشور ضمن كتاب: (مقالات وأبحاث الشيخ صالح الحصين)، نشر المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بالمدينة المنورة، ١٤٣٥هـ.

٦. الحَمَد، تركي. مقال بعنوان: (في ذكرى التأسيس: في سبيل تماسك الكيان

وقيمة الإنسان)، صحيفة الشرق الأوسط، بتاريخ: ٢٤/ ٧/ ١٤٢٤هـ، على الرابط التالي:

http: / /soo.gd /5v7x

٧. خليل، عماد الدين. بحث بعنوان: (قالوا عن المرأة في الإسلام)، موقع صيد الفوائد، على الرابط التالي: http: / /www.saaid.net /female /m42.htm

٨. السلومي، محمد بن عبدالله. قراءة في كتاب بعنوان: (إيديولوجيا المجتمع السعودي والتغيير –تعليم البنات أنموذجاً) على الرابط التالي:

http: / /bb1.co /l41PM

٩. السكران، إبراهيم. مقال بعنوان:(ما هي منجزات الصحوة؟) عام١٤٣١هـ: http: / /4i.ae /EZAG

١٠. سو، تانيا. مقال بعنوان: (خطاب مفتوح للسعوديين) على الرابط التالي: http: / /www.islamdaily.org /ar /alsaudia /3120.article.htm

١١. سو، تانيا. مقال بعوان: (بعض الوقت لمحمد بن عبدالوهاب)، على الرابط التالي:

http: / /www.islamdaily.org /ar /alwahabia /4931.article.htm

١٢. المزيني، حمزة. مقال بعنوان: (مَذْهَبةُ السلفية)، صحيفة الشرق عدد (٣٩)، بتاريخ: ١٨/ ٢/ ١٤٣٣هـ. على الرابط التالي:

http: / /www.alsharq.net.sa /201282245 /12 /01 /

١٣. وقيع الله، محمد. مقال بعنوان: (الشيخ محمد بن عبد الوهاب محاوراً)، مجلة البيان، بتاريخ: ٠٧/ ١١/ ٢٠١٢م، على الرابط التالي:

http: / /www.albayan.co.uk /text.aspx?id=2361 .

١٤. صحيفة المدينة العدد (١٨٥٦٤)، بتاريخ ١٩/ ٤/ ١٤٣٥ه، عرض عن كتاب

(مستقبل السلفية بين الثورة والتغريب) شارل سان برو، على الرابط التالي:
http: / /www.al-madina.com /node /349688

١٥. صحيفة الرياض، العدد (١٦٢٣٦)، بتاريخ ٢٠/ ٢/ ١٤٣٤هـ، المقابلة الشخصية مع ناتانا دي لونج، على الرابط التالي:
http: / /www.alriyadh.com /201302 /01 / /article797986.html

١٦. موقع صيد الفوائد، مقال بعنوان: (ما قيل في الشيخ الإمام محمد بن عبدالوهاب) على الرابط التالي:
http: / /www.saaid.net /monawein /th /12.html.

١٧. الدكتور طه الدليمي (الهوية الوطنية وخطرها على سنة العراق والأقطار المختلطة)، ومقال (حادثة الأحساء – سلفية أم وطنية)، موقع القادسية، على الروابط التالية:
http: / /www.alqadisiyya3.com /index.php?option=com_content&view=article&id=2140
http: / /www.alqadisiyya3.com /index.php?option=com_content&view=article&id=1839

١٨. موسوعة ويكيبيديا الحرة: http: / /4i.ae /EGod.

19. https: / /www.youtube.com /watch?v=FxQGPsBB_WA&feature=youtu.be&app=desktop

20. http: / /soo.gd /7n9d

21. http: / /www.alqabas.com.kw /Articles.aspx?ArticleID=1094447&CatID=323

22. http: / /arabic.cnn.com /middleeast /201518 /06 / /bahrain-saudi-attack

المصادر والمراجع الداخلية لكتاب: (مقاومة التغيير في المجتمع السعودي) الواردة في النصوص المقتبسة

١. ابن دهيش، عبدالملك بن عبدالله.(١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م)، تعليم البنات في المملكة العربية السعودية: بداياته- مسيرته- حاضره، ضمن بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض.

٢. ابن قاسم، محمد بن عبدالرحمن (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م) فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبداللطيف آل الشيخ، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة.

٣. أبو زيد، بكر بن عبدالله.(١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م)، خصائص جزيرة العرب، وزارة الشؤون الإسلامية، والأوقاف والدعوة والإرشاد، الرياض.

٤. الجاسر، حمد.(١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م)، من سوانح الذكريات، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض.

٥. الخليفة، عبدالله بن حسين.(١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م)، الثوابت والمتغيرات في المجتمع السعودي، ضمن بحوث مؤتمر ال مملكة العربية السعودية في مائة عام، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض.

٦. الزهراني، حصة بنت جمعان.(١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م)، التعليم في عهد الملك سعود بن عبدالعزيز آل سعود: دراسة تاريخية وثائقية، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض.

٧. السليطي، مريم.(١٩٨٨م/ ١٤٠٨هـ)، تطور نظم تعليم الفتاة في دولة البحرين: عرض تاريخي، مركز المعلومات والتوثيق، وزارة التربية والتعليم، البحرين.

٨. الغذامي، عبدالله بن محمد.(٢٠٠٤م/ ١٤٢٤هـ)، حكاية الحداثة في المملكة العربية السعودية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب.

٩. غنيم، عادل حسن وزملاؤه.(١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م)، التاريخ الاجتماعي للمرأة القطرية المعاصرة، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة.

١٠. الفقير، بدر بن عادل.(١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م)،عناصر القوة في توحيد المملكة العربية السعودية، الرياض، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، مطابع الفرزدق، الرياض.

١١. وزارة المعارف: ١٤١٦هـ، وثيقة سياسة التعليم في المملكة وهي المادة رقم (٩).

١٢. الوشمي، عبدالله بن صالح.(١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٩م) فتنة القول بتعليم البنات في المملكة العربية السعودية، المركز الثقافي العربي، بيروت.

كتب للمؤلف

أ/ كتب صدرت للمؤلف (بفضل الله تعالى وتوفيقه):

١. كتاب: القطاع الخيري ودعاوى الإرهاب ، الناشر: مجلة البيان.
٢. كتاب: ضحايا بريئة للحرب العالمية على الإرهاب ، الناشر: مجلة البيان.
٣. كتاب: ضحايا بريئة للحرب العالمية على الإرهاب (اللغة الانجليزية)، الناشر: أوثر هاوس - أمريكا.
٤. كتاب: ضحايا بريئة للحرب العالمية على الإرهاب (ثمان لغات) (فرنسي، ألماني، روسي، هولندي، اندونيسي، ألباني، بوسني، أوردو)، الناشر: مركز القطاع الثالث للاستشارات والدراسات الاجتماعية (قطاع) مع دور نشر أجنبية أخرى.
٥. كتاب: القطاع الثالث والفرص السانحة- رؤية مستقبلية، الناشر: العبيكان ومركز قطاع.
٦. كتاب: أمي مدرستي، الناشر: مركز قطاع.
٧. كتاب: سليمان بن ناصر بن سليمان السلومي -رحمه الله- (الشخصية والرسالة)، الناشر: مركز القطاع الثالث.
٨. كتاب: عبدالله بن سليمان بن ناصر السلومي -رحمه الله- (تجارب تطوعية مبكرة)، الناشر: مركز القطاع الثالث.
٩. كتاب: رسالة إلى أرباب المال والأعمال، الناشر: مركز استثمار المستقبل للأوقاف والوصايا، بالتعاون مع مركز قطاع.
١٠. كتاب: المجتمع السعودي والتغيير، الناشر: مجلة الأسرة بالرياض، بالتعاون مع مركز آسية للدراسات والاستشارات والتدريب.

١١. كتاب: الإسلام والغرب بين المنافسة والصراع - رؤية في العلاقة والحوار مع الآخر، الناشر: مركز قطاع بالتعاون مع العبيكان للنشر والتوزيع.

يمكنكم الحصول على هذه الكتب مجانا (نسخاً إليكترونية) بصيغة (PDF) ونظام (Ebook) من خلال موقع مركز القطاع الثالث: www.3rdsector.org

ولمعرفة مواقع بيع الكتب يمكنكم زيارة الموقع أعلاه، أو التواصل مع المركز للحصول عليها.

ب/ كتب تحت التأليف:

١. كتاب: (أدوار تاريخية في الوحدة- الرس حالة دراسية).
٢. كتاب: الليبروصفوية والسيادة الوطنية.
٣. الشيخ خليفة بن بطاح الخزِّي (شخصيته وقراءات في أبحاثه ودراساته ورؤاه).
٤. كتاب: الوحدة الوطنية (السعودية حالة دراسية).
٥. كتاب: بحوث في تنمية مؤسسات القطاع التطوعي والخيري.
٦. كتاب: المسؤولية الاجتماعية والوطنية.
٧. كتاب: المنافسون الجدد.
٨. كتاب: سادة الإرهاب.

ويمكنكم الحصول على بعض البحوث والدراسات الاجتماعية والخيرية من خلال موقع مركز القطاع الثالث: www.3rdsector.org